

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: العلوم الاقتصادية

العنوان

الرأسمالية ودورية الأزمات المالية بين المعالجة والتحديات

— حالة تجارب دول —

من اعداد:

مكاوي محمد الأمين

المناقشة بتاريخ 2018/ 05/17 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة شلف	أستاذ	أ.د/ بلعوز بن علي
مقررا	جامعة تيارت	أستاذ	أ.د/ شريط عابد
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذة	أ.د/ زرواط فاطمة الزهراء
ممتحنا	جامعة شلف	أستاذ محاضر "أ"	د/ طرشي محمد
ممتحنا	جامعة شلف	أستاذ محاضر "أ"	د/ بن سفضة كمال ماليك
ممتحنا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر "أ"	د/ سدي علي

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضلله تم انجاز هذا العمل

{... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ

وَأُدْخِلَنِي فِي رَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ...} الآية 19 سورة النمل.

أخص بالشكر الجزيل جامعة "حسيبة بن بوعلي" والقائمين عليها في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ونيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية بإتاحة الفرصة لي بأن أكون أحد طلابها في الدراسات العليا في قسم العلوم الاقتصادية.

كما أتقدم بصدق الوفاء والإخلاص إلى مشرفي الأستاذ الدكتور "شريط عابد" بجزيل الشكر على نصائحه القيّمة التي مكنتني من إخراج الأطروحة في شكلها النهائي حفظه الله وأطال في عمره وجزاه عنا خير الجزاء، كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى السادة أعضاء اللّجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة و صرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها. كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر جزيل الشكر كل من كان له فضل في إنجاز وإعداد هذا العمل.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
36	حجم القروض الأمريكية الممنوحة حسب التوزيع الزمني والجغرافي لها.	1-1
37	مؤشر الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة خلال الفترة (1921-1229).	2-1
38	أسعار الاستهلاك في دول العالم المتقدم خلال الفترة 1929-1933.	3-1
60	رصيد الموازنة العامة والدين العام لدول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الأورو من سنة 2012 إلى سنة 2015.	4-1
89	السياسة النقدية الغير نشطة للمدرسة النقدية.	1-2
125	المقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي التقليدي.	2-2
137	توقعات النمو العالمي.	1-3
139	أكبر 10 اقتصادات بالعالم بالعقد (10 سنوات).	2-3
149	البيانات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية.	3-3
152	الإنتاج الزراعي الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية.	4-3
160	الجدول الزمني للدورات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1854-2009).	5-3
165	مقارنة معدل الأرباح لأكثر خمسة اقتصادات في العالم لسنتي 1948-2010.	6-3
168	تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF على متغيرات النموذج عند المستويات والفروقات.	7-3
169	تطبيق اختبار فيليب - بيرون PP على متغيرات النموذج عند المستويات والفروقات.	8-3
170	النموذج الاحصائي للاستثمار بدلالة رأس المال والدخل للو.م.أ.	9-3
172	بواق المعادلة المقدرة للاستثمار في و.م.أ.	10-3
173	النموذج الاحصائي للادخار بدلالة رأس المال والدخل للو.م.أ.	11-3
175	بواق المعادلة المقدرة للادخار في و.م.أ.	12-3

قائمة الجداول

186	تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF على متغيرات النموذج عند المستويات والفروقات.	13-3
187	تطبيق اختبار فيليب - بيرون PP على متغيرات النموذج عند المستويات والفروقات.	14-3
187	النموذج الاحصائي للاستثمار بدلالة رأس المال والدخل للجزائر.	15-3
189	بواقى المعادلة المقدرة للاستثمار في الجزائر.	16-3
190	النموذج الاحصائي للاذخار بدلالة رأس المال والدخل للجزائر.	17-3
192	بواقى المعادلة المقدرة للاذخار في الجزائر.	18-3

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
27	شكل الأزمة المالية المزدوجة.	1-1
30	مؤشر أسعار عقود أبصال التوليب.	2-1
35	فقاعة البحر الجنوب أزمة 1720.	3-1
39	انتشار أزمة 1929 زمنيا وجغرافيا في العالم 1929-1932.	4-1
42	تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (1861-2011).	5-1
43	الأحداث الأمريكية والعالمية وتغيرات أسعار البترول في الفترة من 1973 إلى 1981.	6-1
44	الأحداث العالمية وتغيرات أسعار البترول في الفترة من 1981 إلى 1998.	7-1
45	أسعار أسهم داو جونز في الفترة بين جويلية 1987 وجانفي 1988.	8-1
50	تطور الناتج المحلي الحقيقي لبعض البلدان الآسيوية.	9-1
58	إجمالي الدين الحكومي في جميع أنحاء العالم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012.	10-1
62	عجز الميزانية السنوية لعام 2009 والدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أوروبية مختارة.	11-1
74	مراحل الدورة الاقتصادية.	1-2
79	دورات الربح، الابتكار ورأس المال.	2-2
82	مثلث هايك The Hayekian Triangle .	3-2
84	منحنى فييلن للطلب على السلع.	4-2
87	موجات الابتكار لجوزيف شومبيتر.	5-2
98	منحنيات الادخار، الاستثمار، الإنتاج.	6-2
99	منحنيات الادخار، الاستثمار، الإنتاج.	7-2
100	منحنيات الادخار والاستثمار اللاخطية.	8-2
102	التراكم الرأسمالي وتجاذب منحنىي الاستثمار والادخار.	9-2
104	تضاءل رأس المال وتجاذب منحنىي الاستثمار والادخار.	10-2
109	منحنى تماثل عند ميل $dY/dt=0$.	11-2
111	منحنيات دورة كالدور الاقتصادية.	12-2
115	منحنيات رأس المال والاستثمار.	13-2
117	منحنيات الدورة لدى غودوين.	14-2

قائمة الأشكال

119	Vortex Dynamics in Wage Share and Employment	الديناميكيات الدوارة في حصة الأجور والتشغيل	15-2
125		أساليب التمويل الإسلامي.	16-2
138		مقارنة نسبة مساهمة الأسواق الناشئة في نمو الاقتصاد العالمي 1990-2030.	1-3
140		حصة البلدان سريعة نمو من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	2-3
141		توقعات نمو الناتج الداخلي الخام 2014-2030.	3-3
150		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية (ترليون دولار) للولايات المتحدة الأمريكية.	4-3
151		نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية.	5-3
153		احتياجات تربية الماشية في الولايات المتحدة الأمريكية.	6-3
154		مؤشر التنمية البشري في الولايات المتحدة الأمريكية.	7-3
157		الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).	8-3
161		معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام بالو.م.أ.	9-3
163		دورات كوندراطييف معبر عنها بمؤشر ستاندر آند بورز Standard & Poor's بالو.م.أ.	10-3
164		دورات الابتكار العامة للتنمية الاقتصادية لجوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter بالو.م.أ.	11-3
166		معدل الربح العالمي (المتوسط البسيط).	12-3
179		نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.	13-3
180		نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.	14-3
181		الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).	15-3
182		إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي).	16-3
184		مدى تأثر الجزائر بالأزمة المالية.	17-3

المقدمة العامة

تمهيد:

أثبت التاريخ الاقتصادي أن التقلبات التي تحدث على مستوى النشاط الاقتصادي والانتقال من مرحلة الازدهار إلى مرحلة الانكماش منذ القدم ظاهرة ملازمة لهذا النشاط، حيث جاء في سورة يوسف أن فترة من اليسر الاقتصادي مدته سبع سنوات سيمر بها اقتصاد مصر ثم يعقبها سبع سنوات من العسر الاقتصادي، لقوله سبحانه وتعالى ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ۗ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ سورة يوسف الآية 43، وجاء تفسير يوسف عليه السلام لهذه الرؤيا ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ (49) ﴾ سورة يوسف (الآيات 47، 48، 49)، وقد عرف محمد أبي بكر الرازي في معجمه مختار الصحاح (2006)، كلمة عجاف لترادف كلمة أزمة بمعنى الضيق والشدة والقحط الاقتصادي.

لم يكن اتجاه نمو وتطور النظام الرأسمالي يشكل خطا مستقيما بل كانت حركته شبيهة بالتموجات، حيث بدأ الاهتمام بموضوع الدورات الاقتصادية بعد أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والتي أعادت النظر في التحليل الفكري السائد عند الكلاسيك الذين تبنا مفهوم الاستخدام الكامل¹ Full Employment، إذ كان التحليل يهتم بجانب العرض، لكن انتقل التحليل بعد الأزمة إلى جهة الطلب. كانت القدرة الإنتاجية للنظام الرأسمالي تواجه قصورا في الاستهلاك مما عمق الفجوة ما بين العرض والطلب، وأدى إلى ظهور فكر جديد يهتم بالتقلبات الاقتصادية.

تبني النظام الرأسمالي الفكر الكينزي Keynesianism الداعي لتفعيل دور الدولة في الاقتصاد من أجل إنعاش الطلب الفعال، واستمر هذا المنهج بنجاح حتى أواخر الستينيات، ومنتصف السبعينيات. ولكن على الجانب الآخر سنحت الفرصة في منتصف السبعينيات للتيار الداعي لعدم تدخل الدولة في السوق مثل ميلتون فريدمان Milton Friedman، فريدريش فون هايك Friedrich Hayek وغيرهم، للالتحام بالسياسيين الذين كانوا يبحثون عن مخرج من أزمتي البطالة والتضخم، فعمل معظم رموز مدرسة "دعه يعمل دعه يمر" مستشارين

¹ التوظيف الكامل في الاقتصاد الكلي، هو المستوى المقبول للبطالة الطبيعية أعلى من 0%، حددته منظمة العمل الدولية عند 5%. ويتم التوظيف الكامل في الاقتصاد الكلي أن سلع رأس المال وموارد رأس المال تكون في أعلى مستوياتها وتكون في أعلى درجات فاعليتها في الاقتصاد.

اقتصاديين أو مسؤولي مؤسسات مالية واقتصادية كبيرة، وكانت مدرسة ريغان وتاتشر Reagan and Thatcher رائدة في اتخاذ الخطوات الكبيرة في تطبيق هذه السياسة، لهذا شهدت البلدان المتقدمة فجوة بين الأغنياء والفقراء في ظل الرأسمالية المحررة من القيود، وهذا ما أشار إليه أولريش شيفر، في كتابه انهيار الرأسمالية (أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، 2010)، أن أغنى 1125 فردا على مستوى العالم، يملكون ثروة تعادل دخول الأفراد في كل من الهند، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلند، وماليزيا، وفيتنام، والفلبين، والقارة الأفريقية برمتها.

حيث تشير الدلائل التاريخية أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورا أساسيا في تفجير التناقضات الكامنة في الآليات الاجتماعية والاقتصادية التي حكمت النمو في البلدان الرأسمالية المتقدمة. ويعود سبب تمرکز الانفجارات في أميركا أنها باتت المركز المالي، أي أن بنوكها باتت مركز تراكم المال الفائض الذي كانت بحاجة إلى استفدائه من أجل تعديل "الميزان التجاري" بعدما باتت تستورد أكثر مما تصدر.

كما تعتبر فترة بداية التسعينيات وحتى شهر أوت 2008 فترة ازدهار الرأسمالية، إلا أن العالم شهد أزمة مالية حادة ظهرت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008، وامتدت لسنوات وانقلبت إلى أزمة اقتصادية، حيث كانت آثارها حادة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول. نشأت وتطورت هذه الأزمة المالية في أقوى مراكز الاقتصاد العالمي، الولايات المتحدة الأمريكية، قائدة قاطرة النظام الليبرالي، انتشرت وامتدت لتشمل الدول النامية والمتقدمة على درجات متفاوتة وهذا نتيجة للعلاقات المالية والاقتصادية المتشابكة بين دول العالم في ظل الاندماجات والتكتلات التي تشهدها المرحلة المعاصرة.

تتجاوز هذه الأزمة المالية منطق الترميم والترقيع والتداوي لأنها ببساطة أعمق وأشد وطأة، إذ أظهرت مناطق خلل كبيرة في هيكل وبنية النظام الرأسمالي، ولم تكن "فقاعة bubble" كما وصفها بعض الاقتصاديين، بل هي عملية انفجارية لسلسلة من الأزمات التي كانت في صلب هيكل النظام الرأسمالي، وما أزمة الرهون العقارية إلا واحدة من هذه الأزمات. وعلى الرغم من قدرة الرأسمالية المعاصرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي ظهرت بفعل التطورات التقنية والعلمية والثورة المعلوماتية بعد منتصف السبعينات من القرن العشرين، إلا أن السمة البارزة التي لازالت تميز النظام الرأسمالي هي استمرار حالة عدم التوازن الاقتصادي من جهة، ودورية أزماته المالية والاقتصادية من جهة أخرى.

I - إشكالية البحث:

قام النظام الرأسمالي المهيمن على دول العالم والذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية بمعارضة أي أفكار لا تناسب توجهاته، إلا أنه فقد مصداقيته خلال السنوات الأخيرة، وقد شاهد العالم كله انخيارات مفزعة في أسواق المال والأسهم والسندات في اقتصاديات دول تتميز بكونها الأفضل والأحسن اقتصاديا، حيث بدأت الانتقادات توجه إلى هذا النظام من دول النظام نفسه. ثم برزت محاولات لإيجاد بديل له، لأنه لم يعد من المنطق ترك مقدرات الشعوب عرضة للتقلبات الدورية الملازمة للنظام الرأسمالي.

وعليه نطرح الإشكالية الجوهرية:

❖ ما طبيعة المسببات الفعلية لتكرار الأزمات المالية العالمية في الاقتصاديات الرأسمالية؟ وماهي

آليات وجودها؟

وتندرج تحت هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

- ✓ هل حدوث الأزمات المالية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الرأسمالي بشكل دوري ومتكرر هو تعبير على حتمية مصاحبة لتطوره؟ أو أنها مرتبطة بالانفلات المالي والمضاربة التي تكتنفه؟
- ✓ هل الأزمة المالية الأخيرة (2008) هي انعكاس لفشل الفكر الرأسمالي وما صاحبه من تأثيرات وتداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي؟ وهل بات من الضروري البحث عن نظام اقتصادي عالمي يقوم على تعدد الأقطاب، ويراعي فيه المصالح المتبادلة للفرد والدولة معا؟
- ✓ هل للاقتصادي الإسلامي دور في خلاص العالم من وجود هذه الأزمات المالية والاختلالات الهيكلية التي أصبحت لصيقة بالاقتصاد الرأسمالي؟

II - فرضيات البحث :

يقوم بحثنا هذا على عدة فرضيات هي:

- ✓ بنية النظام الرأسمالي تحتوي على تناقضات واختلالات تساعد على خلق أزمات مالية متكررة.
- ✓ سرعة الانتقال للأزمات المالية بين الاقتصاديات الرأسمالية مرده درجة الترابط، التشابك والاندماج الدولي لهذه الاقتصاديات بحكم العولمة الاقتصادية.

✓ تداول المنتجات المالية الحديثة مثل المشتقات المالية والتوريق وبيع الديون يساهم في تعظيم أثر الأزمات المالية، ويعرض بقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية الحقيقية إلى صدمة حقيقية نتيجة دخول الاقتصاد في حالة ركود.

✓ يعتبر الفكر الاقتصادي الاسلامي بديلا للنظام الرأسمالي ويمثل حل دائما للأزمات المالية.

III- أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع في مجملها إلى ما يلي:

أ/ أسباب موضوعية:

- 1- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار.
- 2- كون دراسة الأزمات المالية في الاقتصاد، والنظريات التي تفسر أثارها لها علاقة بالدورة الاقتصادية.
- 3- تعتبر الدراسات حول الأزمات المالية مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد الرأسمالي.
- 4- نقص الدراسات التطبيقية المتعلقة بدورات الأزمات المالية وإسقاطها على واقع الحياة الاقتصادية في الجزائر.
- 5- يعود سبب اختيار الفترة 2005-2015 إلى ظهور الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008). في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 6- يعود سبب اختيار الفترة 1992-2014 إلى بداية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، ودخول الجزائر إلى اقتصاد السوق.

ب/ أسباب ذاتية:

- 1- موضوع دورية الأزمات المالية يشغل إهتمام جميع الاقتصاديين كما يعد ضمن الاختصاص بصفتنا باحثين في الاقتصاد الدولي.
- 2- رغبتنا في الغوص في حيثيات النظام الرأسمالي الذي أصبح أكثر الأنظمة المتبعة من طرف دول العالم.

IV- أهمية البحث:

تنطلق أهمية هذا البحث من التحديات التي فرضتها الأزمات المالية المتتالية للنظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت في ظهور انتقادات كبيرة وغير مسبوقه للنظام الرأسمالي والليبرالية الجديدة من قبل عدد كبير من الاقتصاديين، مفكرين وسياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الرأسمالية. إضافة إلى القنوات الجديدة التي تولدت عالميا عن عجز الفكر الرأسمالي في إدارة الموارد النادرة بشكل كفؤ لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن، ومحاولة طرح إمكانية تطبيق البديل الإسلامي كأسلوب لحل مشاكل الاقتصاد العالمي.

V- أهداف البحث :

ترتفع مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية مما يرفع من درجة القلق في العالم اتجاه أي دولة ذات وزن اقتصادي عالمي تمر بأزمة مالية نتيجة تزايد ترابط الاقتصاد العالمي وتلاشي التباين بين الأنظمة الاقتصادية العالمية. لذلك يهدف البحث إلى تناول موضوع الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي لأجل الوصول إلى تفسير متكامل لها، كما يهدف البحث إلى الإجابة عن العديد من التساؤلات لإيجاد تصور موضوعي عن النظام الرأسمالي الحالي ومستقبله، وصولاً إلى السعي إلى معرفة مدى ارتباط هذه الأزمات بطبيعة النظام الرأسمالي. وفي الأخير محاولة رسم معالم للنظام البديل للنظام الرأسمالي المتهريء في ظل المآزق التي يعاني منها نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي أصابته منذ نشأته.

VI - المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

تحقيقاً لهدف البحث، وللإجابة على الإشكالية المطروحة والإمام بكل جوانبه، اعتمدنا على المنهج الاستقرائي بالوصف والتحليل لدراسة المتغيرات التي تحكم موضوع الأزمات المالية في النظام الرأسمالي وفك التشابك والترابط والتأثيرات بين هذه المتغيرات، معتمدين على أسلوب التحليل المنطقي في المعالجة، زيادة على تبيان الجوانب التاريخية وتكنولوجيا الأحداث لهذه الأزمات وطبيعتها وأسبابها وأثارها، ومن ثم استقراء انعكاساتها الأنية والفورية. بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج الاستنباطي بالأسلوب القياسي للوصول إلى نتائج كمية قابلة للقياس، وذلك بالاستعانة على برامج، الحزمة الالكترونية Eviews8.

VII-الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأزمات المالية ودوريتها، وركزت أغلبها على أزمة وول ستريت 1929، وأزمة جنوب شرق آسيا، والأزمة المالية العالمية 2008 كما اهتمت دراسات أخرى بالأسواق المالية العربية مع تركيز على خصائص هذه الأسواق ومعوقاتهما. وفيما يلي بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

✓ دراسة **لبعل فطيمة**، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة (2016/2017): يعالج موضع هذه الدراسة انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية لأهم الدول العربية المصدرة للنفط، و التي تمثل جزءا كبيرا من صادراتها و تعتمد على عوائده بشكل متوسع ، وقد حاولت الطالبة في دراستها حصر أهم انعكاسات هذه الأزمة على السوق النفطية العالمية من أجل الوقوف على أهم العوامل التي تؤثر على الصادرات النفطية العربية في ظل الأزمات بالاعتماد على الأزمة المالية لسنة 2008.

وقد خلصت الدراسة إلى:

- من أهم أسباب الأزمة المالية لسنة 2008 انخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية الذي أدى إلى تداول سندات رديئة وجملة الإجراءات المتخذة من طرف الدول لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008، تؤكد على ضرورة وجود دور الدولة في الحياة الاقتصادية تقوم بدور الرقابة والتدخل عند الضرورة وغيرها من الأدوار الاقتصادية.

- أن الصادرات النفطية العربية مرتبطة ارتباط قوي بأسعار النفط خلال فترة الدراسة حيث وجدنا أن 60 % من تغيراتها نتيجة تقلبات أسعار النفط.

ما يميز هذه الدراسة هو معالجتها للموضوع من جانب انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الدول العربية المصدرة للنفط، بينما الدراسة التي قمنا بها تبحث دورية الأزمات المالية في النظام الرأسمالي ومحاولة تطبيق نموذج قياسي يشرح الظاهرة.

✓ دراسة **إيمان محمود عبد اللطيف**، الازمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات An Inquiry to the International Financial Crises, Reasons, Impact and Remedy ، أطروحة مقدمة

إلى مجلس جامعة سانت كليمنتس St Clements University، جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه
فلسفة في العلوم الاقتصادية، سنة 2011: تأتي أهمية الدراسة من خلال محاولتها لتشخيص أساسيات الأزمة
المالية العالمية التي مرت بها اقتصاديات العالم عام 2008 وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والمالية التي أفضت
إلى ظهورها وتشخيص الدوافع الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية للازمة. وتظهر أهمية هذه الدراسة أيضا من
محاولة تحليل رؤية المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية في دول العالم
المختلفة لهذه الأزمة وأثارها السلبية بما في ذلك الرؤية الإسلامية.

يستخلص الباحث أن تداعيات الأزمة قد انعكست على اقتصاديات الدول المتقدمة، الولايات المتحدة
خاصة. وكذلك على اقتصاديات الدول النامية بدرجات متفاوتة، لذلك فقد واجهت كل دولة من هذه
الدول تحديات الأزمة المالية وتداعياتها بحزمة من السياسات الاقتصادية كوسيلة لمواجهة أثارها وخاصة فيما
يتعلق حركة الأسواق المالية العالمي وأثارها السلبية على هيكلية هذه الاقتصادات، لذلك فقد قامت مجموعة
الدول العشرين الممثلة لاقتصاديات العالم المتقدم بمجموعة من الاجراءات والسياسات التي لمعالجة الازمة
المالية، وبعدها تقدم كل من صندوق النقد الدولي والمنظمات المالية الدولية والمنظمات الدينية والمؤسسات
المالية الاسلامية رؤيتها الخاصة وسياستها الاقتصادية تجاه تداعيات واثار الازمة المالية التي انطلقت شرارتها
ابتداءا من عام 2007.

وما يميز هذه الدراسة هو معالجتها للموضوع من جانب آثار الأزمات المالية على اقتصاديات الدول المتقدمة،
الولايات المتحدة خاصة، بينما الدراسة التي قمنا بها تبحث الاختلالات الموجودة في النظام الرأسمالي مع محاولة
تطبيق نموذج كالدور على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر.

✓ دراسة نسيمة أوكيل، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب
شرق آسيا، أطروحة دكتوراه علوم مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2008:
وكانت الإشكالية الرئيسية: مدى إمكانية التوقي من الأزمات المالية، وتعرضت فيها الباحثة لأهم الأزمات
المالية التي ضربت الاقتصاديات الناشئة، مع التركيز على أزمة دول جنوب شرق آسيا.

أما ما يميز هذه الدراسة هو معالجتها لموضوع الأزمات المالية مع التركيز على الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، بينما الدراسة التي قمنا بها تبحث دورية الأزمات المالية العالمية التي أصبحت لصيقة بالنظام الرأسمالي ومحاوله تقديم بديل يحل محله وهو نظام الاقتصاد الرأسمالي.

✓ دراسة السيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعملة المالية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المؤتمر العلمي العاشر: "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، بيروت، لبنان 2009-12: تناقش الدراسة طبيعة الأزمات المالية وأسبابها وآثارها، ودور العملة في الأزمات في ظل الليبرالية الحديثة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أسباب الأزمات هو الخلل الموجود في النظريات التي قام عليها النظام الرأسمالي.

وما يميز هذه الدراسة هو اهتمامها بالنظريات التي قام عليها النظام الرأسمالي، بينما الدراسة التي قمنا بها تبحث تكرار الأزمات المالية في النظام الرأسمالي، مع ذكر أهم النظريات التي تشرح الظاهرة التي أصبحت لصيقة بهذا النظام.

✓ دراسة كامل صالح عبد الله، الأزمة المالية العالمية التحديات والفرص المتاحة، ورقة عمل مقدمة البنك الإسلامي للتنمية 2008: قام بتحليل أسباب الأزمة المالية وتأثيراتها وتداعياتها، ودور المخالفات الشرعية والابتعاد عن أركان الاقتصاد الإسلامي في تعميق الأزمات المالية، فضلا عن إشارته إلى معالم تداعي النظام الرأسمالي، والتحديات الراهنة وضرورة استغلال الفرص المتاحة.

أما ما يميز هذه الدراسة هو اهتمامها بالاقتصاد الإسلامي ودره في معالجة الأزمات المالية، بينما الدراسة التي قمنا بها تتعمق بدراسة البديل (الاقتصاد الإسلامي) مع التحليل وإظهار جوانب الخلل في الاقتصاد الرأسمالي.

VIII - حدود الدراسة:

• الإطار المكاني للدراسة: يقتصر الإطار المكاني للدراسة في التعرف على دورية الأزمات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. والتعرف على الأزمات المالية في الجزائر.

• الإطار الزمني للدراسة:

- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يشمل الإطار الزمني للدراسة الفترة 2005 إلى 2015 نظرا لكون الأزمة المالية ظهرت في 2007 ووصلت للذروة عام 2008، حيث شهدت هذه الفترة عددا

من الأحداث والمتغيرات المحلية والخارجية من أهمها انهيار بنوك ومؤسسات تأمين عالمية، وانتقلت العدوى من وول ستريت إلى باقي دول العالم.

- بالنسبة للجزائر يشمل الإطار الزمني للدراسة الفترة 1992 إلى 2014 نظرا لكون هذه الفترة شهدت عددا من الأحداث والمتغيرات المحلية من أهمها الأزمة الاقتصادية التي حدثت في منتصف الثمانينات والتي كانت لها آثار جد سلبية نتيجة هبوط سعر البترول الذي يعتبر الممول الأساسي للخزينة العمومية مما تسبب في ارتفاع المديونية نهاية الثمانينات، كما كان تحول الجزائر من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وقع كبير على المجال الاقتصادي والاجتماعي. أما المتغيرات الخارجية كان أهمها انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفياتي، واندلاع حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من انعكاسات على الأداء الاقتصادي الوطني.

IX- هيكل وخطة البحث:

من أجل الاجابة عن الاشكالية واختبار الفرضيات، قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول بحيث:

- يتناول الفصل الأول التأسيس النظري للأزمات المالية في النظام الرأسمالي. وذلك من خلال ثلاثة مباحث: حيث نتعرض في المبحث الأول إلى تاريخ وعوامل نشأة النظام الرأسمالي والأزمات المالية وذلك من خلال التطرق إلى ماهية وعوامل نشأة الاقتصاد الرأسمالي ثم التطرق إلى مفهوم الأزمات المالية، خصائصها، مسبباتها وأشكالها. ومنتقل من خلال المبحث الثاني إلى تطرق إلى أهم الأزمات المالية التاريخية، الركود الكبير، الصدمات النقدية والنفطية، انهيار البورصة. وتركز في المبحث الثالث على أحدث الأزمات المالية العالمية وأزمة الديون الأوروبية حيث نتعرض إلى الأزمة المالية المكسيكية، الأزمة المالية الآسيوية والأزمة المالية العالمية 2008 ثم أزمة الديون الأوروبية.
- ونتطرق من خلال الفصل الثاني إلى الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي، وذلك على امتداد ثلاثة مباحث: حيث نتعرف من خلال المبحث الأول على مفهوم الدورة الاقتصادية، مراحلها وأنواعها، كما نتعرف على علاقة النظام الرأسمالي بالدورات الاقتصادية.

المقدمة العامة

وفي المبحث الثاني نتعرف على أهم النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، النظريات المناخية، النظريات النقدية ثم نتطرق لتفسير دورية الأزمات المالية في المدرسة النمساوية. كما سنتطرق إلى نماذج الدورات الداخلية في آلية لا خطية.

ونخصص المبحث الثالث لتعرف على البديل الاسلامي للأزمة المالية.

- ونتعرض في الفصل الثالث إلى نمذجة الدورات الاقتصادية وفق نموذج كالدور لحالة الولايات المتحدة الأمريكية وحالة الجزائر وذلك من خلال ثلاثة مباحث: المبحث الأول نتعرف فيه على واقع الاقتصاد العالمي، ثم نقوم باختيار النموذج الاحصائي الأمثل لدراستنا. ونخصص المبحث الثاني للدراسة القياسية لدورات الاقتصادية عن طريق تطبيق نموذج كالدور اللاحطي على الولايات المتحدة الأمريكية. والمبحث الثالث للدراسة القياسية للدورات الاقتصادية عن طريق تطبيق نموذج كالدور اللاحطي على الجزائر. ونختم هذه الدراسة بعرض مفصل لنتائجها.

X- صعوبات الدراسة :

واجهنا خلال فترة قيامه بإعداد الدراسة بعض من الصعوبات من أهمها:

فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية: بالنسبة لدراسة الدورات المالية في الاقتصاد الأمريكي فكانت بعض الأبحاث صعبة الترجمة للغة العربية.

أما بالنسبة للجزائر: نقص شديد فيما يخص المراجع باللغة العربية تخصص الدورات الاقتصادية، عدم توفر معلومات فصلية بالنسبة لأهم المؤشرات الاقتصادية، تضارب البيانات الإحصاءات النقدية والمالية لبعض السنوات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء والبيانات الواردة في تقارير البنك المركزي والواردة في نشرات وزارة المالية وتلك الموجودة في قاعدة بيانات البنك الدولي، ولذا اعتمدنا بهدف تحاشي تلك الاختلافات على احصائيات قاعدة البنك الدولي الذي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة والمعتمدة من طرف معظم دول العالم.

الفصل الأول: الأزمات المالية في النظام الرأسمالي.

تمهيد:

المبحث الأول: تاريخ وعوامل نشأة النظام الرأسمالي والأزمات المالية.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الرأسمالي Capitalisme.

المطلب الثاني: عوامل نشأة النظام الرأسمالي.

المطلب الثالث: ماهية الأزمة المالية.

المطلب الرابع: خصائص ومسببات الأزمات المالية.

المطلب الخامس: أشكال الأزمة المالية Financial Crisis Forms.

المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية التاريخية (1700-1990).

المطلب الأول: أولى الأزمات المالية في القرنين 17 و18.

المطلب الثاني: الركود الكبير 1929 The Great Depression.

المطلب الثالث: الصدمات النقدية والنفطية (1973-1986).

المطلب الرابع: انهيار البورصة سنتي (1987-1989).

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون الأوروبية (1990-2015).

المطلب الأول: الأزمة المالية المكسيكية 1994.

المطلب الثاني: الأزمة المالية الآسيوية 1997.

المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

المطلب الرابع: أزمة الديون الأوروبية سنة 2009 European debt crisis.

الخلاصة

تمهيد:

بدأ النظام الرأسمالي في المجتمع الغربي، كردة فعل نتيجة الضغط الذي كانت تمارسه السلطات الحاكمة في المجتمع ضد الفرد، وازدهر هذا النموذج نتيجة اتصال الغرب المتخلف بالشرق الإسلامي المتحضر، ووقوف الغربيين على نواحي الحياة المختلفة التي يعيشها الإنسان في الشرق تحت الحكم الإسلامي.

ومن هنا كان النموذج الرأسمالي فكرة إنسانية، قبل أن يكون مجرد نظرية اقتصادية، وكان محور هذا النموذج هو الإيمان بالفرد وقدراته وإمكاناته. وقد كان لهذه الفكرة الإنسانية صداها في الفكر الديني فكانت حركة الإصلاح البروتستنتي بعد أن كانت الكنيسة تحتكر العلاقة بين الإنسان وربه، وكان رجل الدين المسيحي يتوسط تلك العلاقة.

إلا أن النظام الرأسمالي يتعرض باستمرار للأزمات المالية والاقتصادية والتي تعتبر واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية التي تترك تأثير عميق على حركة النشاط الاقتصادي وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحتاج إلى فترة زمنية قد تطول أحيانا للتخلص من الآثار السلبية لها، فضلا عن أنها تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول عامة، حيث أضحت الأزمات المالية والاقتصادية إحدى سمات النظام الرأسمالي في العصر الحديث، فقد حازت على اهتمام الكتاب والباحثين والاقتصاديين وحتى السياسيين في مختلف دول العالم، كل هذا ساهم في تطور الفكر الاقتصادي الذي يتناول الأزمات ويبحث مسباتها وكيفية معالجتها¹.

¹ <http://www.alnoor.se/article.asp?id=242545#sthash.OA7Ut0W9.dpuf> consulté le 20/04/2013 20:30.

المبحث الأول: تاريخ وعوامل نشأة النظام الرأسمالي والأزمات المالية.

ازدهرت التجارة في المجتمعات التقليدية لآلاف السنين، وظلت محدودة للغاية في نطاقها الاقتصادي والأخلاقي¹. لكن في القرن السادس عشر، تحركت التجارة في اتجاهات جديدة، وابتكرت بشكل مستمر طرق أكثر فعالية في إنتاج الغذاء وتوفير العمال والأموال لأنشطة اقتصادية أخرى، كصناعة السكر والتبغ والقطن والشاي والمنسوجات الحريرية التي صدرت إلى قارة أوروبا من الشرق وجزر الهند الغربية. رفعت هذه التطورات من مستوى معيشة مواطني أوروبا الغربية، لكن تطلب كسر قيود العادات وسلطة النظام الاقتصادي العتيق ما هو أكثر من ذلك، فقد ظهرت هذه القوة التي أعادت تشكيل العالم عندما توصلت مجموعة من الفلاسفة إلى فهم القوانين الفيزيائية، وبهذا الفهم توصل المخترعون إلى طرق مدهشة لتوليد الطاقة من قوى الطبيعة، فحقق الإنتاج قفزة كبيرة. حلت الرأسمالية شيئاً فشيئاً محل الأساليب التقليدية في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، فمنذ المراحل الأولى من الثورة الصناعية حتى ظهور الاقتصاد العالمي الحالي قامت سلسلة من الثورات المتتالية بلا هوادة على تغيير عادات البشر ومواطنهم.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الرأسمالي Capitalisme.

تتنوع الأنظمة الاقتصادية في العالم، ويعد النظام الرأسمالي أبرزها وأشملها، حيث بدأ بالظهور عقب النظام الإقطاعي والبرجوازي، وقد بدأت ملامحه بالمناداة بتقليل دور البابا وسن القوانين التي تخص الاقتصاد، وأنه لا يجوز لأحد أن يجد من تأثيره أو قوته، وبالتالي فقد كانوا ينادون بمنع تدخل الدولة في المجال الاقتصادي بل عليها أن توفر الحماية للأفراد وممتلكاتهم.

1- تعريف الاقتصاد الرأسمالي Capitalisme :

- يعرف نظام الاقتصاد الرأسمالي بأنه²: نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يركز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات وأدوات العمل)، وطبقة البروليتاريا³ proletarius (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفراد هذه الطبقة وسائل

¹ بالنسبة للغرب اما الحضارة الإسلامية فكانت تشهد العصر الذهبي فيما يخص الاخلاق والاقتصاد.

² لتعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب مراعاة عدة عناصر أساسية هي: الفرد أو الأفراد الرأسماليين، ثم الجمع بين عوامل الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال ومواد خام، ثم استخدام الآلات والتقدم الفني، كل ذلك بهدف الربح وتراكم الثروة. وبالتالي يمكن النظر للرأسمالية، كنظام، على أنها ذلك النظام، الذي يقوم على مبدأ الإتاحة للأفراد العاديين حق تملك وسائل الإنتاج المختلفة، والتنافس مع نظرائهم، بهدف تحقيق الكسب المادي، مع التأكيد على عدم التدخل الخارجي في طبيعة عمل القوانين الطبيعية، التي تحكم تعامل الأفراد بعضهم مع بعض، والدول بعضها مع بعض.

³ البروليتاريا proletarius هو مصطلح ظهر في القرن التاسع عشر ضمن كتاب بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك أنجلز يشير فيه إلى الطبقة التي ستتولد بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، ويقصد كارل ماركس بالبروليتاريا الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري

الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص¹. فالرأسمالية تعبر إذا في جوهرها على نظام إنتاج اجتماعي يتميز بتمركز أدوات ووسائل الإنتاج ومجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدا من الناس يشكلون طبقة الرأسماليين، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين الذين يهدفون إلى تحقيق الربح على حساب الأكثرية من العمال².

- كما يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي: بأنه نظام يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في التسيير والإدارة، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال قوى السوق، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة سياسية واجتماعية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها³.

- ويمكن إعطاء تعريف شامل للنظام الاقتصادي الرأسمالي أنه نظام اقتصادي ونمط إنتاج يقوم على مبادئ التالية وهي: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، تقسيم العمل، المنافسة الحرة، المبادرة الفردية وتخصيص الموارد عبر آلية السوق دون الحاجة إلى تدخل الدولة.

المطلب الثاني: عوامل نشأة النظام الرأسمالي.

تجمعت عوامل كثيرة، خلال فترة زمنية، أدت إلى تداعي وانحيار النظام الإقطاعي، وفي نفس الوقت مهدت لظهور نظام الاقتصاد الرأسمالي. يحدد مؤرخو تاريخ الفكر الاقتصادي بتلك الفترة الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، التي شهدت بوضوح بداية الثورة الصناعية والثورة الأمريكية وصدور كتاب "ثروة الأمم Wealth of Nations" لآدم سميث⁴.

لقد قام النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، فالعوامل التي أدت إلى انحيار النظام الإقطاعي هي ذاتها التي ساهمت في إحداث تغيير في الهيكل الاجتماعي الموجود والقائم وإيجاد نظام جديد هو النظام الرأسمالي. وترجع أسباب نشأة النظام الرأسمالي إلى العوامل التالية:

1- نظرة آدم سميث وكارل ماركس لتشكيل النظام الرأسمالي:

يتأثر معظم علماء الاقتصاد تاريخيا بآدم سميث؛ فقد كان كتابه "ثروة الأمم" وقت صدوره أول تفسير مهم للتغيرات الاقتصادية التي شهدتها إنجلترا خلال القرنين اللذين سبقا عام 1776. وضع سميث التطور الاقتصادي في تسلسل

¹ عيد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (الرأسمالية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج 2، بيروت، 1990، ص 789.

² عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص 57.

³ أشرف محمد دوابه، النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م، ص35.

⁴ ويشار إلى هذه المرحلة والتي امتدت نحو ثلاث قرون، الرأسمالية التجارية، وأحيانا بمذهب التجاربيين أو الماركنتيلية.

طويل من الخطوات التصاعدية التي تطورت عبر الزمن. حيث يعتبر أن ما حدث من انفصال مذهل عن الماضي أمر طبيعي، إذ يرى أن الرأسمالية نشأت طبيعياً من حاجة البشر لأن "يبادلوا ويقايضوا". وفي واقع الأمر كانت التنمية الاقتصادية نفسها سبباً في نمو هذه السمة الثقافية، وهكذا حول سميث النتيجة إلى سبب.

رصد كارل ماركس هذا الاضطراب الذي حدث في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر، لم يتمكن من قبول التفسير التطوري الإنجليزي لظهور الرأسمالية، وعزا ماركس هذا التحول إلى تلك القوة من طبقة جديدة من الرجال الذين اجتمعوا على مصالحهم المشتركة في الإنتاج، لا سيما حاجتهم لتنظيم العمالة من الرجال والنساء في نماذج عمل حديثة. رأى ماركس أن فصل الفقراء عن المعدات والأراضي الزراعية التي كانت تمنحهم استقلالاً صار أولوية مهمة ضمن خطة الرأسماليين الكبرى¹، وشدد أيضاً على مراكمة رأس المال باعتبارها خطوة أولى لنبذ الأساليب الاقتصادية التقليدية².

لقد أظهر عمل المصانع أن صاحب المصنع يحقق ربحاً من وراء عمالة كل عامل على نحو يفوق الربح المحقق من علاقة صاحب الأرض بالفلاح الأجير. كان بيع السلع التي ينتجها مصنع ما يعود بأجور هزيلة للعمال وأرباح سخية للملاك. إن العلاقات التي ربطت العمال وأرباب العمل بالإنتاج صنعت الطبقة في المجتمع الرأسمالي، ويقول كارل ماركس إن ناقلي الممارسات المستحدثة كانوا رجالاً دخلاء، مدفوعين قدماً بمصالحهم الشخصية الضيقة. تحدى الرأسماليون النظام القائم وكرسوا الصراع الطبقي. وكان يرى ماركس إلى أن السوق عملت لمصلحة الرأسماليين تحديداً.

2- نقد ماكس فيبر لسميث وماركس:

في بداية القرن العشرين قيم الفيلسوف ماكس فيبر نظريات كل من سميث وماركس، ووجد أن كليهما يفتقر إلى ملمح حاسم: أنهما نسبا للبشر مواقف ما كانوا ليحفظوا بها قبل ظهور الممارسات الرأسمالية. إن هذا التساؤل لم ينتبه إليه الاقتصاديين أو المؤرخين الإنجليز قبل أن يطرحه فيبر، لأنهم اعتمدوا على الافتراض بأن الطبيعة البشرية جعلت الرجل مقايضاً بالفطرة وساعياً دءوباً لتحسين ذاته، وشغوفاً بأن يكون منتجاً متى كانت الإنتاجية سبباً في رفاهيته.

¹ Karl Marx, *Contribution to the Critique of Political Economy*, New York, 1977, originally published, 1859.

² لكن كثير من الاقتصاديين لا يتفقون مع كارل ماركس في ذلك، فمثلاً تظهر بيانات كنانس أوروبا، كان يوجد ما يكفي من الأموال لتشديد مبان عظيمة وصروح متعددة أخرى كالطرق والقنوات وطواحين الهواء ونظم الري والمرافئ.

وعلى نهج سميث، افترض المحللون الاقتصاديون وجود سيكولوجيا بشرية طبيعية مهيأة للنشاط الاقتصادي الدائم، لكن فيبر طعن في صحة هذا الافتراض بقوله: "إن الإنسان لا يرغب فطريا في كسب المزيد والمزيد من المال، بل في أن يعيش كما اعتاد وأن يكسب ما هو ضروري لتحقيق هذه الغاية وحسب"¹. وبدأ فيبر باستطلاع ظاهرة لافتة للنظر، تمثلت في ارتباط بلدان متقدمة اقتصاديا بالعقيدة البروتستانتية، واستنتج أن "روح الرأسمالية" (البروتستانتية) يمكن اعتبارها ناتج ثانوي لحركة الإصلاح البروتستانتية في القرن السادس عشر. حيث روج زعماء البروتستانتية للفكرة التي تذهب إلى أن للمسيحي الحق في أن يكون في خدمة الله أينما كان، وأقحموا مذهبهم في المجتمع لاستئصال تراكمات العقيدة الكاثوليكية. ويشير فيبر إلى أن الأخلاقية والعقلانية كانا للمسلمين اللذين قدمهما البيوريتانيون² لمفهوم العمل، وهذا ما أحدث تحولا في عادات الناس. وقد أضفى البيوريتانيون على العمل صفة دينية كان ينفها الأرستقراطيون عنه، ووضع فيبر مفهوم جديدا ينتقد فيه كل النقاشات السابقة حول تاريخ الرأسمالية بقوله: لقد بدءوا بافتراض أن البشر اندفعوا للتخلص من القدم وتبني الجديد، كما كانوا على يقين بأن البشر يتجاوبون طبيعيا مع أي فرص لتحقيق المزيد من المال. ومن خلال استدلالهم بهذا الافتراض تمكنوا من حل كل الألغاز الجوهرية حول كيفية انتصار الرأسمالية.

رفض فيبر ما طرحه سميث فيما يخص الميل الفطري للمقايضة، وانتقد ماركس لافتراضه وجود عقلية سوق من قبل أن تكون هناك أي سوق رأسمالية. فقد جعل سميث من كل إنسان كائن رأسمالي يسعى إلى تحسين أحواله من خلال المكافآت المادية، وبموجبها من شأن الرأسمالية أن تنشأ مع مرور الزمن/ ووصف فيبر الكفاح الاقتصادي الدائم الذي تحدث عنه سميث بأنه نمط غريب من السلوك كان يتعين تفسيره، لا اعتباره أمرا عاديا وطبيعي. أما ماركس فقد ابتدع فئة من البشر يسعون للربح، ويتمتعون بما يكفي من القدرة على التوقع لتصور عالم لم يكن له وجود على الإطلاق.

¹ Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, trans. by Talcott Parsons, New York, 1958, originally published, Germany, 1904–05, pp, 47, 62.

² التطهيرية أو البيوريتانية (بالإنجليزية Puritanism أو Puritan)، هي مذهب مسيحي بروتستانتية يجمع خليطا من الأفكار الاجتماعية، السياسية، اللاهوتية، والأخلاقية. ظهر هذا المذهب في إنجلترا في عهد الملكة اليزابيث الأولى وازدهر في القرنين السادس والسابع عشر، ومن الآثار المهمة للحركة التطهيرية، بسبب تأكيدها حرية الفرد، ظهور برجوازية جديدة، فالحرية الفردية وما رافقها من نجاح في مجال الصناعة، جعل أتباع البيوريتانية يهتمون بالثروة والمتعة وحب التملك بدلا من البحث عن خيرات الأرض بالسعي والجد.

للمزيد من الاطلاع: <http://www.pepysdiary.com/encyclopedia/479/>

3- الندرة في المجتمعات التقليدية:

عاشت المجتمعات التقليدية على أساس الندرة، فسواء في مصر اليونان أو بابل، تطلب إنتاج ما يكفي لإطعام كل الشعب ما يزيد على عمل 80% من الشعب، ونظرا أن الفلاحين غالبا ما كانوا يفشلون في تحقيق ذلك كانت تحدث مجاعات، وكان الجميع ماعدا الأشخاص الأثرياء يقتصدون في نفقاتهم خلال الأشهر التي تسبق حصاد المحاصيل، وكانت هناك خشية من المجاعات في كل مكان تؤدي إلى التمرد، وهذا ما ربط بين المخاوف الاقتصادية والسياسية، وبرر الخوف من المجاعات في ظل الحكم الاستبدادي الذي كان سائدا. كان الفقراء بحاجة للحماية من القرارات الأنانية التي يتخذها الفلاحون والتجار فيما يخص محاصيل الحصاد. وللحيلولة دون وقوع اضطرابات اجتماعية، أنشأت هيئات تشريعية مررت قوانين تقييدية للأنشطة المتعلقة بزراعة محاصيل الحبوب وبيعها، وتحت شدة قيود القوانين لم يتمتع الناس بسوى القليل من الفرص لإقامة مشاريع تجارية، وظلت غالبية الأنشطة الصناعية تجري داخل المنازل. وعلى الرغم من الاختلاف الهائل بين هذه المجتمعات حول العالم، تشابهت جميعا في شيء واحد: أن أعداد أفرادها تزايدت وتقلصت خلال فترات متناوبة من الوفرة والندرة، كالسبع سنوات السمان والسبع العجاف " الوفرة والمجاعة" التي ورد ذكرها في القرآن الكريم.

4- الاكتشافات الجغرافية والمستعمرات الأوروبية الحديثة:

يحظى اليوم النظام الرأسمالي بانتشار عالمي، يمكن أن يعود بداياته إلى ارتباط العالم. فقد كانت قارات أفريقيا، أوروبا وآسيا حتى السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر بمعزل عن القارة الأمريكية. وحتى الاتصال بين قارة أوروبا وقارة آسيا كان يقتصر على بعض الطرق التجارية البرية التي كانت تستخدم لنقل السلع البسيطة كالفلل والقرفة. وفي وقت لاحق مول الأمير هنري الملاح Prince Henry the Navigator¹ الذي لم يغادر أبدا البرتغال، سلسلة من الرحلات إلى الساحل الغربي لقارة أفريقيا، وسرعان ما زاد التجار عدد الرحلات لغاية الاتجار في الذهب والعبيد على امتداد ساحل افريقيا الغربي، وحول رأس الرجاء الصالح ونحو الساحل الشرقي لإفريقيا. ومع مطلع القرن السادس عشر كان البرتغاليون قد تمكنوا من تأسيس مناطق نفوذ على طول السواحل الإفريقية وعبر المحيط الهندي وحول شبه القارة الهندية. في الوقت نفسه دار برتغالي آخر هو فرديناند ماجلان Ferdinand Magellan حول الكرة الأرضية على رأس حملة استكشاف إسبانية عام 1517.

¹ حصل على هذا الاسم بسبب تنظيمه للرحلات التي اكتشفت أراضٍ جديدة. ينظر له كالشخص الذي بدأ التوسع الاستعماري الأوروبي.

قبل هذه الرحلات البرتغالية بسبعين عاما أرسل أحد أباطرة أسرة مينج Ming¹ الحاكمة سبع حملات استكشافية كبرى من الصين، ضمت الحملة بقيادة زينج Zheng He 27 ألف ملاح ومائتي سفينة، بلغ وزن أكبرها 1500 طن. (في المقابل، ضمت حملة كولومبوس Christopher Columbus الأولى طاقما من 87 ملاحا وثلاث سفن لم يتجاوز وزنها 100 طن.) أبحرت هذه الأساطيل الصغيرة من الصين نحو جزر الهند الشرقية، بمحاذاة ملقا Melaka² وسيام Siam³ وسيلان Ceylon⁴، وعبر المحيط الهندي، وجنوبا نحو الساحل الشرقي لإفريقيا، وربما وصولا إلى مدغشقر. وكان البحارة يزرعون الأعشاب على الأسطح الفسيحة للسفن. وأظهرت الرحلات الصينية باعتمادها على البوصلة المغناطيسية مدى البراعة التقنية للصينيين، إلا أن الحملات الاستكشافية توقفت بعد ثلاثة عقود.

بعد أن دار المستكشف البرتغالي بارتولوميو دياز Bartolomeu Dias حول رأس الرجاء الصالح، أعقبته عشرات الرحلات المماثلة، مما جعل أوروبا في اتصال دائم مع جزر الهند الشرقية. ثم اكتشفت أمريكا بالصدفة من طرف كريستوفر كولومبوس ومن هذا المبدأ انطلقت رحلات الاكتشاف للعالم الجديد.

5- العمالة من خلال العبودية:

قام الهولنديون، الفرنسيون والإنجليز باتباع نظراءهم الإسبان نحو العالم الجديد، فإن كل شيء تقريبا يرغب الأوروبيون في زراعته يمكن زراعته في المناطق الاستوائية. وبتحولهم من الاستكشاف إلى الاستغلال، بدأ الأوروبيون البحث عن مصدر للعمالة من أجل زراعة المحاصيل الجديدة التي يراد تصديرها إلى وطنهم الأم. كان البرتغاليون يتاجرون بالعبودية الأفارقة منذ رحلات هنري الملاح، ثم سرعان ما بدءوا بشحن الرجال والنساء عبر المحيط الأطلسي. وعلى عكس معظم السكان الأصليين لأمريكا، كان الأفارقة معتادون على العمل في الزراعة والتعدين، وكان سكان أمريكا الأصليين عبيدا ضعافا، إذ كانوا يموتون من اليأس عندما تكبيلهم بالأصفاد لإكراههم على العمل. وبحلول منتصف القرن السابع عشر ومع تزايد الطلب على العمالة، تنافس التجار الفرنسيون والهولنديون والإنجليز مع التجار البرتغاليين للهيمنة على تجارة العبيد. كان لهذه الرحلات أثر هائل على قارتي أوروبا وأفريقيا، فقد خلق الطلب على العمالة العبودية الحديثة، وهي نظام كثير القسوة والوحشية. حيث على مدى المائتين وخمسين سنة التالية نقل حوالي 12

¹ Simon Winchester, **Historical Tremors**, New York Times, May 15, 2008.

² ملقا هي ثالث أصغر أقاليم ماليزيا

³ سيام هو اسم تايلند الرسمي حتى سنة 1939.

⁴ سيلان الهولندية كانت محافظة تأسست فيما هو اليوم سريلانكا على يد شركة الهند الشرقية الهولندية. وكانت في الفترة من 1640 حتى 1796.

مليون من الرجال والنساء الأفارقة من أوطانهم وشحنوا إلى العالم الجديد للعمل في المناجم والحظائر، ثم لاحقاً في حقول السكر والأرز والتبغ التي أقامها الإسبان، الهولنديون، الفرنسيون، الدنماركيون، السويديون والإنجليز¹.

6- صعود الغرب "التحول الأوروبي":

أرجع البعض بداية جذور الرأسمالية إلى العصور الوسطى أو حتى إلى عصور ما قبل التاريخ، وألف العالم جاريد دايموند Jared Diamond دراسة أبرزت أهمية المميزات الجغرافية والبيولوجية التي تمتع بها الغرب، إلا أن ثمة مشكلتين رئيسيتين في هذا التفسير: أن مميزات الغرب التي ذكرها دايموند تمتعت بها قارة أوروبا بأسرها، ومع ذلك كانت إنجلترا وحدها هي التي شهدت تحولات تعين على الآخرين تقليدها كي يتحولوا إلى الرأسمالية. ويوحى تركيز دايموند على أم العوامل الطبيعية قادرة على أن تفسر الأحداث التاريخية المميزة التي أوجدت الحداثة الغربية، دون أن يشير إلى الأفراد والأفكار والقوانين التي لعبت دوراً رئيساً في هذا التطور التاريخي².

كما تناول أستاذ التاريخ ديفيد لاندس David S. Landes "نهضة الغرب" تفسير مزج فيه العوامل الثقافية والمناخية دون أن يبين كيفية طريقة تفاعلها من أجل تغيير المجتمع. وأكد المؤرخ ألفرد كروسبي Alfred W. Crosby، أنه جرى تحول جوهري في فهم الأوروبيين للواقع، حيث تبنى الأوروبيون في القرن الثالث عشر فهم كمي للعالم، طوروا الرياضيات، الموسيقى، الفلك، إدارة الحسابات والرسم. إلا أنه أغفل المجتمع والسياسة. وقام الاقتصادي ديباك لال Deepak Lal بالرجوع إلى القرن الحادي عشر، حيث عشر على جذور "التحول الكبير" في المراسيم البابوية التي أرست قانوناً تجارياً مشتركاً لكل المسيحيين³.

وفي الأخير أجرى كينيث بوميرانز Kenneth Pomeranz وهو أستاذ في التاريخ دراسة مهمة تبين كيف تمتعت أجزاء من قارة آسيا خلال القرن الثامن عشر بمستوى معيشي يوازي المستوى المعيشي في أوروبا الغربية، وأن أوروبا لم تكن تختلف كثيراً عن بقية العالم قبل عام 1800، وأن "التحول الكبير" الذي أسفر عن الهيمنة الأوروبية لم يقع إلا باندلاع الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. وتكمن حجة بوميرانز بشأن "التكافؤ الاقتصادي العالمي" على العوامل المادية كأمد العمر المتوقع، والإنتاجية الزراعية، والتجارة بين الأقاليم. أما الاعتبارات المعنوية فلا تحظى إلا

¹ GARIKAI CHENGU, **How Slaves Built American Capitalism**, DECEMBER 18, 2015.

<https://www.counterpunch.org/2015/12/18/how-slaves-built-american-capitalism/>

² Jared Diamond, *Guns, Germs, and Steel, the Fate of Human Societies*, New York, 1997, See also Gregory Clark, Princeton, 2007.

³ David S. Landes, **The Wealth and Poverty of Nations**, New York, 1997, Alfred F. Crosby, Jr., *The Measure of Reality: Quantification and Western Society, 1250–1600*, New York, 2000, reviewed by Roger Hart, Margaret Jacob, and Jack A. Goldstone in the *American Historical Review*, 105 (2000): 486–508; Deepak Lal, *Unintended Consequences* (Cambridge, 1998). See also David Levine, *At the Dawn of Modernity: Biology, Culture, and Material Life in Europe after the Year 1000*, Berkeley, 2001.

بالقليل من اهتمامه، علاوة على أنه لا يأخذ بعين الاعتبار كيف تفاعلت عدة تطورات مع بعضها البعض، مشجعة التجديدات الناجحة أو معيقة لها¹.

في الماضي ازدهرت بلدان كثيرة ثم ما لبثت أن تراجعت مجدداً، لكن في إنجلترا أسفرت النجاحات المبدئية إبداعات مطردة²، فقد أفلتت الممارسات الاقتصادية من قيود التقاليد، واكتسبت قوة دافعة.

المطلب الثالث: ماهية الأزمة المالية.

عرف الاقتصاد الدولي وخاصة اقتصاد الدول الرأسمالية عدة أزمات اقتصادية ومالية، حيث ارتبطت أسباب تلك الأزمات بظروف ومذاهب مختلفة. لذلك فإن تحليل أسباب الأزمات لا يمكن إرجاعه لظرف معين نظراً لتعدد الأزمات من حيث الزمان والمكان، فمنها ما يعود للنظام الاقتصادي، ومنها ما يرجع إلى خلل في أحد فروعها لينتقل إلى للفروع الأخرى، نظراً لتداخل وتشابك عمليات النشاط الاقتصادي، ولعل الجزء المهيمن على الأزمات المالية الجانب المالي والمصرفي، وكثيراً ما لجئت الدول إلى السياسات النقدية والمالية لتدارك الوضع وامتصاص أثر الصدمات³.

1- تعريف الأزمة:

- **الأزمة لغة:** أزم (أزمة وأزما وأزوما) اشتد. والأزمة: الشدة والقحط، والجمع، ازم، وأزم وأزمات، وأوازم. يقال أزمة مالية وأزمة سياسية، وأزمة مرضية. إن الأزمة في الإطار اللغوي تحمل دلالة معنوية تدل على الإصابة بالشدة والضيق.

- **الأزمة اصطلاحاً:** مصطلح الأزمة (Crisis) مشتق من الكلمة اليونانية kriner وهي لحظة القرار (moment of Decision) إذ في التراجيدي الإغريقية القديمة، إن الأزمات هي مواقف تحتاج إلى

¹ Kenneth Pomeranz, **The Great Divergence: China, Europe, and the Marking of the Modern World Economy**, Princeton, 2000. The critical literature on this proposition is best covered in James M. Bryant, "The West and the Rest Revisited: Debating Capitalist Origins, European Colonialism, and the Advent of Modernity," *Canadian Journal of Sociology*, 31 (2006).

See also David Landes, "East Is East and West Is West," in Maxine Berg and Kristine Bruland, eds., *Technological Revolutions in Europe: Historical Perspectives* (Northampton, MA, 1998), 19–38. For a more sympathetic response to Pomeranz, see P. H. H. Vries, "Are Coal and Colonies Really Crucial? Kenneth Pomeranz and the Great Divergence," *Journal of World History*, 12 (2001).

² Jack A. Goldstone, **Efflorescences and Economic Growth in World History: Rethinking the 'Rise of the West' and the Industrial Revolution**, *Journal of World History*, 2002,p13.

³ Marie-Claire AOUN DEA ,**Diagnostic et Prospective de l'Économie Mondiale**, Séminaire: Relations Économiques Internationales université de paris dauphine, Juin 2004.

⁴ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الرابعة، 2004، ص34.

صناعة القرار، والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية إذ تكون الخيارات والقرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغييرات أساس وجوهرية في المستقبل¹.

- تعرف كذلك أنها نقطة تحول من الأفضل إلى الأسوأ، تمثل لحظة حاسمة وحرجة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سيئة²

- وتعرف في الفكر الإداري المعاصر بأنها نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوأ، فهي حالة من عدم الاستقرار يوشك أن يحدث فيها تغير حاسم يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها³.

يمكن تعريفها:

" بالتدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية"⁴.

2- تعريف الأزمة المالية:

هناك إسهامات فكرية عديدة حاولت تقديم مفهوم للأزمة المالية، منها:

- هي حالة سلبية تحدث في البورصة وسوق الائتمان لبلد ما أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في أثارها الاقتصادية، بإحداثها انكماش في النشاط الاقتصادي وأهم مميزاتا انحصار في القروض، أزمة في السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال⁵.

- هناك العديد من اشكال الازمات المالية كأزمة المصارف، القروض، التبادل التجاري ما بين الاسواق المالية، ولكن استعمال المصطلح يكون غالبا عند الاشارة إلى الأكبر منها (The Big One) أو الازمة الشاملة

أي الازمة المالية الدولية (International Financial Crisis)⁶.

¹ عامر محمد، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 31.

² محمد الحلواني، إدارة الأزمات في القطاع المالي، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009، ص 198.

³ Anderson. A , **Crisis management – easy to do badly , hard to do night** , 2 strategic dgreetion Bard ford , vol , 23, No1 , p26 .

⁴ عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 200.

⁵ Le groupe wikipedia , **Crise financière** , [Online], dans : wikipedia : the free encyclopedia , disponible sur

http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financi%C3%A9re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re, (08/02/2009).

⁶ Porters, Richard, (1998), **An Analysis of Financial Crisis: Lessons for the International Finance System**, FRB/Chicago.IMF. conference – Chicago. 31- Riddell, A.R., (1996), "Globalization : Emasculation or opportunity for Educational Planning ", World Development, VOL, 24, No.8. , P.20.

- نظرا لاختلاف الأسواق المالية التي تعرضت لازمات مالية واختلاف درجة المخاطر وتداعيات واسباب كل أزمة مالية، يمكننا ان نستنتج تعريفا شاملا لمفهوم الازمة المالية (Financial Crisis):

- تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للدخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج¹.

3- الفرق بين مفهوم الازمة المالية والذعر المالي:

نميز بين مفهوم الازمة المالية Financial Crisis والذعر المالي Financial Panic، فالأول يستخدم عند الإشارة لتدهور حالة الاسواق المالية بعد ازدهارها ونموها كما حدث في أزمة اسواق جنوب شرق اسيا عام (1997)، بينما يشير مفهوم الذعر المالي الى انتقال الازمة المالية من دولة لأخرى بسبب العدوى المالية (2007).

المطلب الرابع: خصائص ومسببات الأزمات المالية

من خلال ما تقدم من تعاريف يمكن القول أن الأزمات المالية تعود إلى عدة اسباب، ولها خصائص مختلفة ولهذا ارتأينا أن نسلط الضوء في هذا المطلب على خصائص الأزمات المالية و ماهي أهم الأسباب المولدة لها.

1- عناصر الأزمة² The Elements Of Crisis:

- عنصر المفاجأة: تنشأ الأزمة وتنفجر في وقت ومكان غير متوقع.
- عنصر التهديد: تتضمن الأزمة تهديدا للمصالح في الحاضر والمستقبل.
- عنصر الوقت: يكون الوقت المتاح لصناع القرار ضيقا ومحددا.

2- خصائص الأزمات المالية:

تشارك الأزمات المالية في الخصائص التالية:

- المفاجأة والاهتمام البالغ بها من طرف المؤسسات والأفراد.
- تتسبب في البداية بصدمة ودرجة عالية من الشكوك في الحلول المطروحة لمواجهة الأحداث، نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالي وفي ظل ندرة المعلومات.

¹ Thibault CUENOUD, **Crises financières et fondamentaux macroéconomiques: une relation ambivalente**, Université de Poitiers, 'Faculté de Sciences Economiques', Thèse pour le Doctorat ès Sciences Économiques Et soutenue publiquement le 19 juin 2012, p21.

² يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات / مدخل متكامل، دار الإثراء، 2009، ص ص 19 - 26.

- تستوجب مواجهتها خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة.
- تستوجب مواجهة الأزمات درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة¹.

3- مسببات الأزمات الرأسمالية:

نميز ثلاث أسباب جوهرية لحدوث الأزمات هي:

- مقولة "دعه يعمل دعه يمر" التي نسبت لليد الخفية إدارة النشاط الاقتصادي وتخصيص الموارد وتوزيع الثروات. يقول "أدم سميت" منظر النظرية أنه كلما بحث الانسان عن مصلحته الشخصية وسعى إلى تعظيمها، تتحقق المصلحة العامة بشكل طبيعي، أي هناك يدا خفية تنظم كل شيء بعيداً عن تدخل الدولة. هذه المقولة أصبحت اليوم محل انتقاد كبير، وأصبح الكل يجمع أنه يجب التخلي عن فكرة الاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة. ونرى أن الدولة في ظل أزمة المالية لعام 2008 أصبحت تشتري البنوك الواحد تلو الآخر في كل من الولايات المتحدة وأوروبا. فنحن نعود هنا مرة أخرى إلى فكرة التأميم وتدخل الدولة والتي تعتبر فكرة مناقضة للرأسمالية.
- يعتبر سعر الفائدة هي إشكالية كبيرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، لأن النظام كله يقوم على سعر الفائدة (أي الأجر الذي يدفع لرأس المال المقرض مقابل الزمن)، والذي يعتبر المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد، وأن إلغاء سعر الفائدة يؤدي إلى الانكماش وبدونها لا يمكن أن يسير الاقتصاد إطلاقاً. ولكن هذا غير صحيح فقد أثبتت التجربة أن الفائدة هي سبب معظم الأزمات في تاريخ الرأسمالية. كما نجد أن "كينز" اقترح تنزيل سعر الفائدة إلى الصفر تماماً إبان أزمة سنة 1929، و اليوم هناك بعض البلدان الرأسمالية مثل اليابان وصل سعر الفائدة فيها إلى واحد، وأحياناً إلى الصفر، كما كتب "موريس ألي Maurice Allais"² كتاباً بعنوان "الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق، من دروس أمس إلى إصلاحات الغد"، حدد فيه شرطين من أجل إعادة التوازن للأسواق والاقتصاد، هما: الشرط الأول أن يكون معدل الضريبة في حدود

¹ بلعزوز بن علي، عبوة هودة، الأزمة المالية وسبل معالجتها، بحث منشور ضمن الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدليل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 1630 05/06/2015 <http://al-azmah.com/ar>

² اقتصادي فرنسي حاصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1988.

دنيا لا يتجاوز 2%، و أن يكون معدل سعر الفائدة في حدود الصفر¹، و هذا ما يتطابق وينسجم مع مبادئ الاقتصاد الاسلامي.

- تغير الاقتصاد العالمي من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الرمزي، أي تحول من اقتصاد قائم على الإنتاج، العمل والاستثمار إلى اقتصاد قائم على المضاربة، والمقامرة والمخاطرة في المشتقات، التحوطات، والخيارات، والمستقبلات وغيرها. وكل هذه الأدوات من ابتكار الرأسمالية المالية الجديدة وهي تمثل مشكلة حقيقية عندما يفوق الاقتصاد الرمزي الاقتصاد الحقيقي ف إن هذا الوضع هذا سيؤدي إلى انهيار حتمي.

المطلب الخامس: أشكال الأزمة المالية Financial Crisis Forms

يرجع الاقتصاديون اختلاف وتعدد الأزمات إلى الأسباب والنتائج التي يمكن أن تنسب إلى الأزمة ومنه يكمن حصرها في الاشكال التالية:

1- أزمة العملة Currency Crisis "أزمة النقد الأجنبي": تحدث هذه الأزمة عندما تؤدي عمليات

المضاربة المكثفة على عملة بلد معين إلى تخفيض من قيمة العملة ومن ثم إلى هبوط حاد في سعر صرفها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع كميات ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسب كبيرة².

كما يميز المحللين بين أزمات العملة ذات "الطابع القديم" أو "الحركة البطيئة" وبين الأزمات ذات "الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، فارتفاع في قيمة العملة تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري، بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة³. أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد (عاما أو خاصا) بالثقة، يمكن أن يؤدي إلى ممارسة ضغطا سريعا على سعر الصرف في الأسواق المالية الرأسمالية الأكثر تحورا.

2- أزمة المديونية Debt Crisis "أزمة الديون": تحدث عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما

يعتقد المقرضون إمكانية حدوث توقف عن السداد، وبالتالي توقفهم عن تقديم قروض جديدة، مع محاولة تصفية القروض القائمة أصلا، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو دين سيادي

¹ <http://www.fondationmauriceallais.org/leconomiste/marches/> le 20/04/2016 15:06.

² عاصم الأعرجي، إدارة الأزمات في ظل العولمة مفاضلة بين الحركية الخطية والحركة اللاخطية، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والابداع" استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، 15-16-03-2005. ص4.

³ نيه الاقتصادي الأمريكي البلجيكي الأصل تريفن R-Triffin منذ بداية الستينيات من القرن العشرين إلى خطورة نظام النقد الدولي القائم على عملة وطنية واحدة لإحدى الدول، فهذا نظام مزعزع وغير مستقر، يؤدي إلى أزمة ثقة.

(عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.

3- الأزمة المصرفية Bank Crisis: تحدث عند الاندفاع الفعلي لسحب الودائع من البنوك، أو إخفاق البنوك بالوفاء بالتزاماتها الداخلية للتحويل، أو تدخل الحكومة بتقديم دعم مالي واسع للبنوك وضخ مزيد من الكتلة النقدية. تميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها آثار أفضى على النشاط الاقتصادي، وقد كان هذا النوع من الأزمات نادراً نسبياً في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات، وتحدث بالتزامن مع أزمات العملة. ويمكننا هنا الإشارة إلى الأزمة المالية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري فهي أزمة سيولة ناجمة عن توريق القروض الرهنية مما أدى إلى انهيار بنوك كبيرة وعريقة في مجال التعامل المصرفي ومعاناة البعض الآخر منها.¹

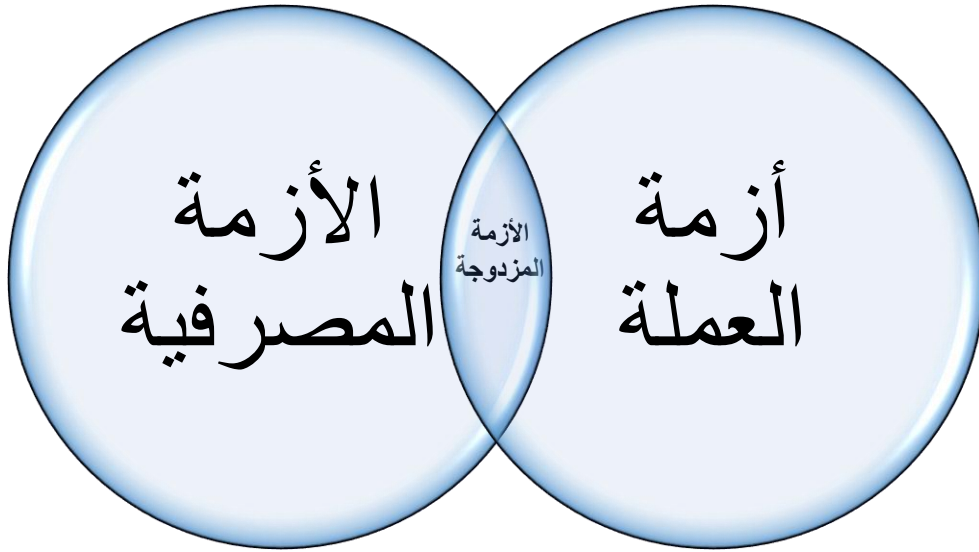
4- الأزمات المالية المزدوجة "Twin crises"²: تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتولد شكل جديد من الأزمات المالية هي الأزمات المزدوجة، وهي عبارة عن تركيبة مزدوجة من الأزمات المصرفية وأزمات الصرف، وتظهر هذه الأزمات من خلال تركيبة من مضاربة حادة ضد العملة الوطنية وموجة من الإفلاسات والضعف في البنوك، تجتمع مع حذر بخصوص استقرار أسعار الصرف (وبالتالي نظام الصرف)، وكذلك الشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين، والتي لها تأثير متبادل ورجعي فيما بينهما. مثال على ذلك: أزمة المكسيك 1994، الأزمة المالية في آسيا 1997 وأخيراً الأزمة المالية في روسيا عام 1998.

والشكل الموالي يوضح شكل الأزمة المالية المزدوجة:

¹ قدي عبد المجيد، النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص5.

² Robert BOYER. Mario DEHOVE. Dominique PLIHON, *les crises financières*, Ed, La Documentation française, Paris, 2004, P.P.26- 27.

الشكل (1-1): شكل الأزمة المالية المزدوجة.



المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على:

Robert BOYER, Mario DEHOVE, Dominique PLIHON, **les crises financières**, Ed, La Documentation française, Paris, 2004.

5- أزمات أسواق المال "القفاعات": تحدث نتيجة تكون ظاهرة "القفاعة" أي عندما تتجاوز أسعار الأصول على نحو غير مبرر قيمتها العادلة (الحقيقية)، وهذا ما يحدث عندما يكون الهدف وراء شراء الأصل كالأسهم هو الربح الناتج عن ارتفاع في سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت، بحيث يتشكل اتجاهها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار أسهم أخرى، سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى¹.

وعموما يمكن القول أن كل أشكال الأزمات تتسم بدرجة كبيرة من الترابط بينها، أو التابع بينها في بعض الأحيان، إذ قد تتزامن عناصر أزمات العملة والبنوك والدين في وقت واحد.

¹محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة أحمد بن شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995، ص 56.

المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية التاريخية (1700-1990).

إن الأزمات من طبيعة النظام الرأسمالي، ظهرت أثارها في الوقت الحاضر جليا مع تطور استخدام المشتقات المالية، والبيوع الآجلة وارتفاع عمليات المضاربة¹.

تعود الأزمات الاقتصادية لتتكرر مجددا وإن اختلفت صورها، إذ يتفق محللون كثير مع المقولة التاريخية الاقتصادية إن "التاريخ يعيد ذاته"، لأنها تحمل الأسباب ذاتها المتمثلة بالنقص الحاد في السيولة والانحسار الشديد في الائتمان المصرفي وانعدام الثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية من جانب، وبين المؤسسات المالية وبعضها بعضا من جانب آخر.

تمتد الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي إلى العالم بسرعة كبيرة، خصوصا بعد اندثار النظام الاشتراكي وسيادة النظام الرأسمالي، ومع تطور وسائل الاتصال أصبح العالم يتبع نظاما اقتصاديا واحدا وهو النظام الرأسمالي. ليس بالإمكان في هذا البحث تتبع أزمات النظام الرأسمالي لتاريخ بعيد، وسيتم الحديث بشكل مختصر عن الأزمات التي بدأت منذ عام 1635م وما بعدها وخاصة الأزمات الكبيرة التي كان لها امتداد إقليمي ودولي.

المطلب الأول: أولى الأزمات المالية في القرنين 17 و18.

ونسنعرض أهم الأزمات التي سجلها التاريخ المالي:

1- أزمة التوليب Tulip mania (1635-1637) :

وصلت زهرة التوليب إلى أوروبا من الدولة العثمانية في منتصف القرن السادس عشر، وتعتبر فقاعة زهرة التوليب (Tulip Mania) من أولى الفقاعات المالية التي سجلت في التاريخ، والتي كانت بداياتها عندما بدأ المستثمرون بشراء أزهار التوليب بشكل جنوني دافعين بأسعارها للارتفاع إلى حد كبير، حيث تجاوز سعر الزهرة الواحدة ما يعادل الدخل السنوي لحرفي ماهر في ذلك الوقت. حيث بيعت هذه الزهرة بأكثر من 4000 Florins². وعندما انحارت أسعار هذه الزهرة خلال أسبوع، أصاب الإفلاس الكثير من الناس التي استثمرت مدخراتها في هذه الزهرة³.

¹ رفعت المحجوب، الاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1970، ص 15.

² Florins هي العملة المحلية لهولندا في ذلك الوقت.

³ الباحثون السوريون - أزمة زهرة التوليب 30h 18 le 15/10/2016 <http://www.syr-res.com/article/9443.html>

- موجز حول الأزمة¹:

تم جلب أزهار التوليب من تركيا إلى هولندا في عام 1593، عندما استطاع تشارلز دي لوكلوس Charles de L'Écluse من تحسين نوعية خاصة من التوليب قادرة على تحمل صعوبة المناخ في المناطق المنخفضة (هولندا) اعتمادا على أبصال أرسلها إليه أوجير دي بوسبيق Ogier Ghiselin de Busbecq من تركيا. وسرعان ما تحولت الزهرة إلى موضوع تفاخر ورمز للرفعة لدرجة أن بعض أدميرالات البحرية الهولندية أطلقوا اسمائهم على بعض الأصناف منها.

وبعد فترة وجيزة هاجم فايروس اسمه Mosaic هذه الزهرة دون أن يقلل من عددها، بل مسببا لها زيادة في جمالها وفردتها وجمال ألوانها كألجنة اللهب المشتعل، وخاصة أن هذا الفيروس لا يهاجم جميع بصيلات التوليب مما زاد من ندرتها وقيمتها. شجع ذلك الكثير من الناس على استثمار أموالهم في هذه الزهرة ظنا منهم بأن سعرها لن ينخفض وبالتالي لن يكون هنالك خسائر .

بدأ الناس بتخزين بصيلات التوليب للمواسم القادمة، مما أدى إلى تناقص في العرض وزيادة ندرتها والطلب عليها، وبعد حين بدأت الأسعار ترتفع بشكل كبير لدرجة أن الناس قاموا بمبادلة عقاراتهم مقابل بصيلات زهرة التوليب. ظن العديد من الهولنديين بأن كنزهم هذا سوف يباع للأجانب اليائسين ليحلب لهم الحظ والسعادة، وبالتالي هنالك إمكانية لتحقيق أرباح هائلة، إذ أن سعر هذه الزهرة تضاعف حوالي عشرين مرة في شهر واحد.

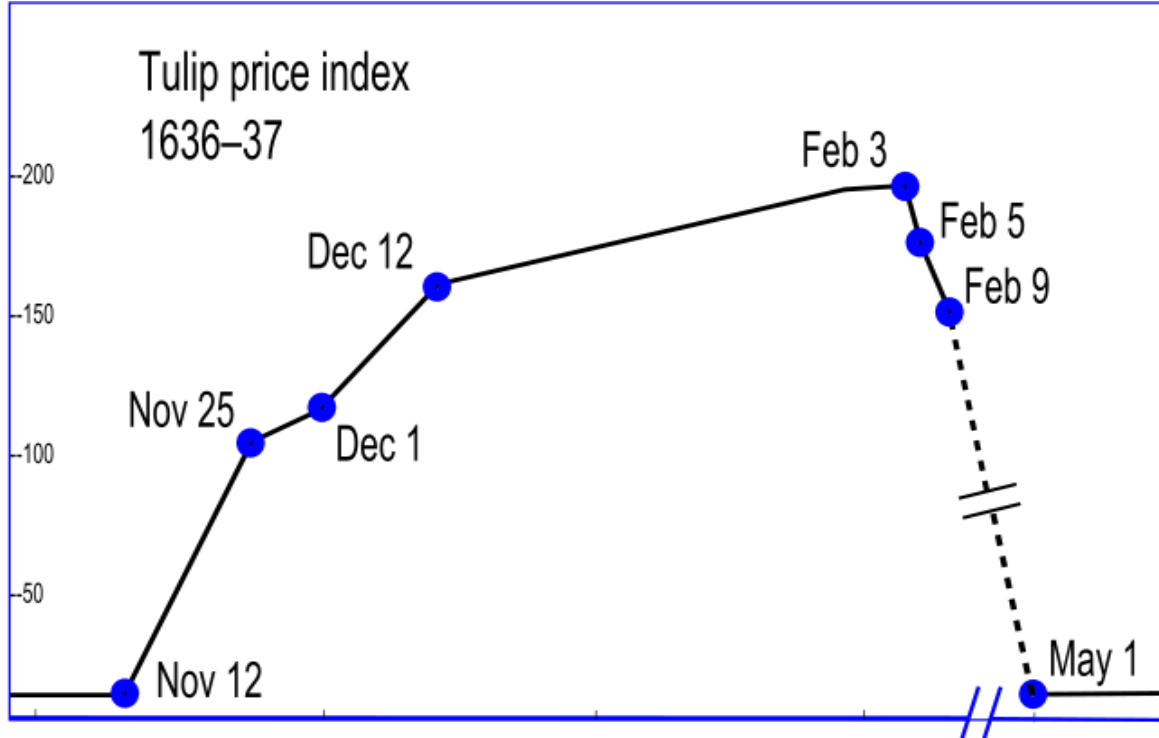
لم يكن سعر هذه الزهرة يعكس قيمتها الحقيقية، وقرر بعض من الناس بيع أزهارهم بغية تحصيل الأرباح، عندها زاد عرض الأزهار في السوق وبدأت الأسعار بالانخفاض. وازدادت الحال سوءا لتستمر زيادة العرض وانخفاض الأسعار ليصبح عدد البائعين أكثر من عدد المشترين مما أصاب الناس بالذعر، وتهافتوا على البيع دفعة واحدة بغض النظر عن حجم الخسارة المحققة.

خلقت هذه الزهرة الفوضى في جميع أنحاء هولندا، وحاولت الحكومة التدخل وإيقاف الانهيار من خلال التزامها بسداد 10% من قيمة عقود الاسمية للزهرة، ولكن فيما بعد انهار السوق أكثر من ذلك، مما جعل من هذا التدخل أمرا غير مجدي. لم يخرج أحد سالما من هذه الأزمة، حتى الأشخاص الذين باعوا أزهارهم قبل انخفاض قيمتها وجنوا

¹ <http://www.investopedia.com/terms/t/tulipmania.asp> le 02/04/2016 21:00.

أرباحاً طائلة عانوا من الكساد الذي أصاب هولندا خلال هذه الأزمة. وهذا ما سنوضحه في الشكل الموالي الذي يبين ارتفاع الكبير لأسعار زهرة التوليب ومن ثم الانخفاض الكبير بعد انفجار الفقاعة:¹

الشكل (1-2): مؤشر أسعار عقود أبصال التوليب.



Source: Thompson, Earl, "The tulipmania: Fact or artifact?", Public Choice, 2007, pp. 109–11

<https://link.springer.com/article/10.1007%2Fs11127-006-9074-4> le 02/05/2016 20:38.

هبط سوق زهرة التوليب خلال الأزمة كما في جميع الفقاعات من الذروة إلى الحضيض. ومن الصعب تقدير الخسارة الكلية ولكن يمكن الإشارة هنا أنه في ذروة تداول هذه الزهرة كانت تتم مبادتها مقابل عقار بأكمله، ولكن في الحقيقة كانت قيمتها تساوي قيمة زهرة عادية. وبعد انتهاء الأزمة أصاب المستثمرين في هولندا الخوف الكبير لفترة من الزمن. وكانت إحدى تعليقات الاقتصاديين على هذه الأزمة أنه من الجميل الوقوف لشم هذه الزهرة وتأمل روعتها بدلا من أن نضارب فيها ونعول بمستقبلنا عليها.

يمكننا تلخيص هذه الأزمة على أنها تعكس الدورة التقليدية للفقاعة، حيث يتعد المستثمرون عن التوقع العقلاني للأسعار، ويندفعون في استثمار معين بعواطفهم للمضاربة بشكل جنوني، دافعين بالأسعار للارتفاع نتيجة زيادة

¹ لا توجد سجلات للأسعار في المنطقة ما بين 9 فبراير وحتى 1 ماي 1637م. لكن الأكيد أن سوق الأبصال انهار نهائياً خلال شهر فبراير.

الطلب. ثم يدرك بعد ذلك المستثمرون بأنهم كانوا مخطئين عند المبالغة في التقدير، مما يؤدي في الأخير بالأسعار إلى الانهيار نتيجة زيادة العرض وإقبال المستثمرين على البيع دفعة واحدة.

2- نظام جون لوف John Law (أزمة الميسيسيبي) Mississippi Bubble (1716-1720):

فقاعة الميسيسيبي مثال آخر على نوع مختلف من الأزمات التي ارتكزت على المضاربات والرغبة في الشراء السريع، أو ما يمكن أن نطلق عليه ترويج الوهم والذي يمكن أن ينجح عندما نجد مستثمرين لا يسألون عن مدى صحة ما يتم الترويج له، فيندفعون كالقطيع نحو الوهم، ليكتشفوا في النهاية أن الهدف كان نوع من السراب، وكان السبب في حدوث هذا الانهيار هو الاقتصادي الإنجليزي جون لوف John Law، الذي يعد أشهر شخص في تاريخ الأزمات المالية التي تعرض لها العالم عبر التاريخ¹.

ولد جون لوف في اسكتلندا ضمن أسرة تعمل في مجال المال، حيث كان والده جواهرجيا في أدنبرة Edinburgh، وفي عام 1694 قبض على جون لوف وحكم عليه بالسجن بتهمة القتل إلا أنه بعد فترة قصيرة استطاع الهرب من السجن، كما يشاع أن ذلك تم بمباركة رسمية، ليتنقل بعد ذلك جون لوف عبر قارة أوروبا، واستطاع أن يكون ثروة كبيرة من عمليات القمار حيث يشاع أنه كان يملك عقلا فذا يمكنه من إجراء العمليات الحسابية اللازمة لحساب أوراق اللعب ومن ثم الفوز بالمقامرات².

اعتقد جون لوف أن سبب تباطؤ الاقتصاد الفرنسي هو العرض الغير مستقر للذهب والفضة، فكان يرى أن الزيادة في عرض النقود يمكنه أن يشجع التجارة والنمو في فرنسا، وهي ذات الأفكار التي تركز عليها عمليات صناعة السياسة النقدية في عالمنا الحاضر.

تم منح جون لوف في ماي 1716 حق إنشاء بنك سمي البنك الملكي Royal Bank برأسمال ستة ملايين فرنك فرنسي، كما منح حق إصدار الصكوك التي استخدمها البنك لدفع النفقات الجارية للحكومة، وكانت هذه الصكوك قابلة للتحويل إلى ذهب، وتولى البنك استقبال الودائع في صورة عملات معدنية وإصدار أوراق بنكنوت في مقابلها، وهي فكرة بدت غريبة في وقتها غير أنها ستشكل لاحقا الأساس الذي سيقام عليها النظام النقدي في العالم أجمع،

¹ للمزيد من المعلومات انظر:

Law, John, **Money and trade considered, with a proposal for supplying the Nation with money**, Librairie Du Recueil Sirey, 1934.

² <https://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=15956> le 14/09/2016 14:56.

كما ساعد جون لو الحكومة الفرنسية على التحول نحو النقود الورقية من خلال البنك الملكي، الذي طبق أفكار جون لو حول إصدار النقود الورقية، كانت الآلية قبول الودائع بالعملات المعدنية، ثم إصدار أوراق بنكنوت يوم الإيداع تساوي في قيمتها العملات المعدنية، وعلى الرغم من أن البنك الملكي كان بنكا خاصا إلا أن ثلاثة أرباع رأسماله كان عبارة عن أذون وأوراق مقبولة من الحكومة¹.

مع تزايد رصيد الصكوك كانت هناك حاجة إلى دفع الفوائد عليها، وهو ما قام البنك الملكي بتوفيره من خلال إنشاء شركة المسيسيبي *The Mississippi Company*، وعين جون لو مديرا عاما للشركة، كما منحت الحكومة الفرنسية صلاحيات تجارية واسعة لشركة المسيسيبي أهمها حقها في البحث عن الذهب في صحراء ولاية لويزيانا *Louisiana* بالولايات المتحدة، على الرغم من عدم وجود أي دلائل على وجود الذهب، بحث جون لو عن طريقة تمكن فرنسا من تسديد ديونها وذلك من خلال فتح الاكتتاب لبيع أسهم لشركة للتنقيب عن الذهب الغير الموجود أصلا، مع الأسف لم يشأ أحد من المضاربين على أسهم شركة المسيسيبي أن يسأل نفسه عن مدى صحة احتمال وجود الذهب الذي تدعي الشركة أنها ستتولى اكتشافه، ربما لأن الجميع لديه الرغبة في الاستفادة من فرصة اكتشاف الذهب².

الذي حدث بعد ذلك هو أن كل فرنك استخدمته الحكومة في سداد الدين للجمهور كان يتم إعادة استخدامه مرة أخرى في تمويل شراء الأسهم، وهو ما ساعد على رفع أسعار الأسهم، ومن ثم تمكين الحكومة من إيجاد مصادر تمويل لعمليات إصدار صكوك جديدة، علما هذه الصكوك مغطاة بالذهب في البنك الملكي فإن العلاقة بين الرصيد المعدني أي الذهب وحجم هذه الصكوك أخذت في الاحتلال، هي نفس القصة التي تكررت في ظل نظام بريتون وودز *Bretton Woods* بإصدار كميات هائلة من الدولار قياسا برصيدها من الذهب.

اقترح جون لو عام 1719 إعادة هيكلة الدين الحكومي الفرنسي عن طريق شركة المسيسيبي، وهذا باستبدال أسهم شركة المسيسيبي مقابل صكوك الدين مع ضمان تحقيق أرباح كبيرة على هذه الأسهم، واستطاع جون لو أن يضمن من خلال خطة تسويقية محكمة الثروة المتوقعة في لويزيانا، ما أدى عام 1719 إلى ارتفاع عمليات المضاربة على

¹ https://en.wikipedia.org/wiki/Mississippi_Company le 09/02/2016 17:12.

² https://fr.wikipedia.org/wiki/John_Law_de_Lauriston le 18/06/2015 15:45.

أسهم الشركة مما رفع الحاجة نحو طبع مزيد من البنكنوت، وقام البنك الملكي بإصدار كميات كبيرة من البنكنوت كرد فعل لذلك، وهو ما دفع في الأخير التضخم إلى الارتفاع في فرنسا.

استطاع جون لو أن يكون احتياطا ضخما من خلال عمليات الإصدار للأسهم وكذلك تحقيق أرباح من خلال إدارة الاحتياجات المالية للحكومة، وفي ظل إدارة جون لو تم توسيع أعمال شركة المسيسي لتشمل عمليات جمع الضرائب والتجار خارج أوروبا، وفي عام 1720 أرسل أمير كونتي Prince of Conti صكوكه إلى البنك الملكي لتحويلها إلى نقود ذهبية، إلا أن فيليب دو أورليانز Philippe d'Orléans تدخل بناء على طلب من جون لو، وأمر الأمير بإعادة الذهب مرة أخرى إلى البنك، غير أن الآخرين بدأوا في التفكير أن الاحتفاظ بالذهب ربما يكون أفضل من الاحتفاظ بالصكوك، وفي محاولة زائفة لإقناع الجمهور تم تجنيد كتيبة من المتسولين في باريس وتم تسليحهم بالمعاول، كما لو أنهم في طريقهم إلى صحراء لوزيانا للبحث عن الذهب، غير أنه في غضون أسابيع عادوا إلى أماكن عملهم مرة أخرى، ما أظهر حقيقة الموضوع على أنه عملية نصب رسمي على نطاق واسع، ولأن قيمة الأسهم كانت لا تعبر عن القيمة الفعلية لها، قام جون لو بتخفيض إلى النصف قيمة البنكنوت والأسهم، إلا أن قراره دفع الناس إلى موجة من البيع للأسهم ما أدى إلى تدهور الأسعار السوقية لها بشكل كبير.

توقف البنك الملكي عن صرف الصكوك بالعملات المعدنية أي الذهب، وانتهت الأزمة بصورة مأساوية حيث انفجرت فقاعة المسيسي نهاية عام 1720، واندفع الناس إلى استبدال أوراق البنكنوت بالذهب، ومن شدة الازدحام فقد 15 شخصا أرواحهم نتيجة الاندفاع. وأفلس البنك الملكي في 1721، وانخفضت أسعار الأسهم إلى الصفر، وتحولت الصكوك إلى نقود بلا قيمة ودخل الاقتصاد الفرنسي في حالة كساد بعد الأزمة.

3- فقاعة شركة بحر الجنوب (1711-1720) South Sea Bubble :

تعتبر من أكبر الفقاعات المالية في القرن الثامن عشر. بلغت قيمة سهم شركة South Sea Company أو SSC ما يعادل 1000 جنيه استرليني للسهم الواحد حيث كانت مقيمة أكثر من قيمتها الحقيقية لتنهيار بعد ذلك قيمتها بحلول 1720 لتصبح بلا قيمة تقريبا مما أدى إلى ضياع كميات كبيرة من الأموال¹.

¹ <http://www.investopedia.com/features/crashes/crashes3.asp> le 04/02/2016 16:24.

شركة بحر الجنوب SSC : هي شركة مساهمة بريطانية تأسست بالمشاركة بين القطاعين العام وخاص، وكانت الفكرة بأن أي شخص يملك سندات حكومية يستطيع مبادلتها بأسهم هذه الشركة، ومن ثم كانت تقوم شركة SSC باستخدام هذه الأموال ودفعها للمستثمرين على أنها عائدات الأسهم.

كان التحدي الذي تواجهه شركة بحر الجنوب SSC في اقناع الأشخاص الذين يملكون سندات حكومية بمعدلات فائدة أعلى من معدلات العائد على الأسهم في الشركة بأن يبادلوا هذه السندات بأسهم شركتهم الحديثة وأن يتخلوا عن المبالغ التي أقرضوها للحكومة البريطانية. فكانت الطريقة هي إقناعهم أن قيمة السهم الذي سيحصل عليه المستثمر أعلى بكثير من قيمة القرض الأساسي. ونتيجة لذلك أعطت الحكومة البريطانية لشركة SSC حقوق المتاجرة لوحدها في قارة أمريكا الجنوبية، مما الجميع يتحدث عن SSC والربح الخيالي الذي سيأتي معها وأنها ستكون كشركة الهند الشرقية¹.

كل هذه العوامل في ذلك الوقت ساعدت شركة SSC لتتربع على القمة ليكون بذلك الاحتكار الأكثر ربحاً في العالم، لأن كل الشركات التي كانت تتداول أسهمها في السوق كانت قوية جداً ولكنها قليلة ومن الصعب للعامة الاستثمار فيها، كمثال على ذلك شركة الهند التي كانت معفاة من الضرائب وتدفع الأرباح لمستثمريها القليلين البالغ عددهم 499 مستثمر.

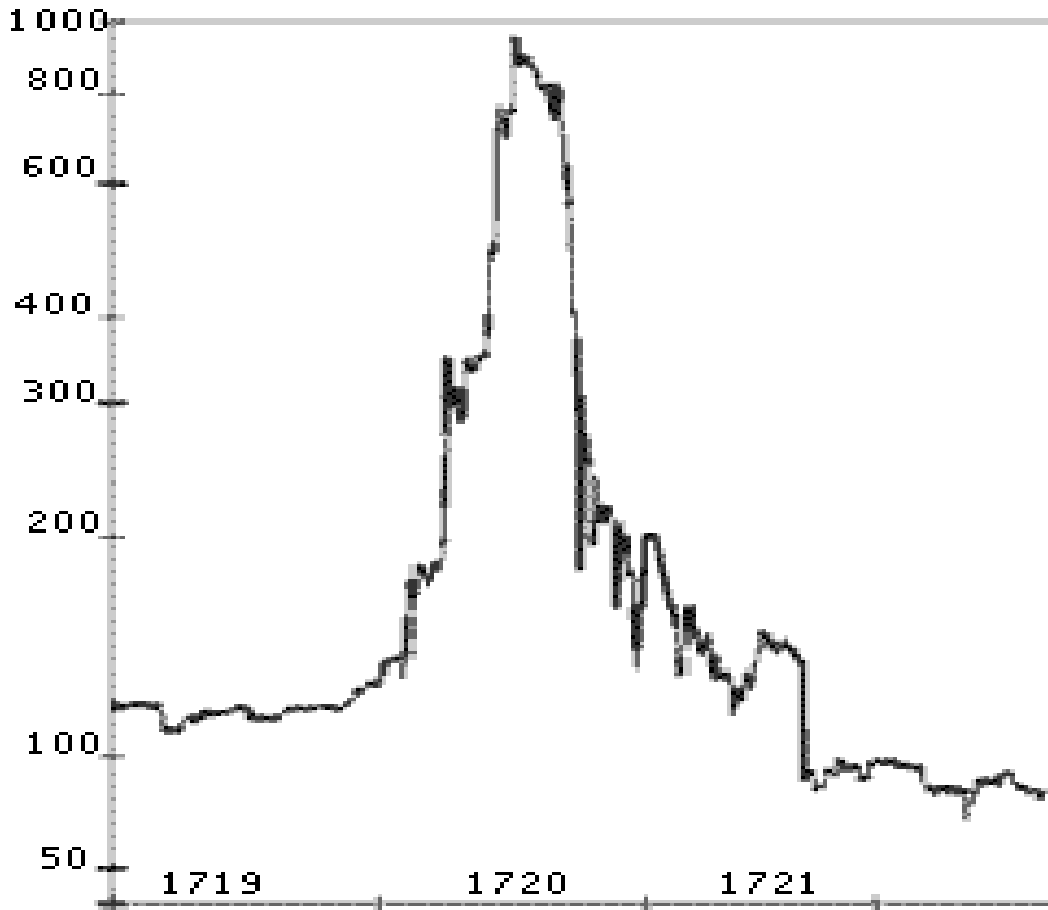
عندما طرحت الشركة SSC أسهمها على الاكتتاب، تهاوت عليها نخبة من المضاربين واقتناع المستثمرين العاديين بأن SSC ستحتكر السوق بكامله، حيث كان الاعتقاد السائد أنذاك بأن سكان المكسيك وسكان أميركا الجنوبية ينتظرون بفارغ الصبر شخصا ما ليعرفهم على التمدين والألبسة المصنوعة من الصوف والوبر مقابل أكوام الذهب والفضة التي يمتلكونها (عملة المكسيك وأمريكا الجنوبية أنذاك) لذلك لم يشكك أحد في شركة SSC عندما سمحت لها الحكومة بإعادة إصدار أسهمها مرة أخرى. حيث لم يهتم المستثمرون بكفاءة الكادر الإداري للشركة والذي تنقصه الخبرة الإدارية، حيث أن جل ما امتلكه كان علاقات عامة قوية ومكاتب معدة بأفخم الأثاث وفي الأحياء الأكثر رقي في بريطانيا، بمجرد ما كان العامة يرون مكاتب.

¹ <http://www.investopedia.com/ask/answers/09/south-seas-bubble.asp> le 15/03/2016 15:50.

افتخر البريطانيون بهذا النجاح على مستوى أوروبا، وانتشرت فكرة أن الشركات البريطانية لا يمكن أن تنهار، لدرجة أن أحدا لم يدرك ظهور العديد من المؤشرات التي تنذر بأن شركة SSC تدار بشكل سيء، ومثال على ذلك ضياع عدة سفن محملة بالصوف وجهتها لتترك تتعفن في الموانئ الأجنبية.

استمر الناس بامتلاك المزيد من الأسهم، وحققت شركة SSC والشركات البريطانية الأخرى النجاح في إعطاء المستثمرين ما كانوا بحاجة إليه (صنع الثروة) حيث كانت هناك شركات جديدة تولد كل يوم لتلبي جميع طلبات المستثمرين، بما في ذلك شركات وعدت باستخراج أشعة الشمس من الفواكه والخضار، بل وحتى بناء القصور العائمة لزيادة مساحة الامبراطورية البريطانية، وجميع ما أُصدر من الاسهم تم بيعه.

الشكل (1-3): فقاعة البحر الجنوب أزمة 1720.



Source: https://myweb.rollins.edu/jsiry/South_Sea-Bubble.html le 24/10/2016 17:30.

وأخيراً، أدرك فريق إدارة شركة SSC بأن قيمة أسهم شركتهم لا تعكس أبداً وبأي شكل القيمة الحقيقية للشركة، ليبيع بعد ذلك كبار المساهمين كل ما يملكوه من أسهم في صيف عام 1720 على أمل بأن لا يسرب أحد هذا

الخبر. ولكن ككل الاخبار السيئة التي تنتشر بسرعة، انتشر خبر ما قامت به إدارة شركة SSC لينتشر الذعر والتهافت على بيع هذه الأسهم، مما تسبب بالذعر لحملة أسهم شركة الميسيسيبي أيضا لنتهار الشركتان معا، حيث تدخلت بريطانيا واستغلت الوضع الاقتصادي القوي لتساعد في المحافظة على استقرار القطاع المصرفي وتجنب انهيارا سوقيا ماليا كبيرا.

المطلب الثاني: الركود الكبير 1929 The Great Depression.

تكتسب دراسة أزمة 1929 أهمية كبيرة، لأنها تمثل أول أزمة فائض في الإنتاج ذات صفة عالمية وكانت لها أثر كبير على العديد من الدول.

1- المؤشرات ما قبل الأزمة:

استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الأولى بإعادة بناءها أوروبا بالقروض والصادرات فزدهر اقتصاد الأخيرة، والجدول التالي يبين حجم القروض الأمريكية حسب التوزيع الجغرافي والزمني لها:

الجدول (1-1): حجم القروض الأمريكية الممنوحة حسب التوزيع الزمني والجغرافي لها.

(مبالغ سنوية بالمليون دولار).

أوروبا	آسيا	كندا	أمريكا اللاتينية	المجموع
527	100	151	191	969
629	147	137	163	1076
484	38	226	377	1125
577	164	237	359	1337
598	137	185	331	1251
142	58	295	176	671
2957	644	1231	1597	6429

Source : Philippe Gilles, *Crises et Cycles Economiques*, Edition Armand Coline, Paris, 1996, P 108.

2- الولايات المتحدة والعشرينيات المزدهرة (Roaring Twenties):

عرفت الولايات المتحدة ازدهار اقتصادي في سنوات العشرينيات، وهذا بفضل التطور التقني كالسيارات، الكهرباء، إلخ...

كل مؤشرات الازدهار كانت موجبة، حيث ارتفع النمو الاقتصادي مقارنة مع ما قبل الحرب، ويشير الجدول التالي إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي ما بين سنة 1921 وسنة 1929:

الجدول (1-2): مؤشر الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة خلال الفترة (1921-1929).

(أساس 100 في 1933-1939).

1929	1928	1927	1926	1925	1924	1923	1922	1921
100	99	95	96	90	82	88	73	58

Source : Jacques Brasseul, **Histoire des Faits Economiques de la Grande Guerre au 11 Septembre**, Edition Coline, Paris, 2003, P26.

عندما نتطرق إلى أزمة 1929، لا بد لنا التحدث عن "الخميس الأسود"، 24 أكتوبر 1929.

ظهرت الإشارات الأولى للأزمة في منتصف 1929 وتأكدت في خريف نفس السنة، عندما أظهرت الاحصائيات انخفاض أسعار الجملة للحديد والفولاذ والنحاس وخاصة الأرباح الصناعية، خاصة قطاع الميكانيك والسيارات، الذي تقلص بالثلث، كما يبين ذلك الجدول الموالي:

الجدول (3-1): أسعار الاستهلاك في دول العالم المتقدم خلال الفترة (1929-1933).

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	
165	167	621	154	503	1929
161	157	618	148	476	1930
147	148	609	136	421	1931
131	143	546	121	394	1932
124	143	520	118	363	1933

Source : Philippe Gilles, *op.cit*, P 121.

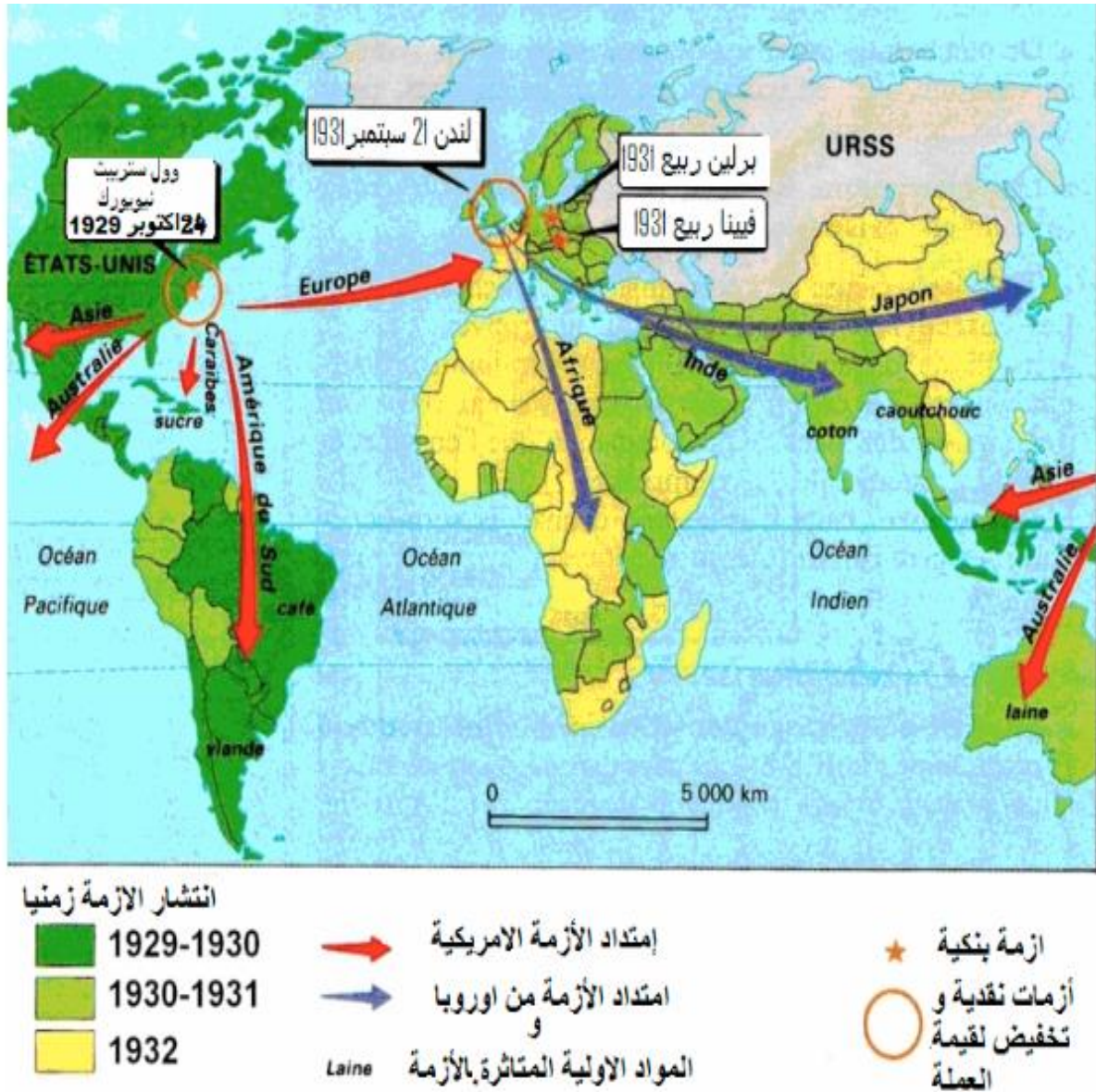
3- الأزمة البنكية:

أدى تهاوي الأسعار في البورصة إلى خسارة المساهمين الذين اشتروا الأوراق المالية عن طريق الاقتراض وبالتالي لم يستطيعوا تسديد الديون المستحقة، حيث سبب انهيار بورصة أزمة بنكية، مما أدى إلى توقف عمليات الإقراض وخاصة قروض الاستهلاك، والذي أدى إلى انهيار الدومنيو "House of cards".

4- انتشار الأزمة:

كان الازدهار الأمريكي في العشرينيات محرك الازدهار الدولي، فإن الأزمة أيضا دفعت باقي العالم إلى حالة ركود ماعدا الاتحاد السوفياتي. ولمواجهة حالة عدم الثقة، قامت البنوك الأمريكية باسترجاع القروض الأوربية قصيرة الأجل التي استخدمتها هذه الأخيرة في قروض طويلة الأجل، لأنها بحاجة ماسة إلى السيولة لمواجهة التزاماتها، وبالتالي تسبب ذلك بأزمة بنكية أوربية تفاقمت سنة 1931. ويمثل الشكل التالي الذي هو عبارة عن خريطة، انتشار الأزمة في العالم زمنيا وجغرافيا.

الشكل (1-4): انتشار أزمة 1929 زمنياً وجغرافياً في العالم (1929-1932).



Source: <http://crises-1929-2008.skyrock.com> le 05/06/2016 14:29.

5- الإجراءات المتبعة لمواجهة الأزمة:

في أول الأمر وصفت أنها أزمة دورية كلاسيكية (Cyclical Crisis) ناتجة عن فائض إنتاج (Overproduction)، حيث قامت الحكومات بإجراءات انفرادية ومبعثرة وهذا ما انعكس سلباً على التعاون الدولي.

ومن أجل حماية الصناعات الوطنية، قامت الولايات المتحدة بفرض إجراءات جمركية تعريفية "Smoot-Hawley"¹، التي اعتمدها الكونغرس الأمريكي سنة 1930، واتبعت المملكة المتحدة، سياسة حمائية في سنة 1931 بعد أن كانت قرابة القرن مؤيدة للتبادل الحر. وكرد فعل فرضت فرنسا سنة 1932، ضريبة إضافية 15% نحو الدول التي خفضت عملتها.

المطلب الثالث: الصدمات النقدية والنفطية (1973-1986).

عرفت الأزمات النقدية والمالية الدولية خلال السبعينيات أحداثا متنوعة ذات تأثيرات متبادلة ومتميزة من حيث الزمن.

كما شهدت أسواق النفط عدة صدمات أثرت على الاقتصاد العالمي، حيث لم يعد البترول موردا يمكن تحديد المتاح منه من خلال قوانين السوق فقط، بل أصبح سلعة سياسية. ويتحدد سعره والمتاح منه بناء على عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلا عن قوانين العرض والطلب .

1- اختلال النظام النقدي:

لم يشهد نظام بروتن وودز أي أزمة خطيرة حتى بداية الستينيات 1960، حيث كرس هذا النظام هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية النقدية والاقتصادية، كل دولة كانت ملزمة أن تتدخل لتدافع عن عملتها المثبتة بالدولار في حدود تقلبات $\pm 1\%$ ، أو تفاوض صندوق النقد الدولي لخفض عملتها، بينما كانت الولايات المتحدة معفاة من هذا الواجب، بالمقابل كانت ملزمة بضمان تحويل عملتها إلى الذهب بـ 35 دولار للأونصة. ازداد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي مع من نهاية الخمسينيات للقرن العشرين، وأرادت بعض الدول تغيير احتياطياتها من الدولار الأمريكي إلى ذهب، الذي أصبح (الذهب) منذ عام 1960 أقل من مجموع الممتلكات الأجنبية على الدولار، مما ساهم في زعزعة الثقة في عملة الدولار.

¹ قانون التعريفية الجمركية لعام 1930 والمعروف باسم تعريفية سموت-هاولي، كان يهدف لتنفيذ سياسات تجارية حمائية برعاية السناتور ريد سموت Reed Smoot والنائب ويليس. هاولي Willis C. Hawley ووقع على القانون في 17 جوان 1930. طبق القانون التعريفية الجمركية الأمريكية على أكثر من 20.000 من البضائع المستوردة.

1-1 فصل الدولار عن الذهب وانعكاساته:

أصبح الميزان التجاري الأمريكي سنة 1971 عاجزا لأول مرة منذ عام 1893، حيث قرر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon في 15 أوت من نفس السنة (1971) إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، وفرض رسوم استيراد 10%، لمنع المضاربة على الدولار واستقرار الاقتصاد الأمريكي والحد من البطالة والتضخم.

كما أصدر نيكسون الأمر التنفيذي 11615 وفقا لقانون الاستقرار الاقتصادي لعام 1970 Economic Stabilization Act of 1970، فرض تجميد الأجور والأسعار من أجل مواجهة التضخم لمدة 90 يوما. كانت هذه المرة الأولى التي سنت الحكومة الأمريكية تجميد الأجور ومراقبة الاسعار منذ الحرب العالمية الثانية. وأطلق على هذا القرار صدمة نيكسون Nixon shock .

مع بداية سنة 1973 تم استبدال نظام بريتون وودز بنظام تعويم العملات الذي لا يزال العمل به قائما حتى الآن¹.

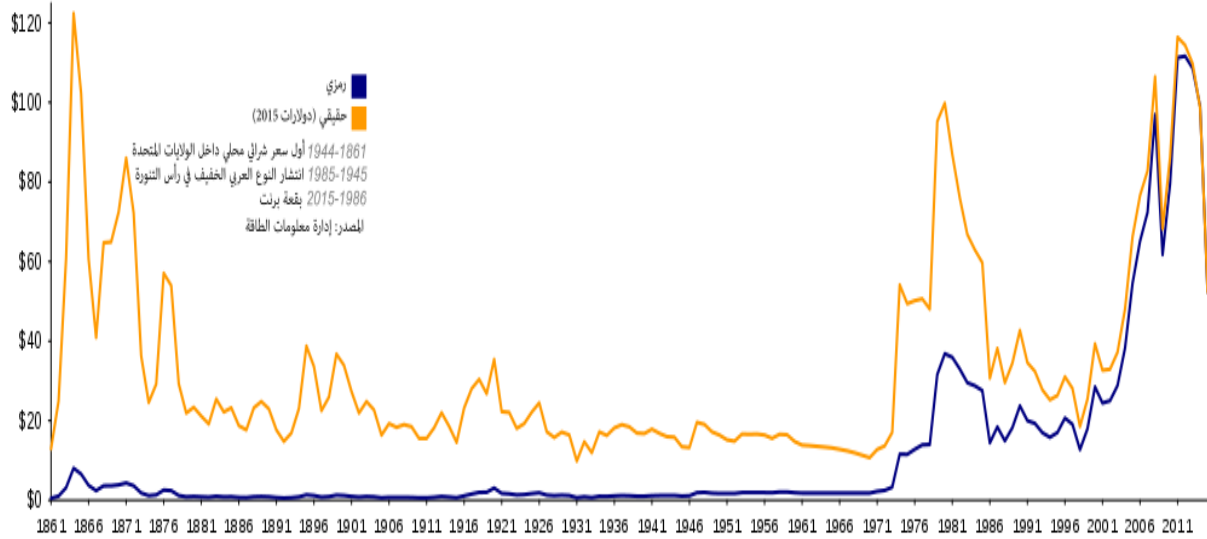
2- الصدمة النفطية الأولى 1973:

اندلعت الحرب العربية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي في 6 أكتوبر 1973، ونتيجة لذلك أعلن وزراء الدول العربية المصدرة للنفط OPAEP² حضر تدريجي عقابا للدول الغربية التي قدمت دعما للاحتلال الإسرائيلي، فارتفع سعر البرميل من 2,90 دولار في أكتوبر إلى 11,60 دولار في ديسمبر من نفس السنة أي تضاعف بأربع مرات، كما يظهر في المنحنى التالي:

¹ Yves Carsalade, *les grandes étapes de l'histoire économique*, Edition Ellipses, 2004, p275.

² OPAEP : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط Organization of Arab Petroleum Exporting Countries منظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي. أسست بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في العاصمة اللبنانية بيروت في 9 يناير 1968، وتم الإتفاق على أن تكون دولة الكويت مقراً رئيسياً للمنظمة، عدد الأعضاء إحدى عشرة دولة عربية.

الشكل (1-5): تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 1861-2011.



Source: https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/6/6c/Oil_Prices_Since_1861-ar.svg/1000px-Oil_Prices_Since_1861-ar.svg.png.

3- الصدمة النفطية الثانية (1979-1980):

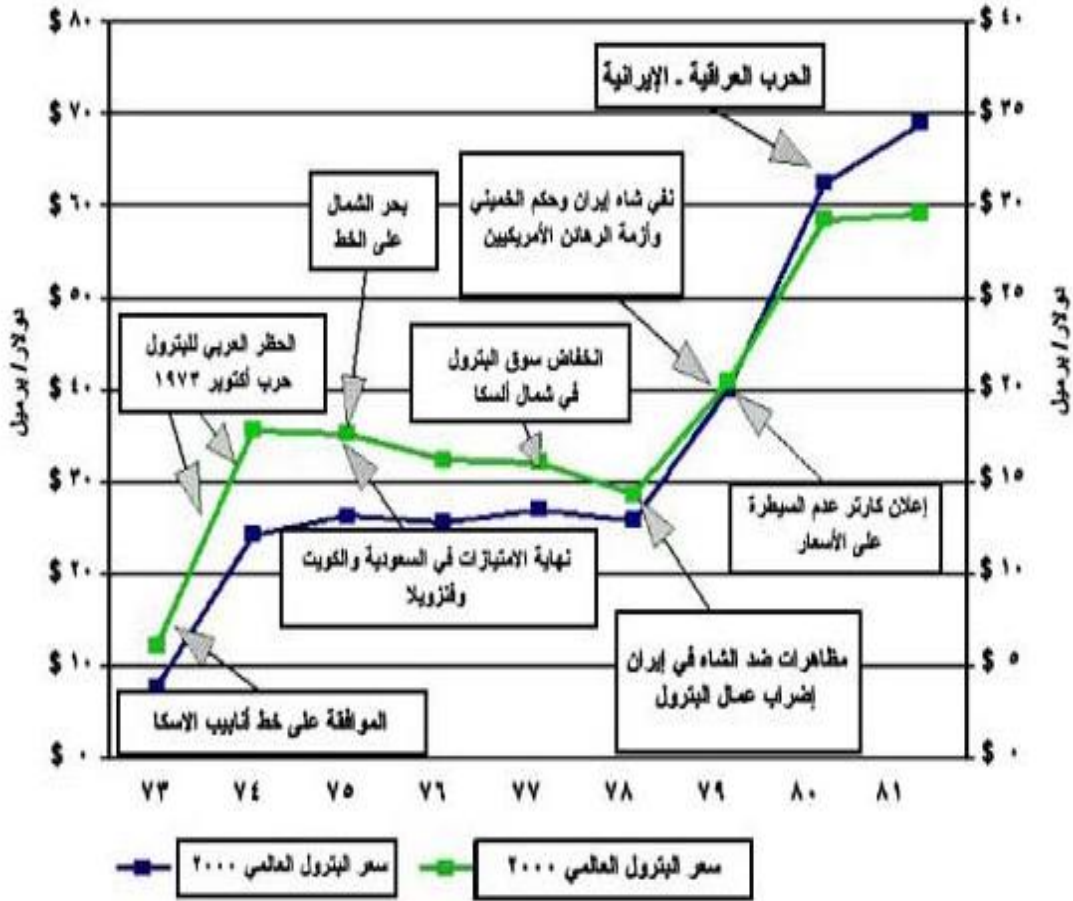
كان اندلاع الثورة الإيرانية في بداية 1979 السبب الرئيسي وراء حدوث الصدمة النفطية الثانية، إلى جانب الحرب التي اندلعت بين العراق وإيران، أدى كل منهما إلى دورة أخرى من الارتفاع في أسعار البترول بين سنة 1979 وسنة 1980، وهذا راجع لتوقف صادرات الخام هذا البلد، وتحسبا لخطر الندرة، قامت الدول المستهلكة بزيادة طلباتها للنفط من سوق روتردام¹.

حيث أدت الثورة الإيرانية إلى فقد ما بين 2 إلى 2,5 مليون برميل من البترول يوميا من نوفمبر 1978 حتى جوان 1979. وفي سنة 1980 انخفض إنتاج البترول العراقي بمقدار 2,7 مليون برميل يوميا، وإنتاج إيران بمقدار 600 ألف برميل يوميا أثناء الحرب الإيرانية - العراقية.

والجمع بين هذين الحدثين أدى إلى زيادة أسعار البترول إلى أكثر من الضعف، حيث ارتفع من 14 دولار عام 1978 إلى 35 دولار للبرميل في عام 1981 كما هو موضح في الشكل الموالي:

¹ روتردام أكبر ميناء للنفط في العالم.

الشكل (1-6): الأحداث الأمريكية والعالمية وتغيرات أسعار البترول في الفترة من 1973 إلى 1981.



Source: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/fig06.jpg_cvt.htm le 30/05/2016 23:00.

4- الأزمة النفطية لعام 1986:

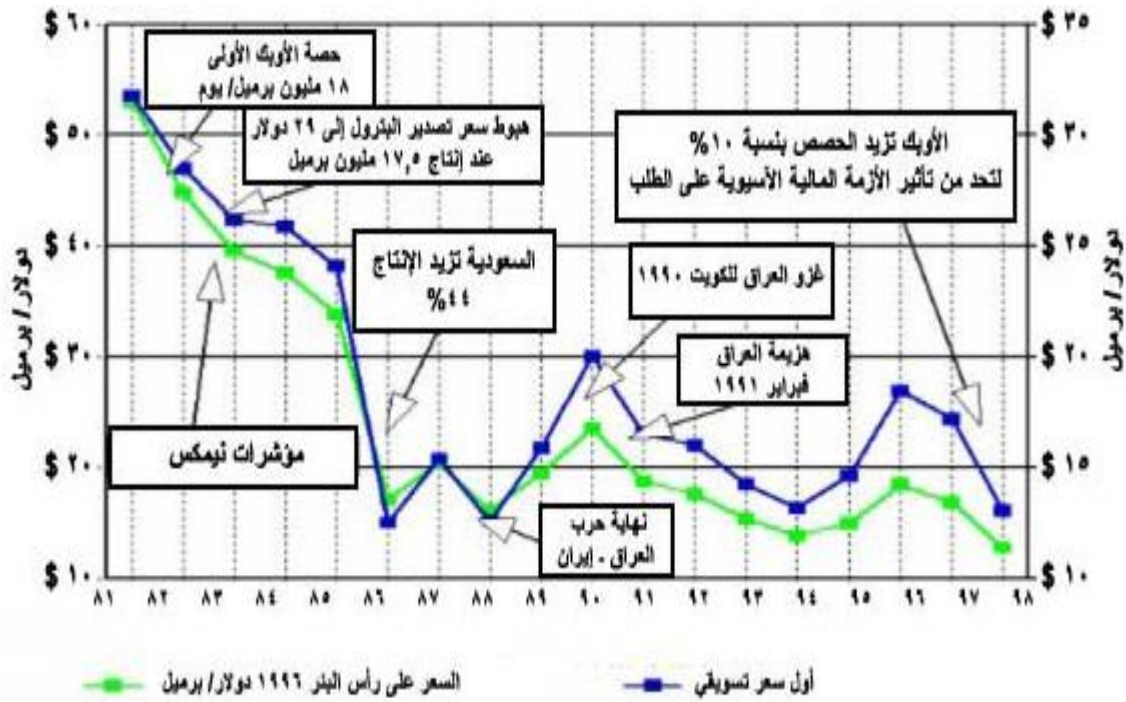
شهدت بداية الثمانينات أزمة بترولية ولكن هذه المرة بانخفاض أسعاره، ومع الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية، بدأت الأسعار بالانخفاض بسبب الفائض في الإنتاج العالمي من النفط، وقيام الدول المستهلكة بتقليص حجم الطلب، وهذا نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، وساهم أيضا ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات إلى توجه الدول المستوردة إلى استخدام بدائل كالفحم والطاقة المتجددة، وقيام العديد من الدول بعمليات تنقيب، مما أدى إلى فائض إنتاج عالمي¹.

¹ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990، ص 16.

فبعد اعلان السعودية أنها ستدافع عن حصتها في السوق، بدأت تقديم تخفيضات كبيرة على نفطها ورفعت الإنتاج بصورة كبيرة لإغراق السوق واستعادة حصتها. ومن ثم بدأ الجميع في أوبك في تقليد السعودية وإعطاء تخفيضات كبيرة وهو ما أدى إلى هبوط أسعار النفط إلى أقل من 10 دولار للبرميل.

ثم اتفق دول أوبك في ديسمبر على لزوم حماية سعر 18 دولاراً وأنه يجب عليهم تقليص الإنتاج وخفضه من 17 مليون برميل يومياً إلى 15.8 مليون برميل، إلا أن أسعار النفط ظلت أقل من 18 دولاراً بين أعوام 1987 و1989 قبل أن ترتفع إلى 23 في عام 1990 بعد غزو العراق للكويت، وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (1-7): الأحداث العالمية وتغيرات أسعار البترول في الفترة من 1981 إلى 1998.



Source: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/fig01.jpg_cvt.htm le 6/12/2016 10:00.

المطلب الرابع: انهيار البورصة سنتي 1987-1989.

شهدت البورصات العالمية سنتي 1987 و1989 سلسلة من الهزات العنيفة خسر فيها المستثمرون مئات المليارات من الدولارات في غضون أيام. نتيجة هبوط مفاجئ وحاد لأسعار الأسهم، وكانت هذه الانهيارات ناتجة عن عوامل اقتصادية وجوانب نفسية وسلوك المستثمرين بالبورصة عبر موجة من المضاربات الضخمة في أسواق الأسهم أدت

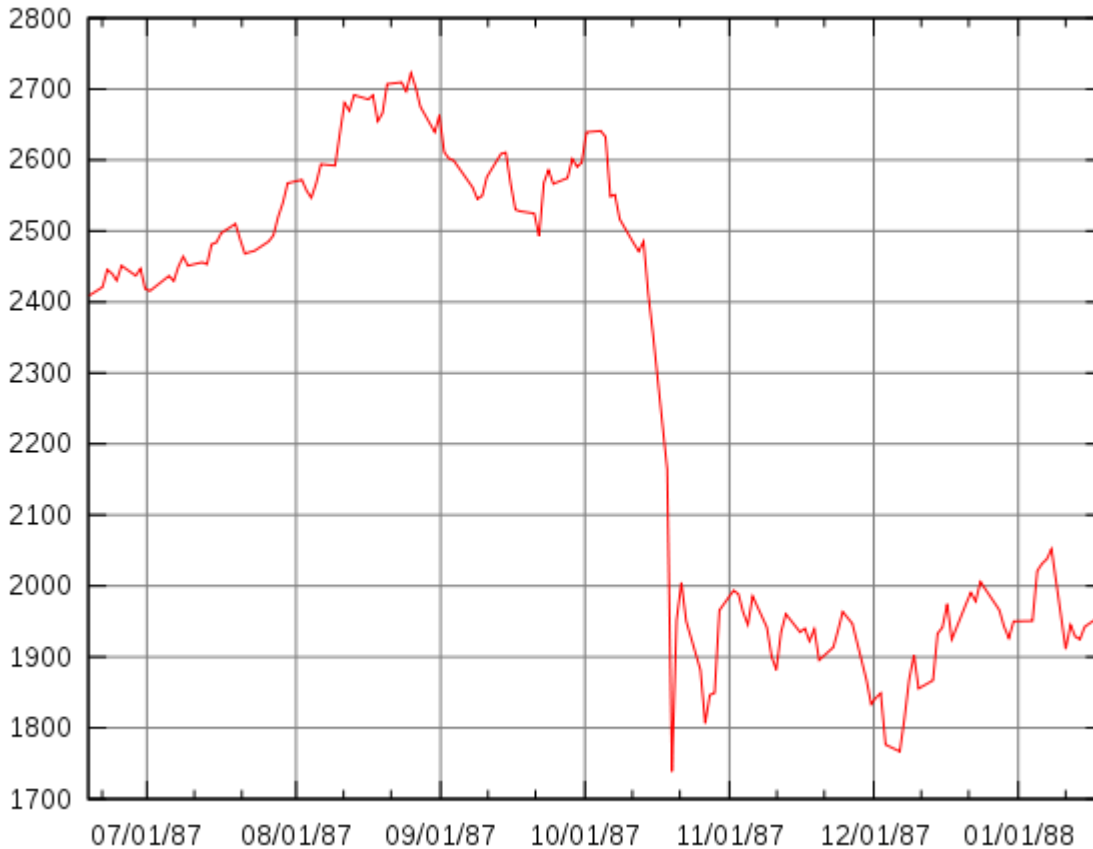
إلى خسارة البورصة جزءا مهما من قيمتها السوقية في أيام قليلة. وعادة ما يقع الانهيار عقب فترة ممتدة من صعود أسعار الأسهم والتداول المفرط بتحسن الأوضاع الاقتصادية.

وفيما يلي استعراض لأهم الانهيارات التي حدثت في الأسواق العالمية على امتداد العقود الماضية:

1- انهيار أسواق المال العالمية 1987:

تكدت يوم 19 أكتوبر 1987 خسائر ضخمة عرف باسم الاثنين الأسود Black Monday، حيث انطلقت موجة هبوط حاد من هونغ كونغ وباقي الأسواق الآسيوية ثم انتقلت إلى أوروبا ومن بعدها الولايات المتحدة، حيث خسر مؤشر داو جونز الصناعي 508 نقطة (22.61%) من قيمته كما هو مبين في الشكل (8-1):

الشكل (8-1): أسعار أسهم داو جونز في الفترة بين جويلية 1987 وجانفي 1988.



Source : <http://www.cs.princeton.edu/introcs/data/DJIA.csv> le 12/09/2017 21:30.

ويرجع سبب انهيار السوق إلى المضاربات وبرامج الحديثة التي كانت متبعة لشراء وبيع الأوراق المالية، حيث باشرت صناديق المعاشات، صناديق الاستثمار وصناديق التحوط تستعمل تقنيات الحاسوب في تنفيذ عمليات شراء وبيع كميات ضخمة من الأوراق المالية عندما تكون فرص معينة لجني المال بالسوق، وقد أدى هذا الإجراء إلى تسريع انهيار الأسواق، فالانخفاض السريع في أسعار الأوراق المالية يترتب عليه عمليات بيع ضخمة أوتوماتيكية عبر الحاسوب.

بالإضافة إلى ذلك يجدر الإشارة هنا للعامل التقني، فالاقتصاد الأميركي انتقل مع نهاية عام 1985 وبداية عام 1986 من مرحلة نمو سريع وتعافي من الركود المسجل منذ سنة 1980 إلى تباطؤ في النمو.

2- انهيار أسواق المال العالمية 1989:

ارتفعت أسعار الجملة في الولايات المتحدة في سبتمبر 1989 إلى 9% وأسعار التجزئة إلى 5%، عقب ذلك اعلان الحكومة في يوم الجمعة 13 أكتوبر 1989 إحصائيات تشير إلى تصاعد حدة التضخم، كما ورد تقريرين يشيران إلى عدم احتمال قيام بنك الاحتياطي الفدرالي بتخفيض أسعار الفائدة، كان نتيجة ذلك تعرض البورصة إلى انهيار مفاجئ، حيث فقد مؤشر داو جونز الصناعي Dow Jones Industrial Average حوالي 190 نقطة، حيث أقل على مستوى (2569.3) نقطة، أي بانخفاض مقداره 7% في يوم واحد. وفقد مؤشر نيكاي Nikkei 225 في طوكيو حوالي 647 نقطة، أي انخفاض ب (1.8%)، وفي لندن انخفض مؤشر فايننشال تايمز Financial Times Stock Exchange حوالي 142 نقطة أي ب (6.4%)، وأما مؤشر كاك CAC 40 بباريس فقد أكثر من 7%.

نشأت هذه الأزمة بعد مرور أقل من سنتين على أزمة 1987، رغم أن كل المعطيات لم تشير إلى احتمال حدوث أزمة اقتصادية، لهذا تعتبر أزمة أكتوبر 1989 (الجمعة اليتيمة) أزمة صغيرة مقارنة بأزمة 1987.

المبحث الثالث: الأزمات المالية العالمية وأزمة الديون الأوروبية (1990-2015).

تؤدي الأزمات المالية العالمية إلى اضطرابات في عدد من الدول في العالم بنسب متفاوتة، وهذا ما تم تسجيله في آخر أزمة مالية عالمية لعام 2008، بحيث تأثرت عدد من الدول الأوروبية، كالبحر، اليونان، رومانيا، اسبانيا والبرتغال، وكان على رأس تلك البلدان اليونان، التي عانت من زيادة كبيرة في حجم ديونها الخارجية.

المطلب الأول: الأزمة المالية المكسيكية 1994 Mexican peso crisis.

لقد مثل السوق المالي المكسيكي فرصة استثمار مثالية للأجانب، في الفترة الزمنية التي سبقت الأزمة، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة، حيث تمثلت أهم الإصلاحات في خصخصة المؤسسات، ورفع القيود على التجارة الخارجية، مما أدى إلى تحايل رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة، مما خلق عجز دائم في ميزان المدفوعات المكسيكي ودفع بحدوث أزمة مالية، إذ انخفضت قيمة البيزو المكسيكي وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، كل هذه الأوضاع أدت إلى أزمة مالية عام 1994 في المكسيك.

1- إجراءات الحكومة المكسيكية اتجاه الأزمة المالية:

أدركت الحكومة المكسيكية أنها أزمة مالية لم يسبق لها مثيل، وتتطلب دعماً مالياً استثنائياً، ولم يكن التحدي تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي فحسب، بل أيضاً في اتخاذ تدابير تمنع انهيار القطاعين المالي والإنتاجي¹، بالإضافة إلى التصحيح المالي والنقدي، واتباع سعر صرف معوم وتحرير الأسواق. كما تفاوضت السلطات المكسيكية حول حزمة من القروض بلغت 50 مليار دولار أمريكي مع حكومة الولايات المتحدة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية بهدف تجنب التوقف عن دفع الالتزامات الخارجية للبلاد.

كما اتخذت تدابير وقائية حيال الأسواق المالية، دعماً للبنوك والمقرضين على حد سواء ومنع حدوث انهيار واسع المدى للمؤسسات المالية، واشتملت الحزمة على:

- قيام البنك المركزي بتوفير سيولة كافية من النقد الأجنبي للبنوك التجارية، لمنعها من التأخر في سداد التزاماتها الأجنبية.²

- إجراء إصلاحات قانونية تسمح بمشاركة أجنبية أكبر في أسهم البنوك، وبرامج لمساندة فئات معينة من المدينين للبنوك.

بعد انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.2% عام 1995 عاد للانتعاش عام 1996 لينمو بمقدار 5.1% وبنسبة 7% عام 1997 وانخفض معدل البطالة من 7.6% عام 1995 إلى 3.5% عام 1998، كما انخفض

¹دونالد ماثيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية، FMI، المجلد 36، العدد 3، جوان 1999، ص 8.
²غيليرمو أورتيغز مارتيز، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك للانتعاش الاقتصادي في آسيا، مجلة التمويل والتنمية، عدد حزيران، 1998، ص 7.

معدل التضخم من 52% عام 1995 إلى 15.7% عام 1997، وانخفض عجز الحساب الجاري من 6.7% للفترة (1992-1994) إلى 1% للفترة (1995-1997)¹.

وقد تحسن الأداء الاقتصادي للمكسيك بشكل كبير عام 1999، ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط وازدياد تدفقات الاستثمارات الأمريكية نتيجة انخفاض معدل الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: الأزمة المالية الآسيوية 1997.

كانت بداية الأزمة المالية من تايلند في الربع الأول من عام 1997 ثم امتدت إلى كوريا الجنوبية وماليزيا وبلدان أخرى في المنطقة، فبعد أكثر من ثلاثين عاما من النمو الاقتصادي السريع أدى إلى تسمية بلدان شرق آسيا بالنمو الآسيوية، وجدت هذه البلدان نفسها أمام واحدة من أعنف الأزمات الاقتصادية، ونتيجة لتلك الأزمة توقف منح الائتمانات الزراعية إلى المناطق الريفية مما أدى إلى انخفاض مستويات دخل شريحة عريضة من السكان. أفرزت هذه الأزمة تراجعا في الظروف المعيشية للسكان، ارتفاعا في البطالة وانخفاضا في الأجور الحقيقية.

1- أسباب الأزمة ومراحلها:

وتنطوي الأزمة الآسيوية على جملة من الاختلالات داخل اقتصاديات الدول الآسيوية جعلتها عرضة للأزمة وهي²:

- الاعتماد على التصدير بشكل كبير لتحقيق النمو.
- الاعتماد المفرط على التدفقات المالية من الخارج، سواء كان في شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة، بالإضافة إلى جانب الاقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص.
- الانخفاض الحاد في قيمة سعر صرف العملات المحلية.
- ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية نتيجة لتدهور الثقة القائمة أساسا بالأنظمة السياسية.
- نقص الشفافية فيما يخص الكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطيات الدولية لبلدان جنوب شرق آسيا من النقد الأجنبي مما تسبب في فقدان للثقة وهروب رؤوس الأموال للخارج.

¹ غيليرمو أورتييز مارتيز، مرجع سابق، ص9.
² زغدار أحمد، الأزمة المالية الآسيوية والأزمة العقارية الأمريكية... الأسباب والدروس المستخلصة من الأزميتين، ملتقى الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، خميس ملبانة، الجزائر 5 و6 ماي 2009، ص 7.

بدأت الأزمة باندفاع نسبة كبيرة من المتعاملين ومعظمهم من الأجانب بتهريب كميات هائلة أموالهم ومدخراتهم، حيث كانت نسبة التملك في تايلند للأجانب 100%. انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر "البات التايلاندي Thai baht"، مما أضطر السلطات النقدية في إلى رفع الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية، ومع ارتفاع أسعار الفائدة إلى 200%، بدأ المستثمرون يتحولون من الاستثمار في الأوراق المالية لإيداع قيمتها في البنوك والاستفادة من سعر الفائدة المرتفع.

طورت كل دولة نفس الفروع والصناعات التي نمتها وطورتها النمر الأخرى، بالتالي فإن أي تخفيض في قيمة عملة دولة ما سوف يزيد من قوتها التنافسية والتالي زيادة صادراتها، وهو ما يؤثر حتما على باقي الدول الآسيوية الأخرى، ويدفعها بالضرورة إلى تخفيض قيمة عملتها لتحافظ على نفس التنافس لها (وهذا ما يعرف بحرب التخفيضات Currency war, or competitive devaluations)¹، وهذا ما حدث بالفعل حيث انتقلت العدوى إلى كل من إندونيسيا و الفلبين وماليزيا وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة، إلا أن تأثر كل منها بدرجات متفاوتة.

بدأ انتقال العدوى من تايلند إلى ماليزيا، بتراجع سعر "الرينجت الماليزي Malaysian ringgit" بنسبة 40%، مما أدى إلى انهيار الأسهم وهو انخفاض لا علاقة له بالأداء الحقيقي للاقتصاد الماليزي. بينما حاولت الحكومة التايوانية جاهدة الحفاظ على الدولار التايواني متماسكا، إلا أنها لم تستطع فعل شيء بالنسبة لسوق الأوراق المالية، حيث انخفض مؤشر سوق المال في تايوان بنحو 20%. ووصلت فيما بعد شرارة المضاربات إلى هونغ كونغ، فقامت السلطات برفع سعر الفائدة إلى 200%، محدثة نزوح كبير للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، أدى في النهاية إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات.

2- الانعكاسات على مستوى الاقتصاد العالمي:

- شهد عام 1998 تباطؤا في معدلات نمو التجارة الدولية، بسبب الأزمة وتباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العالمي.
- هبوط الصادرات الأمريكية إلى دول جنوب شرق آسيا، وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري الأمريكي تجاه العالم.

¹خالد سعد زغول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي دراسة قانونية واقتصادية، جامعة الكويت والمنوفية، ص 548-549.

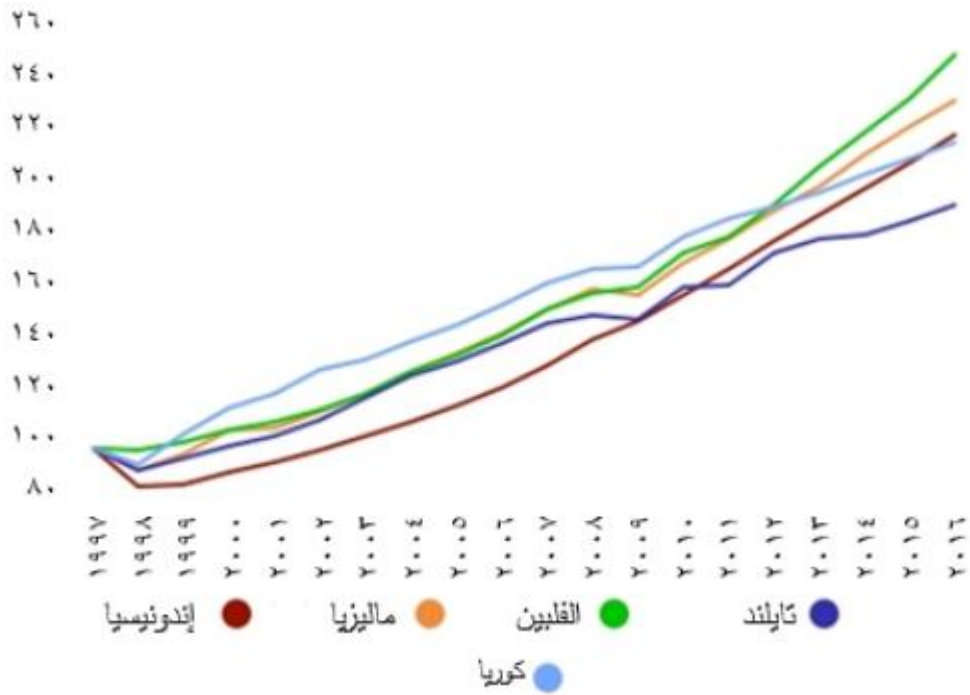
- هبوط فائض الميزان التجاري الياباني تجاه دول جنوب شرق آسيا، وقد هبط هذا الفائض بسبب انحسار الصادرات اليابانية إلى دول جنوب شرق آسيا.

كانت الأزمة الآسيوية حدثًا غير مسبوق. فقد شهدت تذبذبات حادة في الحسابات الجارية الخارجية، وحالات ركود عميق، وارتفاع شديد في معدلات البطالة، وهبوط حاد في مستويات المعيشة، وخاصة في الشرائح السكانية الفقيرة.

بحيث فقدت إندونيسيا على سبيل المثال أكثر من 13% من ناتجها خلال عام واحد. بالرغم من أن الانهيار في معظم البلدان كان حادًا، إلا أن التعافي منه كان مبهرًا. فقد تجاوزت آسيا الأزمة وأصبحت قاطرة رئيسية للنمو العالمي، كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

الشكل (1-9): تطور الناتج المحلي الحقيقي لبعض البلدان الآسيوية.

(اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، 1997=100)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

<https://blogs.imf.org/2017/07/13/what-we-have-seen-and-learned-20-years-after-the-asian-financial-crisis/>

المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

اتضح المعنى الكامل لعملة الاقتصاد الرأسمالي في القرن الحادي والعشرين تمام الوضوح مع أول ركود اقتصادي عم أنحاء العالم، فقد قام الممولون في أنحاء العالم بتشديد بنية متهالكة من المشتقات المالية وصناديق التغطية القائمة على الرهون العقارية الأمريكية. فحينما هوت أسعار المساكن عام 2007 أفلست شركات كبرى وشحت الأموال، ووجد الملايين من مقترضي الرهن العقاري أنفسهم مدينين بأكثر من قيمة منازلهم الفعلية. سرعان ما تسربت الاضطرابات إلى قلب النظام الرأسمالي "المركز المالي" حيث تحولت أزمة السيولة إلى أزمة إعسار.

1- وقائع ما قبل الأزمة المالية 2008:

تجمد تدفق الائتمان عام 2008 بعد سلسلة من الانهيارات المالية وحالة الذعر المالي في سوق الأسهم، إذ بالعودة لوقائع ما قبل الأزمة وبالضبط في مدينة كليفلاند Cleveland عام 2002، حيث قام المجلس البلدي للمدينة بنسب الازدياد في حالات "حبس الرهن"¹ إلى الممارسات الاستغلالية لعملية الإقراض، كفرض رسوم عالية وغرامات على السداد المبكر بالإضافة إلى رفع معدلات الفائدة، فقام المجلس البلدي بإصدار مرسوم يوقف مثل هذه المعاملات، وفعلت نفس الشيء مدينتي توليدو ودايتون Toledo and Dayton. حينها قامت بنوك ولاية أوهايو Ohio بالطعن على هذا المرسوم في المحكمة كما ضغطت على السلطة التشريعية، التي مرتت مضطرة قانونا بعدم قبول مثل هذه المراسيم.

وتم تراجع محكمة أوهايو العليا عن الحكم الإيجابي السابق وحظرت المراسيم. وتدخل بعد ذلك مكتب مراقبة العملة في الولايات المتحدة OCC² وحكم بأن حتى الولايات غير مسموح لها بتمرير قوانين تتعلق بالبنوك الوطنية³، وبهذا تغلبت هنا سلطة الدولة على الحصافة المحلية.

قبل حلول الأزمة الاقتصادية العالمية عامي 2008-2009، كانت عثرات السوق أكثر تواترا، ابتداء من انهيار عام 1987 ثم أزمة السندات الرديئة في أواخر عقد الثمانينيات والانخفاض في المدخرات وتجارة القروض عام

¹ حبس الرهن: أي الحكم بنزع ملكية المالك للشيء المرهون.

² The Office of the Comptroller of the Currency (OCC)

للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الموقع:

<https://www.occ.treas.gov/>

³ Michael Hirsch, **Mortgages and Madness**, Newsweek, June 2, 2008.

1989¹، والركود الياباني والأزمة المالية الآسيوية عام 1997، والإفلاس الشبه تام لصندوق « إدارة رأس المال طويل الأجل LTCM»² عام 1998، وانفجار فقاعة الدوت كوم Dot-com bubble في عام 2000، وانتهيار شركتي إنرون وورلد كوم Enron and World com عام 2001، ثم بلغت الأزمة ذروتها مع الحسائر المتزايدة نتيجة انهيار الأوراق المالية الخاصة بالرهن العقاري عام 2008. كان حجم مدخرات الصين كبير جدا مما جعل الاقتراض رخيصا، جعل الأمر يبدو كأن المستهلكين الأمريكيين قرروا أن يتركوا للصينيين مهمة الادخار بينما ينفقون هم بلا حساب. في الوقت نفسه دفع انخفاض أسعار الفائدة مديري رؤوس الأموال للبحث عن سبل جديدة للحصول على فائدة أكبر حتى لو اضطروا إلى ابتكار حيل بارعة لفعل ذلك.

2- اشتعال فتيل الأزمة المالية 2008:

كانت بداية الصدمة بانتهيار بنك ليمان براذرز Lehman Brothers، رغم هذا الحدث لم تقم حكومة الولايات المتحدة بأي تصرف حيال ذلك. علما أن الارتباط كان وثيق على نحو كبير جدا وأصبح واضحا بين مؤسسات العالم المالية "بجيث تغرق جميعها أو تنجو جميعها". في المقابل نجد أن الحكومة الأمريكية قد تحركت بسرعة لإنقاذ بنك بير ستيرنز Bear Stearns، ثم شركتي التمويل العقاري التابعتين لها فاني ماي وفرايدي ماك Fannie Mae and Freddie Mac، ثم الشركة الأمريكية الدولية للتأمين American International Group، بينما كانت تتفاوض على بيع شركة ميريل لينش Merrill Lynch & Co بسعر زهيد لبنك أمريكا Bank of America. وبالمثل تصرف باقي الحكومات بسرعة في جميع أنحاء العالم أيضا، وهو ما يدل أن الدروس المستفادة من الكساد الكبير في الثلاثينيات ومن عقد الانكماش الياباني الضائع (The Lost Decade or the Lost 10 Years) في التسعينيات، قد خلقت بعض من الحكمة لتدارك الأمور³.

3- أسباب نشأة الأزمة المالية 2008:

أصبح المصرفيون يرحبون بالمخاطرة ويتنافسون مع بعضهم البعض على أساس رسوم الخدمة، نتيجة شعورهم بالإغراء بإمكانية حدوث زيادة كبيرة في العائدات. وعلى عكس المصرفيون الذين مولوا في القرن التاسع عشر بناء السكك

¹ أزمة 1989 بدأت آثار الأزمة في شهر سبتمبر 1989 عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع 5% من أسعار الجملة والتجزئة، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي "البنك الاحتياطي الفدرالي" عن تخفيض أسعار الفائدة، وفي 13 أكتوبر 1989 انخفض مؤشر بنسبة 190 نقطة، أي داو جونز بمقداره 7%، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة.

² Long-Term Capital Management L.P. (LTCM).

³ للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

http://www.prmia.org/sites/default/files/references/Fannie_Mae_and_Freddie_Mac_090911_v2.pdf

الحديدية، استثمر المصرفيون الحاليون في الأوراق المالية التي أوجدوها لعملائهم، وقاموا بتقديم قروض بضمانات من الأصول، ودعمهم في ذلك إلغاء قانون جلاس-ستيغال¹ (Glass-Steagall) لعام 1933 في عام 1999، والذي كان يفصل بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وبنوك التجار من امتلاك أسهم شركات².

كان للأزمة المالية لعام 2008 سببان رئيسيين:

- ظهر في أواخر السبعينيات أول السببين، عندما أثارت حالة الركود اعتقاداً بأن المصلحة ستتحقق عند القضاء على القوانين التي تشكل إرثاً من فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات. حيث أكد رجال الأعمال أن الاقتصاد يصبح قويا حينما تمنح لهم حرية التصرف. وبذلك بلغ عصر التحرر من القوانين³ ذروته في الولايات المتحدة عام 1999 بصدور قانون جرام ليتش بليلى⁴ Gramm-Leach- Bliley لتحديث الخدمات المالية، الذي وقع عليه الرئيس بيل كلينتون رسمياً.

يمثل هذا القانون هدية للبنوك وشركات الوساطة المالية وشركات التأمين، فقد سمح للبنوك بالاندماج مع شركات التأمين وحرر البنوك الاستثمارية من كثير من القيود التي تطبق على البنوك التجارية العادية للودائع مع منحه عملاء البنوك حماية لخصوصيتهم.

كانت مقايضة العجز الائتماني نوع من أنواع التأمين التي يلجأ المستثمرون إليها تحسباً من احتمال اختيار استثماراتهم. كان هذا يشبه شراء بوليصة تأمين على منزل أحد الجيران نظراً لأن عاداته المهملة في التدخين تشير أو توحي أن منزله سيتعرض للحريق عاجلاً أم آجلاً. وبأن المجموعة الأمريكية الدولية (إيه آي جي AIG⁵) هي شركة تأمين،

¹ تم سن قانون جلاس ستيغال (Glass-Steagall) نسبة لعضوي الكونجرس اللذان تبنيا أول مسودة لمشروع القانون كارتر جلاس وهنري ستيغال في عام 1933 في عهد الرئيس فرانكلن روزفيلت كوسيلة لإعادة العمل بالنظام المصرفي الأمريكي الأصلي وهو نظام أليكساندر هاملتون (Alexander Hamilton) المبني على أساس تحمل الدولة مسؤولية السيطرة على العملة والإئتمانات وتوجيهها نحو تطوير الاقتصاد الفيزيائي للأمة وليس جني الأرباح لثلة من المصرفيين والتجار والمضاربين الذين دمروا اقتصاد الولايات المتحدة بالتعاون مع مصرفي لندن في العشرينات من القرن الماضي وادخلوا الولايات المتحدة والعالم في الكساد العظيم. وكان قانون جلاس ستيغال قد فرق بين المصارف التجارية (commercial banks) والشركات المالية أو المصارف الاستثمارية (investment banks) ووضع المصارف التجارية التي يودع فيها المواطنون أموالهم وتقرضها البنوك للأفراد والشركات لنشاطات اقتصادية فعلية تحت حماية الدولة وضماناتها وتعويضاتها، بينما لا تحضى الشركات المالية المضاربية بتلك الحماية لأن نشاطاتها مضاربية تخريبية. وقد وفر هذا القانون الاستقرار المالي والمصرفي للولايات المتحدة الذي مكن الرئيس روزفيلت من شن حملته الاعمارية الكبرى في ذلك العقد وأحيا اقتصاد الولايات المتحدة كأكثر وأقوى اقتصاد صناعي في العالم، وكل ذلك عن طريق إئتمانات حكومية طويلة الأمد وبفائدة منخفضة موجهة نحو بناء مشاريع بنى تحتية عملاقة كالسدود وسكك الحديد والطرق وقنوات المياه والمستشفيات والمدارس وجلب الطاقة الكهربائية للريف الزراعي الأمريكي.

² Robert O'Harrow and Brady Dennis, **Credit Ratings Woes Sent AIG Spiraling**, Los Angeles Times, January 2, 2009.

³ المرتبط برئيسة الوزراء الإنجليزية مارجریت ثاتشر Margaret Thatcher والرئيس الأمريكي رونالد ريجان Ronald Reagan.
⁴ تفعيل قانون "غرام-ليتش-بليلى" في أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين، والذي سمح بموجبه لأنواع مختلفة من الشركات التي تعمل في قطاع الخدمات المالية في الولايات المتحدة بالاندماج

⁵ AIG: American International Group.

فقد شهدت إقبالا كبيرا من المستثمرين الذين يرغبون في تأمين استثماراتهم في الرهون العقارية المورقة. ورغم وجود البرامج الحاسوبية المتطورة القادرة على تقدير المخاطر، اندفعت هذه الشركة لضمان ديون الرهن العقاري المورقة¹.

كانت الأصول المالية تشهد نموا بوتيرة أسرع من نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي، وكنتيجة لارتفاع معدلات الادخار بين مواطني الدول الآسيوية النامية، بالإضافة للجهود الحكومية لتحفيز اقتصاداتها، انخفضت أسعار الفائدة إلى حد كبير². كل هذا جعل المستثمرون غير راضين عن أسعار الفائدة التي كانت تتراوح بين 2 إلى 3٪، وبدئوا يفكرون في طرق لزيادة تلك الفائدة، فكانت طفرة المساكن في الولايات المتحدة الفرصة المثلى التي كانوا يبحثون عنها، فابتدعوا مجموعة مستحدثة من الاستثمارات المالية، وجرى تقسيم القروض العقارية البنكية وتحولت إلى مشتقات مالية Financial Derivatives³.

وقد وصف رالف نادر Ralph Nader⁴ القروض العقارية وصفا ملائما بأنها رأسمالية نوادي القمار⁵، فقد مهدت الطريق إلى توريق⁶ Securitization كل شكل من أشكال الائتمان من أقساط السيارات إلى بطاقات الائتمان. وهنا يمكننا الإشارة إلى عالم الكيمياء فريدريك سودي Frederick Soddy الذي نال جائزة نوبل في الكيمياء، والذي أصبح بعد ذلك مهتما بمجال الاقتصاد أثناء الكساد الكبير، حيث قام بتسجيل بعض الملاحظات الرائعة حول الديون، حين لاحظ أن الناس يشتركون الديون لأنهم يريدون في المستقبل تحقيق المزيد من الثروة، تكمن المشكلة أن لا أحد يعرف ما سيحدث في المستقبل. فعلى سبيل المثال إذا أقرضت أحد المزارعين مبلغ 1000 دولار على أمل أن تستردها 1100 دولار عند بداية موسم الحصاد، فإنك تعوّل على طقس جيد وعدم هبوب موجة من الجراد على المحصول. لكن في الواقع عندما يكون هناك مطالبات على ثروة مستقبلية أكثر مما يمكن الوفاء به فعلا، هنا يخسر البعض تلك الأرباح المستقبلية⁷. ففي حالة قروض الرهن العقاري المورق تزايد عدد المطالبين أضعافا مضاعفة.

¹ "Agency's '04 Rule Let Banks Pile Up New Debt, and Risk," New York Times, October 3, 2008.

² Willaim Greider, *One World Ready or Not: The Manic Logic of Global Capitalism*, New York, 1996, 316, 310-11.

³ المشتقات المالية هي أدوات مالية تستمد قيمتها من أداء أصل حقيقي أو مالي أو من أداء أحد المؤشرات السوقية.

⁴ أدرج اسمه ضمن لائحة "أكثر مئة شخص تأثيراً في أميركا" من قبل مجلة "ذي أتلنتك منثلي" The Atlantic Monthly، وهو واحد من ثلاثة ما زالوا على قيد الحياة من تلك القائمة.

⁵ <https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2006/12/they-made-america/305385/le> 30/03/2015 13:00.

⁶ أداة مالية جديدة لتمويل الديون إلى أوراق مالية من خلال قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة، والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً، وموزع على شكل أوراق مالية متساوية القيمة، قابلة للتداول تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك، وبعبارة موجزة: تحويل الديون المضمونة من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين.

⁷ Michael Lewis and David Einhorn, *The End of the Financial World as We Know It*, New York Times, January 3, 2009.

• يكمن السبب الثاني أن المسئولون الحكوميون شاركوا في تفكيك القوانين التي كانت تراقب الشركات المالية (أعضاء مجالس المدن، أعضاء الكونجرس، رؤساء بلديات، رؤساء دول)، بحيث أصبحت حكومة الولايات المتحدة تحولت إلى مدافع عن المصالح التجارية. كما أدت الحملات السياسية إلى تشجيع التواطؤ بين قادة مجالي السياسة والاقتصاد، فظهور التلفزيون كأداة رئيسية للحملات الانتخابية، جعل للمال أهمية جديدة، حيث دفعت تكاليف الدعاية التلفزيونية أصحاب المناصب إلى الخضوع لأصحاب المصالح التجارية. وهنا يمكننا التطرق لواقعة تاريخية يمكن الاستشهاد بها في هذه الحالة حينما سئل ويلي ساتون Willie Sutton أشهر اللصوص العباقرة في السطو على البنوك ذات مرة: لماذا تكرر نهبك للبنوك؟ فرد: لأن المال موجود في البنوك. وهذا بالضبط سبب ذهاب المرشحين إلى الأثرياء للحصول على مساهمات منهم¹. إذن هو مزيج سام من الجشع والحاجة "الجشع من جانب المستثمرين، والحاجة من جانب السياسيين لدفع ثمن حملاتهم" جعل السياسيين يدينون بالفضل لرجال الأعمال.

4- خطة الإنقاذ المالي الأمريكية:

بين جاريد دايموند Jared Diamond في دراسته "الانهيار Collapse"² أسباب انهيار الأمم، أن كل المجتمعات الفاشلة تعتاد التشبث طويلا بمنظوماتها القيمية بعد أن تظهر هذه المنظومات غير صالحة للتطبيق³. وهو ما يشتهه الإصرار أن لدى السوق أليائها التصحيحية الذاتية مثال على هذا الإخفاق البشري.

تشير البيانات أن تجارة البنوك في مقايضات عجز الائتمان قد ارتفعت بعد زوال الرقابة ارتفاعا هائلا من 900 مليار دولار عام 2001 إلى 62 تريليون دولار عام 2007⁴.

كان أكثر من ربع منازل الرهن العقاري "حوالي 13 مليون عقار" قد انخفضت قيمتها السوقية مقارنة بقيمة قرض الرهن بحلول سنة 2009، وبلغ معدل حالات حبس الرهن العقاري في اليوم الواحد 5 آلاف حالة، كما وصلت خسائر المستثمرين نحو 400 مليار دولار، فقد كافحت الحكومة الأمريكية لتتوصل إلى عودة الثقة. في البداية، عرض بنك الاحتياطي الفدرالي ووزارة الخزانة 100 مليار دولار "للأصول المتعثرة Troubled Asset"⁵.

¹ <http://www.businessdictionary.com/definition/Willie-Sutton-rule.html> le 04/05/2017 23:25.

² Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed by Jared Diamond

³ Jared Diamond, **Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed**, New York, 2005.

[http://cpor.org/ce/Diamond\(2005\)Collapse-HowSocietiesChooseFailureSuccess.pdf](http://cpor.org/ce/Diamond(2005)Collapse-HowSocietiesChooseFailureSuccess.pdf).

⁴ Jack Rosenthal, **On Language**, New York Times Magazine, September 8, 2008, p, 18.

⁵ Vikas Bajaj, If Everyone's Finger Pointing, Who's to Blame?, New York Times, January 22, 2008.

ولم يعد مصطلح "الإنقاذ المالي Financial Rescue" مستساغاً لدى العامة بسبب ما يثيره في الذهن من أفكار عن مدى سوء حالة الاقتصاد، لذا بات الناس يتحدثون عن "تنشيط الاقتصاد Revitalize the Economy"، ثم عن وعود "التعافي الاقتصادي Economic recovery".

قامت الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما بتنفيذ أكبر برنامج أشغال عامة منذ الكساد الكبير، بحيث كانت كل الجهود الرسمية ترمي لإقناع الناس أن المرحلة الأسوأ قد انتهت، أو كما كانت الحملة الرئاسية لفرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt عام 1932 تقول: "الأيام السعيدة عادت مرة أخرى Happy Days Are Here Again".

بالرغم من أن مركز كارثة الرهن العقاري ضربت مركز الأعمال في مانهاتن بنيويورك إلا أن حتى وادي السليكون Silicon Valley أكثر المراكز الأمريكية للمشاريع التجارية مدعاة للفخر تأثر بأزمة الائتمان من خلال انخفاض الطلبات على المنتجات قطاع التكنولوجيا، علماً أن مبيعات أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات تشكل نصف إنفاق رأس المال في الأعمال التجارية في الولايات المتحدة.

ففي البداية كانت المؤسسات المالية قد أسست لتسهيل إقامة المشاريع، لكن في نهاية القرن العشرين أصبحت هذه المؤسسات هي صاحبة رأس المال الاستثماري. بحيث صار الممولون في القرن الحادي والعشرين يتدخلون على نحو متزايد في شئون الشركات التي يقومون بتداول أوراقها المالية ويتفاوضون حول قروضها. كان لهذا الانتقال في السلطة من مديري الشركة إلى أصحاب الديون الأثر العميق على قرارات الشركات بسبب التركيز على تحقيق المكاسب الفورية. فإذا اختلفت أهداف الرأسمالية المالية مع أهداف المشاريع فسيواجه الناس معاناة جراء ذلك، كما تبين ذلك عام 2008.

ويمكننا هنا الإشارة إلى واقعة اختيار الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Dwight D. Eisenhower على تشارلي ويلسون Charles Erwin Wilson "الرئيس التنفيذي لشركة جنرال موتورز" لمنصب وزير للدفاع عام 1935، عندها صرح ويلسون: "إن ما هو جيد بالنسبة لهذا البلد، جيد بالنسبة لشركة جنرال موتورز، والعكس بالعكس"¹. عبر عن هذا الرأي في جلسة برلمانية، وقوبل بانتقاد حاد بسببه لكن ما قاله كان منطقياً، فحينها كانت شركات صناعة السيارات في أمريكا تدفع أجوراً جيدة لعمال صناعة السيارات، وكان المستهلكين راضين عن سياراتهم التي اشتروها.

¹ "What's Good for General Motors Is Good for America" by Charles Erwin Wilson

وفي الأخير يؤكد انهيار الرهن العقاري صعوبة إضفاء الاستقرار للرأسمالية. وقد علق بارني فرانك Barney Frank "رئيس لجنة الخدمات المالية House Financial Services Committee" بأن قروض الرهن العقاري كانت تشكل "تجربة طبيعية" لاختبار صحة النظريات المتعلقة بالتحريك الجذري للأسواق المالية¹.

5- العولمة الجديدة:

بدأت التجارة العالمية بمفهومها الحديث في القرن السادس عشر مع وصول التوابل من جزر الهند الشرقية والفضة من العالم الجديد، لكن ظاهرة العولمة ساهمت بشكل كبير في انتشار الأزمات المالية، إذ أصبحت الحكومات أكثر انفتاحاً وأصبحت حدودها أكثر سهولة للاختراق. لقد قال توماس فريدمان إن "العالم مسطح The World Is Flat"، فاصداً بذلك أن الناس والأموال والسلع تتحرك بحرية عبر سطح الكرة الأرضية المنبسط². تبين بما لا يدع للشك بعد حدوث الأزمة المالية لعام 2008 أن الولايات المتحدة أو الصين أو ألمانيا عندما تعطس يصاب باقي العالم بالبرد.

المطلب الرابع: أزمة الديون الأوروبية 2009 European debt crisis .

يشار إليها أيضاً بأزمة منطقة اليورو Eurozone crisis أو أزمة الديون السيادية الأوروبية European sovereign debt crisis. ويقصد بالديون السيادية تلك الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، كما تتخذ معظم هذه الديون شكل سندات، فإما أن تطرح الحكومات سندات بعملتها المحلية، ويطلق عليها دينا حكومياً، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، وفي غالب الأحيان ما تكون عملة دولية مثل اليورو أو الدولار، ويطلق عليه دينا سيادياً.

1- تطورات الأزمة:

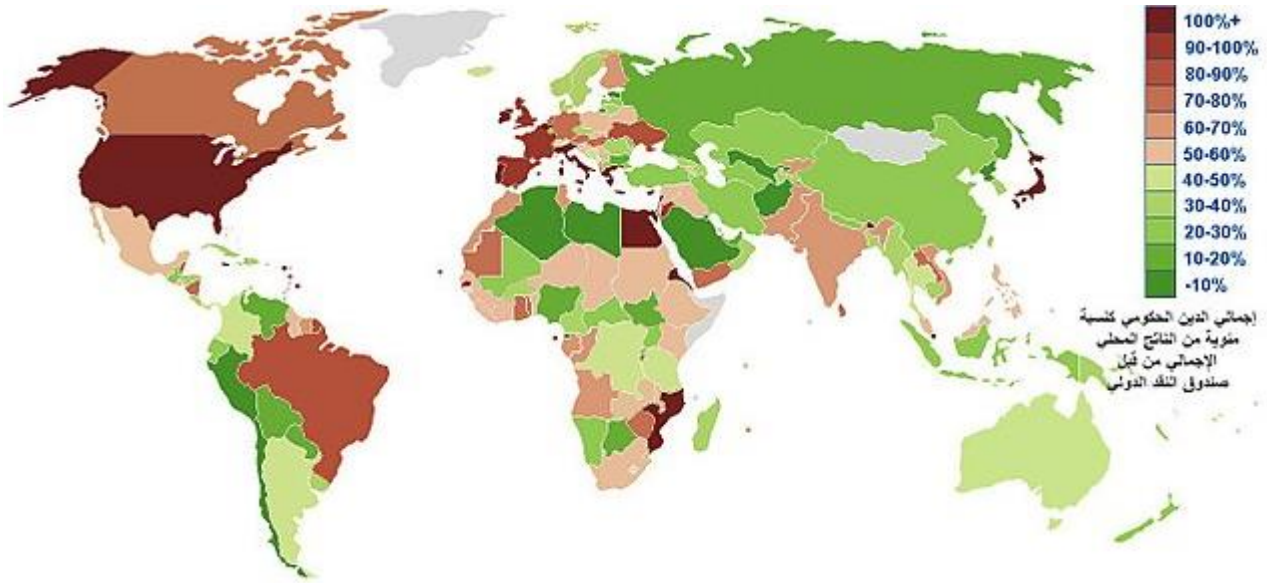
تصبح البلدان عاجزة وتدور في حلقة مفرغة نتيجة أعباء الديون المتراكمة، لأن الديون العامة والخاصة الكبيرة تقيد الخيارات التي أمام أي بلد وتساهم في تباطؤ النمو. بحيث يصبح إجمالي ديون الأسر والمؤسسات المالية كحصة من

¹ Paul Krugman, **A Catastrophe Foretold**, New York Times, October 28, 2007. Four people—Doris Dungey, Nouriel Roubini, Brooksley Born, and John Bogle—clearly saw what was wrong with the prevailing financial incentives. See Bogle, "The Case of Corporate America Today," *Daedalus*, 136 (summer, 2007).

² Thomas L. Friedman, **The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century**, (New York, 2005); Jeffrey A. Frieden, *Global Capitalism: Its Fall and Rise in the Twentieth Century* (New York, 2006 [paperback ed., 2007]), 293ff; Robert W. Crandall and Kenneth Ramm, eds., *Changing the Rules: Technological Change, International Competition, and Regulation in Communications* Washington, 1989, p 10.

الدخل القومي أعلى بكثير مقارنة بما كان عليه ما قبل الأزمة. في الشكل البياني الموالي سنعرض إجمالي الدين الحكومي في جميع أنحاء العالم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2012):

الشكل (1-10): إجمالي الدين الحكومي في جميع أنحاء العالم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2012).



Source: http://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOORLD/ 1e 20/04/2016 13:50.

واضح تماما من الشكل البياني (1-10) أن معظم منطقة اليورو خاصة والاتحاد الأوروبي عامة باللون البني مما يدل على النسبة الكبيرة للدين الحكومي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث عانت أوروبا سنة 2009 من أسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية، ومع بداية 2010 وجدت نفسها في مواجهة كارثية جديدة تتمثل في الديون والعجز في الموازنات، وهو ما تبين من أزمة اليونان التي انتقلت إلى دول أخرى في منطقة اليورو.

كما ينبغي الإشارة إلى أن أزمة الديون السيادية الأوروبية ليست الأولى من نوعها، إلا أنها تختلف جذريا عن سابقتها لعدد من العوامل:

- تعد أزمة الديون السيادية الأوروبية أول أزمة مالية تقع في اتحاد نقدي وهو ما يعيق استخدام بعض الآليات للحد منها مثل تخفيض قيمة العملة كما حدث في أزمة أمريكا الجنوبية.
- تختلف الأزمة في شدتها عن الأزمات السابقة لتصل الديون "اليونان وإيطاليا" إلى مستويات لم تتحقق حتى في أزمة الأرجنتين 2001.
- تستمد الأزمة خطورتها من ثقل الاتحاد الأوروبي حيث تشكل دول الاتحاد نحو 33% من إجمالي الناتج العالمي¹.

مست هذه الأزمة كما هو موضح في الجدول رقم (1-4) عددا من دول منطقة اليورو، أبرزها اليونان والبرتغال وإيرلندا وإسبانيا وقبرص.

¹<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/weorept.aspx?pr.x=58&pr.y=19&sy=2014&ey=2014&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=001,998&s=NGDPD&grp=1&a=1> le 20/04/2016 13:00.

الجدول (4-1): رصيد الموازنة العامة والدين العام لدول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الأورو من سنة 2012 إلى سنة 2015.

(معبّر عنه بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)

	Solde public (besoin net/capacité nette de financement du secteur consolidé des administrations publiques)				Dettes publiques (dette brute consolidée des administrations publiques, en % du PIB)			
	2012	2013	2014	2015	2012	2013	2014	2015
UE-28	-4,3	-3,3	-3,0	-2,4	83,8	85,5	86,8	85,2
Zone euro (ZE-19)	-3,7	-3,0	-2,6	-2,1	89,3	91,1	92,0	90,7
Belgique	-4,2	-3,0	-3,1	-2,6	104,1	105,2	106,5	106,0
Bulgarie	-0,3	-0,4	-5,4	-2,1	16,8	17,1	27,0	26,7
Rép. tchèque	-3,9	-1,3	-1,9	-0,4	44,7	45,1	42,7	41,1
Danemark	-3,5	-1,1	1,5	-2,1	45,2	44,7	44,8	40,2
Allemagne	-0,1	-0,1	0,3	0,7	79,6	77,2	74,7	71,2
Estonie	-0,3	-0,2	0,8	0,4	9,5	9,9	10,4	9,7
Irlande	-8,0	-5,7	-3,8	-2,3	120,1	120,0	107,5	93,8
Grèce	-8,8	-13,0	-3,6	-7,2	159,6	177,7	180,1	176,9
Espagne	-10,4	-6,9	-5,9	-5,1	85,4	93,7	99,3	99,2
France	-4,8	-4,0	-4,0	-3,5	89,6	92,4	95,4	95,8
Croatie	-5,3	-5,3	-5,5	-3,2	70,7	82,2	86,5	86,7
Italie	-2,9	-2,9	-3,0	-2,6	123,3	129,0	132,5	132,7
Chypre	-5,8	-4,9	-8,9	-1,0	79,3	102,5	108,2	108,9
Lettonie	-0,8	-0,9	-1,6	-1,3	41,4	39,1	40,8	36,4
Lituanie	-3,1	-2,6	-0,7	-0,2	39,8	38,8	40,7	42,7
Luxembourg	0,3	0,8	1,7	1,2	22,0	23,3	22,9	21,4
Hongrie	-2,3	-2,6	-2,3	-2,0	78,3	76,8	76,2	75,3
Malte	-3,5	-2,6	-2,0	-1,5	67,5	68,6	67,1	63,9
Pays-Bas	-3,9	-2,4	-2,4	-1,8	66,4	67,9	68,2	65,1
Autriche	-2,2	-1,3	-2,7	-1,2	81,6	80,8	84,3	86,2
Pologne	-3,7	-4,0	-3,3	-2,6	54,0	56,0	50,5	51,3
Portugal	-5,7	-4,8	-7,2	-4,4	126,2	129,0	130,2	129,0
Roumanie	-3,7	-2,1	-0,9	-0,7	37,4	38,0	39,8	38,4
Slovénie	-4,1	-15,0	-5,0	-2,9	53,9	71,0	81,0	83,2
Slovaquie	-4,3	-2,7	-2,7	-3,0	52,4	55,0	53,9	52,9
Finlande	-2,2	-2,6	-3,2	-2,7	52,9	55,5	59,3	63,1
Suède	-0,9	-1,4	-1,6	0,0	37,2	39,8	44,8	43,4
Royaume-Uni	-8,3	-5,6	-5,6	-4,4	85,3	86,2	88,2	89,2
Norvège	13,8	10,8	8,7	5,7	29,1	29,7	27,3	31,6

Source: http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Government_finance_statistics/fr le 06/06/2016 23:00.

لم تستطع هذه الدول إعادة تمويل الدين الحكومي الخاص بها أو إنقاذ مديونيات البنوك الخاصة بها دون مساعدة صندوق النقد الدولي أو صندوق الإنقاذ الأوروبي أو البنك المركزي الأوروبي.

2- الأسباب الرئيسية وراء الأزمة:

إن جذور الأزمة تختلف فيما بين الدول الأوروبية، على سبيل المثال تعد الأسباب المفجرة للأزمة في اليونان مالية، حيث نتج عن تصاعد المرتبات والمعاشات باليونان تفاقم العجز بموازنة الدولة (تصاعد نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 98,6 % في عام 2004 إلى 156,9 % في عام 2012). أما بالنسبة لإسبانيا (تصاعد نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 46,3 % في عام 2004 إلى 86 % في عام 2012). وإيرلندا (تصاعد نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 29,4 % في عام 2004 إلى 117,4% في عام 2012)، فجذور الأزمة تعود إلى قصور في القطاع المصرفي وتكثيف منح القروض للمجال العقاري¹.

وفيما يلي عرض لأهم العوامل المسببة للأزمة:

- قيام الاتحاد الأوروبي بمنح الدول المنضمة إليه القابلية أو الفرصة للاقتراض بأسعار فائدة أقل من فترة ما قبل الانضمام للاتحاد.
- إن ازدهار القطاع المصرفي أدى إلى ظهور فقاعات سعرية، خاصة في إيرلندا وإسبانيا، مما أسفر عن أزمة مصرفية في أوروبا. فقد تم منح العديد من القروض بمبالغ ضخمة مقابل ضمان أصول عقارية، ومع تراجع الأداء الاقتصادي انخفض الطلب على القروض وتزايدت حالات التعثر ما نتج عنه تدخل الحكومات لضمان القروض لأجل منع انهيار البنوك، كما حدث في إيرلندا لحماية أكبر ست بنوك أيرلندية من الانهيار.
- انتهاج الدول الأوروبية سياسة نقدية موحدة منعها من استخدام كل من سعري الصرف والفائدة للخروج من أزماتها وتصحيح اختلالات التوازن باقتصادها². كانتهاج الدول الأوروبية لسعر صرف موحد دون امكانية خفض قيمة عملة الدول ذات العجز التجاري لزيادة تنافسية صادراته، وكذلك سياسة استهداف التضخم من قبل البنك المركزي الأوروبي استدعى إبقاء سعر الفائدة منخفضا وهو الأمر الذي أعاق رفع أسعار الفائدة في بعض الدول لعكس التكلفة الحقيقية للاقتراض في بداية اندلاع الأزمة. الأمر الذي أسفر عنه تزايد ديون كل من القطاع العام والخاص.

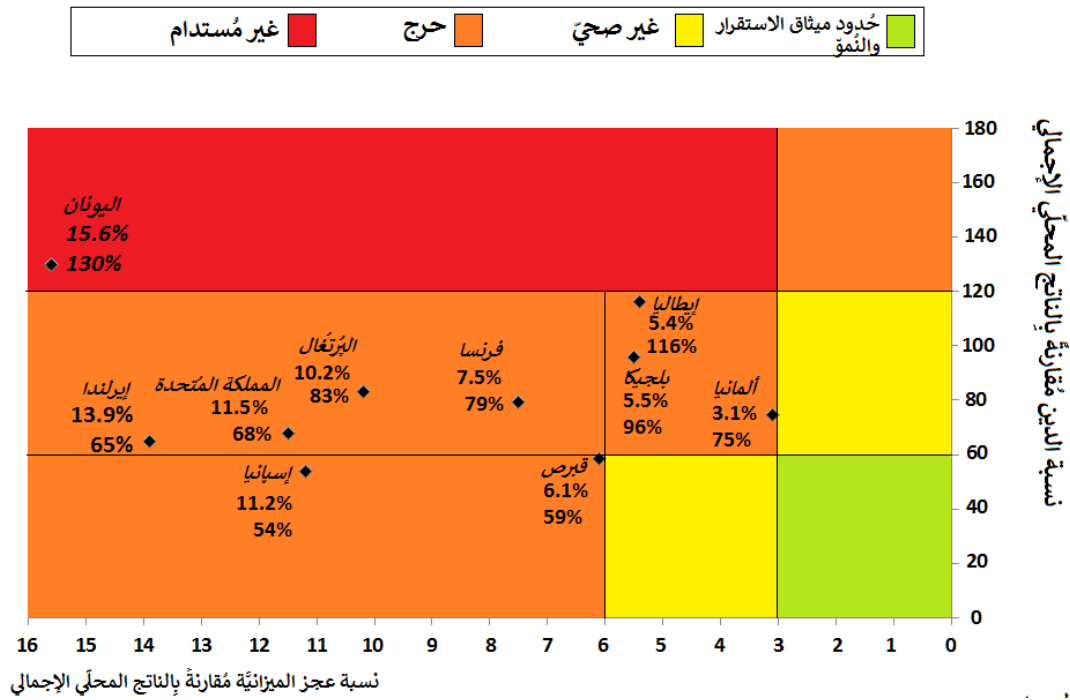
¹ وذلك وفق لبيانات اليورو ستات:

<http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&plugin=1&language=en&pcode=teina225>
14/03/2016 19:21.

² Parrott, Williams, **The European Debt Crisis**, Kaplan Financial, Technical articles, ACCA qualification paper(April 2012) No. 4. <http://upload.news.esnai.com/2013/0328/1364453030981.pdf> le 26/03/2016 15:15.

- تضمن إنشاء الاتحاد الأوروبي تناقض تجسد في إنشائه كاتحاد نقدي فقط دون سياسة مالية، حيث صاحب بداية ظهور اليورو في عام 1999 قرار بعدم تدخل البنك المركزي الأوروبي لتمويل العجز المالي للدول الأعضاء. وبذلك انتهجت حكومات الدول الأوروبية سياسات مالية مختلفة دون وجود إطار محدد لتوحيد تلك السياسات على نطاق دول الاتحاد، وهو ما عرض الاستقرار المالي بدول الاتحاد للمخاطرة¹.
- ضعف الإطار المؤسسي لدول الاتحاد، يرجع هذا الضعف المؤسسي إلى تاريخ إنشاء الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاقية ماستريخت Maastricht Treaty²، حيث أن الاتفاقية تفتقر إلى وضع آليات إلزامية ورقابية على دول الاتحاد لإلزامها بالقوانين المالية والنقدية. كاختراق قانون عدم تجاوز عجز الموازنة العامة نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي. بلغت تلك النسبة نحو 7% في عام 2004 في اليونان ليتفقم الأمر إلى 12 دولة أوروبية مخترقة للقانون في عام 2009. كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل (1-11): عجز الميزانية السنوية لعام 2009 والدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أوروبية مختارة.



Source: http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/european_economy/2012/pdf/ee-2012-7_en.pdf . le 30/11/2016 14:00.

¹ Anand, MR , Gupta and Dash, Ranjan, **The Euro Zone Crisis : Its dimensions and implications**, Economic Division, Department of Economic affairs, Ministry of Finance, India, January 2012, P:12. https://www.files.ethz.ch/isn/169563/Perspectives02_12.pdf.

² اتفاقية أو معاهدة ماستريخت التي تعرف أيضا باسم معاهدة الاتحاد الأوروبي هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في نهاية الخمسينات. تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر 1991.

● افتقار الاتحاد الأوروبي إلى الآليات التي تحد من انتشار آثار العدوى، حيث يفتقر الاتحاد الأوروبي إلى المرونة الاقتصادية التي تحد من انتقال تداعيات الأزمات فيما بين الدول الأوروبية، كضعف مرونة الأسعار والأجور مما يحد من قدرة الاقتصادات على إصلاح الاختلالات الاقتصادية الكلية Macro-Economic Imbalances.

- الضعف الهيكلي لاقتصادات بعض الدول الأوروبية، ويعزى الضعف الهيكلي إلى عدم تعافى اقتصادها من الآثار الناجمة عن أزمة الرهن العقاري بصفة أساسية¹.
 - ارتفاع نسبة إصدار المشتقات المالية²، كإصدار مبادلة مخاطر الائتمان أو مقايضات الائتمان الفاشلة (Credit Default Swap) نوع من المشتقات المالية⁴.
- 3- الإجراءات المتخذة بدول الاتحاد:**

كان الانعكاس السلبي لتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تستهدف دعم النمو، خفض معدلات البطالة ووضع أسس أفضل للحكومة بكافة المؤسسات المالية⁵. وقد جاءت هذه الإجراءات بهدف تحقيق الاستقرار المالي تفادي حدوث مزيد من الأزمات في المستقبل. وفيما يلي أهم الإجراءات المتخذة:

- انطلاقاً من بداية أزمة المديونية الأوروبية من اليونان في عام 2009، قام الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بتخصيص حزمة من 110 مليار يورو في عام 2010 لإنقاذ اليونان بهدف محاولة احتواء الأزمة في بدايتها. وقد جاء ذلك الإجراء مصحوباً بشرط اتخاذ السلطات اليونانية خطوات جادة لإرساء سياسة مالية تقشفية. كما وافق كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على منح 85 مليار يورو كحزمة إنقاذ إلى الحكومة الأيرلندية.

¹ International Monetary Fund, **Euro Area Policy**, Article IV Consultation, International Country Report NO.12/181(Washington DC), JULY 2012,P:4.

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr12181.pdf>.

² Blundell-Wingnall, Adrian, **Solving the Financial and Sovereign Debt Crisis in Europe**, OECD, January 2012. http://europeanreform.org/files/New_Direction__The_Single_Currency_Towards_a_Federal_Europe_%284%29.pdf le 05/06/2016 18:15..

³ مبادلة مخاطر الائتمان (CDS): يتخلص البنك من الائتمانات الاقتراضية المشكوك في مقدرة المقترض بالتسديد، يقوم البنك ببيع رزمة من هذه الديون المتعثرة لبنك آخر أو شركة تأمين أو مؤسسة رهن عقاري أو صناديق تحوط وصناديق تقاعد.

⁴ Parrott, Williams (2012), **The European Debt Crisis**, opcit.

⁵ M. Nelson, Rebecca, Paul Belkin, Derek E. Mix, Martin A. Weiss; **The Eurozone Crisis: Overview and Issues for Congress**, Congressional Research service, March 2012.

<https://fas.org/sgp/crs/row/R42377.pdf> 15/06/2016 21:40.

• في التاسع من ماي 2010، صدر قرار من دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء التسهيل الأوروبي للاستقرار المالي (European Financial Stability Facility (EFSF) وذلك لغرض تحقيق الاستقرار المالي من خلال منح المساعدات لدول الاتحاد في مواجهة الأزمات المالية. هذا وقد فوضت تلك الآلية ببيع السندات الحكومية واستخدام عائد تلك المعاملات لإقراض الدول الأوروبية بحد أقصى 440 مليار دولار، وذلك بضمان كل من المفوضية الأوروبية وحكومات دول الاتحاد وصندوق النقد الدولي، كما كان لتلك الآلية صلاحية إعادة رسملة البنوك. بالإضافة لذلك منحت دول الاتحاد صلاحية اقتراض تصل إلى 60 مليار دولار بواسطة آلية الاستقرار المالي الأوروبي (European Financial Stabilization Mechanism (EFSM)، التي نشأت في جانفي 2011 بحيث تقوم المفوضية الأوروبية بتوفير القروض بضمان من ميزانية الاتحاد الأوروبي. وأخيرا، يمنح صندوق النقد الدولي تسهيلات للدول الأعضاء تصل إلى 250 مليار دولار. وبذلك تصل إجمالي المساعدات المتاحة لدول الاتحاد الأوروبي نحو 750 مليار دولار¹.

يجب الإشارة هنا أن الإجراءات المتخذة في عام 2010 وبداية عام 2011، أقتصر تأثيرها على التخفيف من حدة الأزمة فقط. ففي عام 2011 خفضت مؤسسة Moody's التصنيف الائتماني اليوناني إلى المستوى غير الاستثماري Junk Status². كما أعلنت البرتغال في أبريل عام 2011 عن عدم قدرتها الوفاء بالتزاماتها المالية طالبة مساعدة الاتحاد الأوروبي. وكنتيجة لذلك استمرت السلطات في اتخاذ مزيد من الإجراءات للخروج من الأزمة منها:

- زيادة التسهيل الأوروبي للاستقرار المالي (EFSF)³ بنحو تريليون يورو، حيث قام وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي بالموافقة في عام 2010 على إصدار حزمة للإنقاذ وصلت قيمتها إلى 750 مليار يورو.

- أعلن البنك المركزي الأوروبي في العاشر من ماي 2010، عن إصداره لبرنامج أسواق الأوراق المالية Securities Markets Programme، المتضمن خفض أسعار الفائدة على القروض وتسهيل عمليات منح الائتمان.

¹ Anand, MR , Gupta and Dash, Ranjan, **The Euro Zone Crisis : Its dimensions and implications**, opcit. P: 13.

² Junk Status هي كلمة جنوب افريقية تعني عامة أن يصبح البلد في خطر فعليا لأنه لا يستطيع أن يسدد ما تم اقتراضه.

³ European Financial Stability Facility.

- موافقة وزراء المالية للدول الأوروبية في ماي 2011 على منح تسهيلات ائتمانية للبرتغال تصل إلى 78 مليار يورو.

- عقد لجنة استثنائية لدول الاتحاد في الحادي والعشرون من جويلية 2011، تهدف لاتخاذ إجراءات منع مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية لمزيد من دول الاتحاد الأوروبي. وقد قامت تلك اللجنة بإصدار حزمة إنقاذ أخرى لليونان تقدر ب 109 مليار دولار، مع مد فترات الاستحقاق للقروض الخاصة بالدول المتعثرة لفترات تصل إلى 15 عاما، وخفض معدلات الفائدة إلى نحو 3,5%¹.

أبرزت أزمة الديون السيادية الأوروبية العديد من نقاط الضعف في السياسات المالية في دول الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك قامت حكومات دول الاتحاد في الثالث عشر من ديسمبر 2011، بإرساء نظام للرقابة على السياسات الاقتصادية والمالية بدول الاتحاد ذو عدة محاور، منها وضع نظام احترازي اتجاه الأزمات المالية من خلال اتفاقية النمو والاستقرار **Stability and Growth Pact**، والتي تقضى بضرورة إحراز تقدم للدول الأعضاء في الجانب المالي من خلال وضع أهداف متوسطة الأجل للموازنة العامة. كما وافقت دول الاتحاد الأوروبي في مارس 2012 على توقيع اتفاقية اتحاد للسياسة المالية أو ما يسمى **Compact The Fiscal European**، والتي تشمل قوانين مالية رادعة وغرامات فورية على الدولة التي تخترق تلك القوانين ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة 2013.

وقام البنك المركزي الأوروبي **ECB**² باتخاذ إجراءات لزيادة السيولة، عبر الحفاظ على تدفق الاموال ما بين البنوك الأوروبية بواسطة خفض أسعار الفائدة بين البنوك وتوجيه القروض منخفضة التكلفة للبنوك الضعيفة الأكثر تأثرا بالأزمة. هذا بالإضافة إلى قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية الحكومية وكذا الخاصة بالقطاع الخاص في عمليات السوق المفتوحة **Open Market**³ مما يسهل توفير السيولة.

كما أعلن البنك المركزي الأوروبي عن استعداده في الثاني من أوت من سنة 2012 للقيام بعمليات الصرف في كل أسواق السندات والأسواق الثانوية **Outright Monetary Transactions** حيث أنه بموجب هذه الألية يقوم بشراء السندات الحكومية عند طلب الحكومات بفترات استحقاق تتراوح ما بين السنة إلى الثلاث سنوات⁴. والهدف من هذا الإجراء هو عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل **Long term refinancing operations**

¹ Anand, MR , Gupta and Dash, Ranjan, opcit.

² European Central Bank.

³ تعتبر عمليات السوق المفتوحة واحدة من أهم الادوات المستخدمة للتحكم في عرض النقود (money supply) وذلك لسرعة حدوث الاثر المطلوب وكذلك خلوها من أي اثار تضخمية قد توجد في الادوات الأخرى.

⁴ International Monetary Fund, October 2012, **World Economic outlook**.

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/02/pdf/text.pdf> le 16/08/2016 23:20.

¹LTROs التي بدأ البنك المركزي الأوروبي في انتهاجها منذ مارس 2008 بغرض توفير القروض للبنوك الأوروبية بتكلفة منخفضة. فوفقا لتقرير الاستقرار المالي لسنة 2012، استطاع البنك المركزي الأوروبي بواسطة عمليات LTROs تمويل أكثر من 60% من إجمالي الديون المستحقة على البنوك الأوروبية سنة 2012. إضافة إلى ذلك قام البنك المركزي الأوروبي بزيادة القروض الموجهة لمشروعات البنية التحتية خلال سنة 2013. وعلى الرغم من شمولية وتعددية الإجراءات المتخذة من جميع الهيئات المعنية، إلا أن تطور الأزمة وتفاقمها في كل من إيرلندا والبرتغال واسبانيا وإيطاليا أثار المخاوف على الاستقرار المالي الأوروبي.

¹ Erica Jeffery, **Long term refinancing operations (LTROs) are open market operations the European Central Bank (ECB) uses to control banking system liquidity**, Euro money (3 July 2012).
<http://www.euromoney.com/Article/2985829/LTROs.html>. Le 05/05/2015 17:00.

الخلاصة:

يقوم النظام الرأسمالي على اقتصاد المشاريع الحرة يعتمد على المنافسة والخيارات العقلانية والمعلومات المعروفة على نطاق واسع. لذلك يكمن الخطر الأخلاقي Moral hazard الحقيقي اليوم، أن الرأسمالية تقضي على أداب قديمة كان يلقتها الأباء والمدرسون حينما كان هناك توافق في الآراء حول كيفية تنشئة الأطفال على نحو يجعلهم يتحلون بالمسئولية. وإذا تلاشت هذه المجموعة من القيم سيخسر النظام الرأسمالي قاعدته الأخلاقية، التي تعتمد على تلبية حاجات الرجال والنساء وإدارتهم مواردهم بحكمة، ومعاملتهم الآخرين بإنصاف.

كما بينت الأزمات المالية العالمية المتعاقبة صعوبة الوصول إلى التوازن في الاقتصاد الرأسمالي. ويعد التمويل الإسلامي الذي سنتطرق إليه في الفصل الثاني من أهم البدائل لاحتواء التقلبات الاقتصادية، لما يتمتع به من خصائص تميزه كتوزيع المخاطرة وتجنب بيع الديون والمجازفات، وإلغاء التعاملات الربوية وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

الفصل الثاني: الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

تمهيد:

المبحث الأول: ماهية الدورة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الدورة الاقتصادية.

المطلب الثاني: النظام الرأسمالي والدورات الاقتصادية.

المطلب الثالث: مراحل الدورة الاقتصادية.

المطلب الرابع: أنواع الدورات الاقتصادية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية.

المطلب الأول: النظريات المناخية Climatic Theory.

المطلب الثاني: النظريات النقدية لتفسير الدورات الاقتصادية Monetarist

Theory of Business Cycles.

المطلب الثالث: تفسير دورية الأزمات المالية في المدرسة النمساوية The

Austrian business cycle theory (ABCT).

المطلب الرابع: تطوير الدورات الداخلية في آلية لا خطية.

المبحث الثالث: الأزمات الاقتصادية العالمية والحل الإسلامي.

المطلب الأول: النظام المالي الإسلامي.

المطلب الثاني: أساليب التمويل الإسلامي.

المطلب الثالث: المقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي

التقليدي.

المطلب الرابع: التقلبات الاقتصادية والمشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي.

المطلب الخامس: معالجة الدورات الاقتصادية في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد

الإسلامي.

الخلاصة.

تمهيد:

تعامل علماء الاقتصاد في القرن التاسع عشر مع الدورات الاقتصادية باعتبارها أزمة (Crises) عادية، ومع حلول القرن العشرين لاحظ العديد من الاقتصاديين انتظام هذه الأزمات الاقتصادية، فمنذ ذلك الحين بدأ العمل على الربط بين فترات الأزمة وفترات الرواج لمعرفة أسباب هذا التآرجح في النشاط الاقتصادي¹.

كان الناس يعتقدون أن ظاهرة الدورات هي نتيجة عوامل طبيعية تأتي بالخير أو تصيب المجتمعات بالضيق، أو نتيجة أحداث مفاجئة مؤقتة أو غير مؤقتة، لكن الدراسات العلمية الحديثة المبنية على بيانات إحصائية ونماذج رياضية، كشفت أن هذه الأزمات تتكرر بشكل متواتر، وهي نتيجة لطبيعة النشاطات الاقتصادية، حيث كان الاقتصاد يخرج من كل ضائقة إلى مستوى جديد من التطور قد يكون أعلى من سابقه، فمراحل الدورة متعاقبة ومتداخلة فيما بينها، تؤثر وتتأثر كل منها في الأخرى، بمعنى أن كل مرحلة تتولد من سابقتها².

ثم بدأ الاهتمام يتزايد بموضوع الدورات الاقتصادية في القرن التاسع نتيجة تكرار تلك الدورات بصورة كبيرة، حيث لا يمر عقد من الزمن إلا وسجل الاقتصاد الرأسمالي دورة كاملة من الركود والكساد والانتعاش والرواج.

¹ Ben Best, *Theory of Business Cycles*, New York University, New York, 1996, p102.

² ويزلس منتشل، *الدورة الاقتصادية وأسبابها*، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1961، ص2.

المبحث الأول: ماهية الدورة الاقتصادية.

تعرض كل دورة مظاهر خاصة بها، أي أن التاريخ الاقتصادي يعيد نفسه ولكن مع اختلاف الأسباب والنتائج أحياناً¹. مما أدى إلى صعوبة في الحصول على نظرية متكاملة تفسر حدوث الدورات المالية، إذ أن تحليل دورة معينة سيكون غير دقيق بالنسبة إلى دورة أخرى يكون حدوثها ليس لذات الأسباب التي حدثت بها الدورة التي سبقتها.

المطلب الأول: مفهوم الدورة الاقتصادية.

هناك مجموعة من التعريفات للدورة الاقتصادية أهمها:

- التغيرات المتتالية عبر الزمن في مستوى الأعمال والنشاط الاقتصادي².
- تقلبات منتظمة ودورية في مستوى النشاط الاقتصادي³.
- تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي (مستويات الإنتاج والأسعار والعمالة...)⁴.
- كل اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي، بصورة خاصة الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك⁵.
- التذبذب الدوري الغير المنتظم في النشاط الاقتصادي عادة التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي⁶.
- تمثل المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الأعمال، تنطلق عادة من الأزمة إلى الركود إلى الانتعاش إلى أزمة جديدة أخرى، معبرة عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي⁷.
- التآرجح الشبه منتظم في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، ويشمل أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل (الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، المستوى العام للأسعار)⁸.

¹ ويزلس مثلث، الدورة الاقتصادية وأسبابها، نفس المرجع، ص10.

² Douglas A.Ruby, **Business Cycles**, university of Alabarna , united states, New York, 2003, p 32.

³ حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1992، ص214.

⁴ مبارك عبد الكريم، الدورات الاقتصادية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، العدد 34، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1982، ص180.

⁵ جابر جاد عبد الرحمن، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة التقييض، بغداد، العراق، 1948، ص 454.

⁶ <http://teachx.rutgers.edu-gag-notes-macnotes> 27/11/2011-20:00.

⁷ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص 415.

⁸ Paul M. Johnson, **Glossary of political economy terms**, Auburn University, United States, 2000, p81.

- وعرفها الاقتصاديان "بيرنز Burns" و"ميتشل Mitchell" بأنها نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدولة¹، ويمكن قياس هذه التقلبات من خلال بعض المتغيرات كمعدل البطالة ومعدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي²، ومستوى الإنتاج والتوظيف والمستوى العام للأسعار³،
- وتعرف بأنها تأرجح في مجموع الناتج المحلي والدخل والعمالة والذي يدوم غالباً لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشرة سنوات، والتي تتسم بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها⁴.
- ويعرف "بول جونسون Paul M Johnson" الدورة الاقتصادية، هو التأرجح الشبه المنتظم في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما⁵.

ويمكن إعطاء تعريف ملخص لهدة التعريفات على ان أنها "ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القدم، وثمة مثال ورد في سورة يوسف من القرآن الكريم عن اقتصاد مصر في زمن يوسف عليه السلام بدورة مدتها سبع سنوات من الخصب تعقبها سبع سنوات عجاف. أما مصطلح الحديث للدورة في الاقتصاد الكلي هو أي انخفاض أو ارتفاع ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي يستمر لعدة أشهر، وتحديدًا يطلق على أي فترة ينخفض أو يرتفع فيها الناتج المحلي الإجمالي لمدة تساوي ستة أشهر على الأقل.

المطلب الثاني: النظام الرأسمالي والدورات الاقتصادية

أكدت مختلف المدارس الاقتصادية اتجاه معدل الربح في النظام الرأسمالي على المدى الطويل نحو التدهور⁶. وينتج هذا التدهور نتيجة التفاوت بين قدرة النظام الرأسمالي على الإنتاج والتراكم الرأسمالي، وبين تدهور القدرة على تصريف المنتجات واستهلاكها حيث يمثل تناقضا رئيسيا يهدد النظام الرأسمالي بعدم التوازن واستمرار الدورات الاقتصادية، لذلك يصبح تصريف فائض الإنتاج أمرا في غاية الصعوبة. من ثم تبدأ الدورة في الاقتصاد بتجميد الأجور، تسريح العمال (البطالة)، تراجع مستوى الاستثمار وارتفاع معدلات التضخم، ما يؤدي في النهاية إلى انتشار الكساد. أدت بالتالي الأفكار المدرسة الكلاسيكية إلى تشوه العلاقة التي تربط رأس المال بالعمل، إضافة لذلك أدت إلى ضعف قدرة الاقتصاد الرأسمالي على تصريف الإنتاج بسبب هيمنة رأس المال والاستغلال الكبير للعمالة، مما أدى إلى

¹ R- Gordon. NBEER, **The American Business Cycle**, New York, 1986, P3.

² جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، ص 197.

³ حسين عمر، **الموسوعة الاقتصادية**، نفس المرجع، ص 241.

⁴ بول سامويلسون، وليام ورد هاوس، مايكل ج.ماندل، **الاقتصاد العام**، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: أسامة الدباغ، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص 585.

⁵ Paul M Johnson, **Glossary of political economy terms**, opcit, p81.

⁶ عبد السلام أديب، **المدىونية الخارجية والعولمة**، مركز دراسات الوطن العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002، ص 3.

عدم قدرة النظام الرأسمالي على تسويق كميات الإنتاج الهائلة الناتجة عن التطور التكنولوجي الكبير في آليات الإنتاج، وكذلك بسبب ضعف القدرة الشرائية لنسبة كبيرة من أفراد المجتمعات الرأسمالية (كمثال على ذلك أزمة 1933.1929).

1- طبيعة الدورة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية:

واجهت الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية مشكلة عدم التوازن الاقتصادي في فترة السبعينات، واصطحب الأزمات الدورية بأزمات هيكلية طويلة الأمد تعزز الميل إلى الركود، مثل أزمة الطاقة والخامات وأزمة النظام النقدي الدولي وأزمة المديونية الدولية والعجز المالي في ميزان المدفوعات¹.

وهذا ما أكده ماركس ومن بعده كينز بأن النظام الرأسمالي يتسم بالتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار، وأوضح ماركس أن الأزمات هي صفة ملازمة للنظام الرأسمالي ولا يمكن التخلص منها إلا بانتهاء النظام، إلا أن كينز قدم برنامج لإنقاذ الرأسمالية من الانهيار، من خلال التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية لتوجيه الاقتصاديات الرأسمالية وتكييفها لمواجهة الأزمات الحادة للدورات الاقتصادية²، حيث عاش العالم في حالة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لم يسبق له مثيل منذ نشأة النظام الرأسمالي لمدة عقدين (1965.1945)، ارتكزت السياسات الاقتصادية في تلك المدة على عدالة توزيع الدخل إلى حد ما، وتوفير الخدمات الاجتماعية مع تطبيق أنظمة ضمان اجتماعي وتوفير درجة عالية من الرقي في قطاع التعليم.

كما نسب "فؤاد مرسي Fouad Morsi"³ سبب الاستقرار (1965.1945)، إلى عملية إعادة الإعمار في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وربط بين ارتفاع حجم الاستثمارات وطول أمد مراحل الصعود في الدورة الاقتصادية.

وما هو ملاحظ أن هناك تحولاً كبيراً في طبيعة الدورات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تتقارب أطوار الدورة، بحيث انخفضت مدة استمرار الركود و الكساد لتصبح في حدود (14.12) شهر في حين كانت في حدود (37) شهر، كما نجد أن مدة التوسع Expansion Period والانكماش Contraction Period، تستغرق

¹فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص 445.

²عبد الوهاب الأمين، النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة الرأسمالية، الاشتراكية والإسلام، مطبعة الوطن التجارية، الكويت: 1986، ص 59.

³فؤاد مرسي، نفس المرجع، ص 420.

ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، وهذا بفضل الإنجازات العلم والتكنولوجيا، حيث أصبحت عملية تجديد وتوسيع رأس المال الثابت سريعة للأسباب التالية¹:

- أصبحت المصانع تبنى وتبدأ الإنتاج بسرعة، بفضل أساليب التشييد السريع.
- أصبحت مستلزمات الإنتاج تجدد بسرعة أكبر، بفضل التقدم التكنولوجي السريع.
- أصبحت الدورات الاقتصادية أكثر تواتراً، لذا نرى تحصيل الإحصائيات يتم بشكل فصلي Quarterly Statistics.

- كانت أصغر دورة وهي دورة جوغلار Juglar تحصل مرة كل ثلاث سنوات، أما بعد الحرب العالمية الثانية فمن الممكن أن تحصل دورتان في مدة ثلاث سنوات.

2- أسباب الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

يرجع سبب نشأة الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي لميزات خاصة في النظام نفسه²:

- النظام الرأسمالي هو اقتصاد السوق، وغرض الإنتاج هو إشباع الحاجات الغير محدودة، ونظراً لنقص المعلومات الكافية عن حجم السوق أو الطلب الكلي ينشأ اختلال في توازن السوق.
- النظام الرأسمالي هو عبارة عن اقتصاد نقدي وائتماني، له قدرة على توفير السيولة وزيادة في كمية المعروض النقدي، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، الأمر الذي يشجع الاقتراض وتوسيع الاستثمار، في حالة العكس تخفض المصارف قروضها فينخفض بالتالي حجم الإنفاق الاستثماري ويقل الطلب الكلي وتظهر البطالة، وبالتالي تواجه حركة الأعمال اختلال تتحول بموجبها دورة الإنتاج إلى دورة أعمال ناتجة عن تناقض بين قدرتها الإنتاجية والاستخدام الكامل للموارد المتاحة.

ولحل هذه المشكلة لجأ النظام الرأسمالي نحو التوسع وإخضاع العديد من الدول ذات الموارد الاقتصادية لسيطرته خاصة في إفريقيا وآسيا، لأجل تخفيف الركود والبطالة، لذلك فإن الاستقرار والازدهار الاقتصادي الذي شهدته الدول الرأسمالية خلال الحقبة الاستعمارية، كان رهنا بمدى سيطرتها وتوسعها على حساب بلدان أخرى.

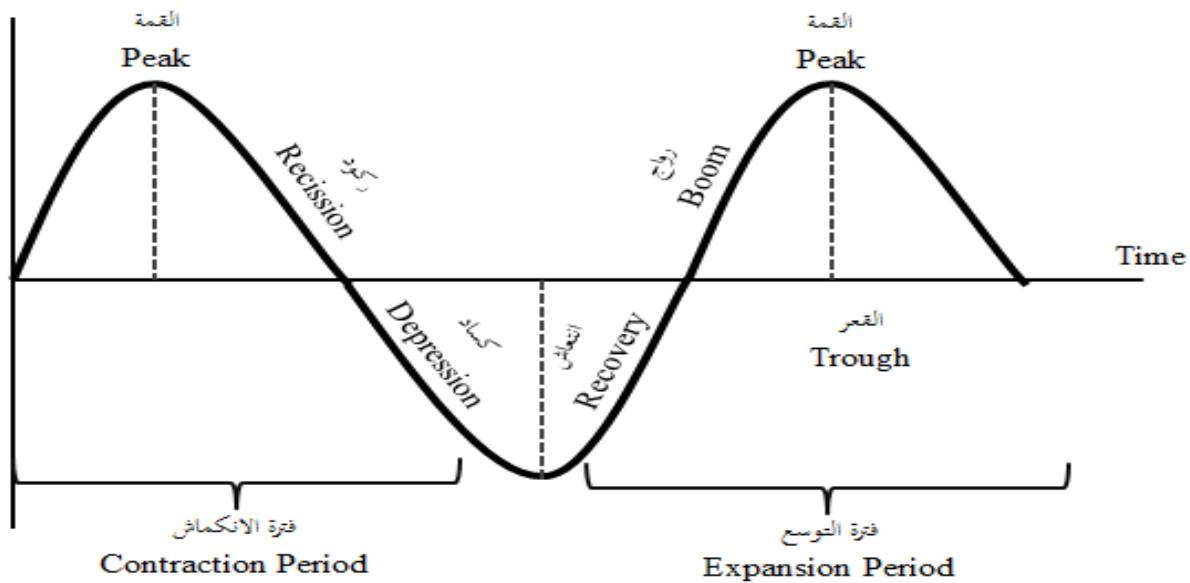
¹ فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، نفس المرجع، ص 427-429.

² خزعل البيروماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، بغداد، العراق، 1987، ص 452.

المطلب الثالث: مراحل الدورة الاقتصادية.

تتميز الدورات الاقتصادية بسمة الدورية، و يقصد بها أن الأزمات تتعاقب في مدد شبه منتظمة على النظام الرأسمالي، و بصفة عامة فإن الدورة الاقتصادية تتكون من أربع مراحل هي: الرواج Boom، الركود Recession، الكساد Depression، والانتعاش¹ Recovery، و تشكل هذه المراحل الأربع على شكل فترتين، الأولى التوسع Period Expansion وتضم مرحلتي الانتعاش و الرواج، فيما الأخرى الانكماش Contraction Period وتضم مرحلتي الركود و الكساد، كما تسمى قمة الدورة تدعى "القمة peak" و تأتي في مرحلة الرواج عند نقطة التحول Turning point*، أما قعر الدورة فتأتي في نقطة التحول في مرحلة الكساد و تسمى "القعر Trough"، كما هو موضح في الشكل الاتي:

شكل (2-1): مراحل الدورة الاقتصادية.



المصدر: حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 548.

¹ للمزيد من المعلومات انظر:

- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 218.

- حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 214.

* ترد في أغلب المصادر أن نقطة التحول الأولى First Turning Point هي قمة الرواج، ونقطة التحول الثانية Second Turning Point هي قعر الكساد، كما ورد في:

- حسين عمر، مرجع سابق، ص 547.

- جابر جاد عبد الرحمن، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 464.

1- مرحلة الركود Recession:

تسجل مرحلة الركود عندما تبلغ عمليات الإنتاج ذروتها مع عدم مواكبة الطلب للزيادة الحاصلة في الإنتاج، وتتراكم إذا لم يكن في الاستطاعة إيقاف الإنتاج في الحال، فتتوقف حركة ارتفاع الأسعار ومن ثم هبوطها، وتبدأ الأسعار بالانخفاض سريعا بسبب فقدان الثقة المتزايد بالنشاط الاقتصادي، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة التي تتأثر بالتوقعات Expectations حيث أنها تعتمد على الخدمات المالية بصورة كبيرة، و يليها انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي في أرباح الشركات ومن ثم انخفاض في الإنفاق الاستثماري¹، أما البنوك فينخفض مستوى التسهيلات البنكية ويرتفع نسبة الاحتياطي النقدي لديها².

2- مرحلة الكساد Depression:

تعد مرحلة الكساد نقطة التحول الثانية Second Turning Point من الانكماش إلى الكساد و يكون قعر الدورة في هذه المرحلة، حيث نجد فيها ثقة المستهلكين بالاقتصاد متشائمة إلى حد كبير، نظرا لارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير، وانخفاض الطلب الاستهلاكي³، أما أرباح المشروعات فتكون فيها متدنية جدا أو خسارة في معظم الأحيان⁴.

3- مرحلة الانتعاش Recovery:

تتميز مرحلة الانتعاش باستمرار ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد يفضل فيه المنتجون بيع منتجاتهم وأوراقهم المالية بخسارة بدلا من الاقتراض، و تبدأ كميات النقود بالعودة تدريجيا إلى البنوك، و نتيجة لذلك ينخفض سعر الفائدة بسبب تراكم الأموال لدى البنوك، كما تغلق المشروعات الصغيرة والمتوسطة أبوابها لعدم استطاعتها تغطية الكلفة الثابتة، فترتفع معدلات البطالة، فينخفض الإنتاج تدريجيا حتى يحصل التوازن بينه و بين حاجيات الاستهلاك، و من ثم تبدأ الثقة من جديد في أوساط الأعمال، لتفتح الآفاق لدورة اقتصادية في طريقها للظهور⁵.

1 جابر جاد عبد الرحمن، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص463.

2 مبارك عبد الكريم، الدورات الاقتصادية، مرجع سابق، ص185.

3 جابر جاد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص464.

4 سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980، ص366.

5 مرجع سابق، ص367.

4- مرحلة الرواج Boom :

تعد مرحلة الرواج بمثابة نقطة التحول في الدورة الاقتصادية، حيث يمتد نشاط الصناعات المهمة في الاقتصاد إلى الصناعات الأخرى، فتتوسع المشروعات القائمة وتنشأ مشروعات جديدة، ويعمل أرباب المال على تزويد مشروعاتهم بأحدث الآلات التي تعتمد على التكنولوجيا عالية الجودة، فيزداد الطلب على المواد الأولية، ويرتفع معدل الافتراض من المصارف فترتفع بذلك أسعار الفائدة، فتقوم البنوك المركزية بإصدار نقدي جديد لسد الطلب على النقد، وبالتالي تزداد سرعة تداول النقود.

تبلغ حركة الإنتاج أشدها ويصل الاقتصاد إلى مستويات التشغيل الكامل، فترتفع ربحية الشركات، وتكون التوقعات وثقة المستهلكين والشركات على حد سواء في أحسن حالات التفاؤل.

المطلب الرابع: أنواع الدورات الاقتصادية.

من الأمور المتعارف عليها فيما يخص الدورة الاقتصادية أنها لا تتولد بالمقاييس نفسها، لذا أشار جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter 1939)¹ إلى أن الدورات الاقتصادية تنحصر حسب المدة الزمنية التي تمتد فيها الدورة (من القمة إلى القمة، أو من القعر إلى القعر) كالآتي:

1- دورات كجن Kitchin Cycles:

يطلق عليها البعض دورات الاختراعات التكنولوجية Inventory Kitchin Cycles وقد حددها شومبيتر من (3 إلى 4) سنوات، وحددها آخرون من (3,5 إلى 5)² سنوات، وقد أكد "جوزيف كجن Joseph Kitchin" أن حصة الاستثمار في الاختراعات التكنولوجية تتناسب عكسيا مع حصة الاستثمار في الإنتاج، إذ أن أصحاب المشاريع يخصصون جزءا من استثماراتهم الجديدة إما لزيادة الإنتاج أو لزيادة إدخال التكنولوجيا في خطوطهم الإنتاجية³.

¹ For more details see: Douglas A.Ruby , **The Business cycle** , university of Alabarna , united states ,2003,p18.

² Lutz G.Arnold, **Business cycle Theory**, university of Regensburg, united Kingdom, 2002, p 28-29.

³ Witold Kwasnicki , Kitchin, Juglar and Kuznetz, **business cycles revisited**, Institute of Economic Sciences, Faculty of Law, Administration and Economics, University of Wroclaw, Poland.p 1. http://kwasnicki.prawo.uni.wroc.pl/todownload/Kwasnicki_cyclesJEBO.pdf le 15/08/2016 21:00.

2- دورات جوغلر Juglar Cycles:

يطلق عليها البعض دورات الاستثمار الثابت¹ Fixed Investment Cycle حددها شومبيتر من (9 إلى 10) سنوات وحددها آخرون² من (7 إلى 11) سنة، وقد أرجع "Clément Juglar" الطلب على إنتاج السلع المعمرة إلى مجموعة من العوامل هي³:

- أسعار الفائدة.
- أرباح المنتطرة من المشروعات الاستثمارية .
- التوقعات الخاصة برجال الأعمال .
- تكنولوجيا المستعملة في عمليات الإنتاج ومخزون السلع المعمرة.

إن تفسير هاوتري "رالف جورج هاوتري" Ralph George Hawtrey عام 1927، للدورات الاقتصادية يتفق مع تفسير جوغلر، أن الأنظمة النقدية (نظام المعدنيين ونظام المعدن الواحد)⁴ تسبب في وجود حواجز نقدية أمام التوسع. ويسمح الابتكار وفقا ل شومبيتر بتفسير الكثير من الحركات الدورية، وخاصة دورات جوغلر (Juglar) وكوندراتيف (Kondratieff)⁵.

3- دورات كوزنتس Kuznets cycles or Swing:

يطلق عليها البعض بدورات كوزنتس في البناء Building Kuznets Cycles⁶، وأسمائها البعض بدورات كوزنتس للاستثمار في البنية التحتية⁷ The Kuznets Infrastructural Investment Cycles، حددها شومبيتر من (15 إلى 20) سنة، بينما حددها آخرون من (15 إلى 25) سنة، وقد أقر سيمون كوزنتس Simon Kuznets بأن طلب على البناء يعتمد على مجموعة من عوامل وهي:

- أسعار الفائدة.

¹Lutz G.Arnold, **Business cycle Theory**, Ibid, p32.

² Douglas A.Ruby, **The Business cycle**, opcit, p19.

³جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في الاقتصاد الأميركي: دراسة قياسية للمدة 1955-2004، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2005. ص 16.

⁴ نظام المعدن الواحد (ذهب أو فضة) ونظام المعدنيين (ذهب وفضة).

⁵ نفس المرجع، ص 17.

⁶ Lutz G.Arnold, opcit, p33.

⁷ Business cycle, Wikipedia encyclopedia, united states – 2004.

- دخل المستهلك.
- أرباح المشروعات، ثقة المستهلك.
- رجال الأعمال بالاقتصاد.
- العامل التكنولوجي.
- النمو السكاني والتغيرات الديمغرافية.

4- دورات كوندراتيف Kondratieff Cycle or Wave :

يطلق عليها كذلك (supercycles, great surges, long waves, K-waves or the long economic cycle) لم تنشر أفكار الاقتصادي الروسي نيكولا كوندراتيف Nikolai Dmitriyevich Kondratiev إلا في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين مع أنه كتب حول الدورات الاقتصادية طويلة الأجل التي تضرب الاقتصاد الرأسمالي منذ عشرينيات نفس القرن¹، حددها شومبيتر ب (48 إلى 60) سنة، و حددها آخرون ب (45 إلى 50)² سنة.

نذكر هنا أن المكتب القومي للبحوث الاقتصادية³ National Bureau Of Economic Researches (NBER) لم يسجل دورات كوندراتيف (Kondratieff Cycle) وهو بذلك ينظم إلى مجموعة معارضي أفكار كوندراتيف.

ويمكن تلخيص ما سبق من أنواع الدورات الاقتصادية في شكل واحد يجمع ما بينهما منذ عام 1946 حتى عام 2009، تمثل كل من:

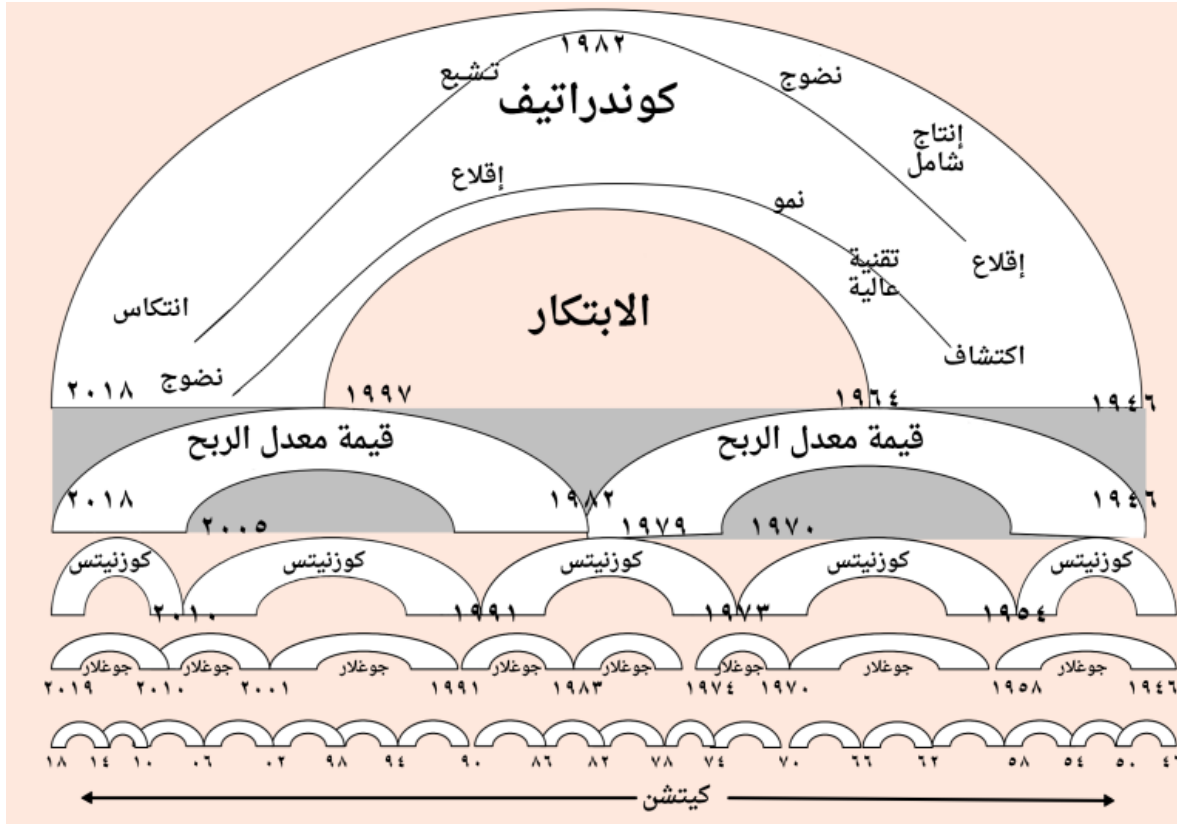
دورة الأرباح، ودورة أسعار الإنتاج الأطول كوندراتيف يمكن ربطها بدورة حياة "تجمعات الابتكار"، ودورة كوزنيتس للبناء، ودورة جوغلار للإنتاج ودورة كيتشين للمخزون. كما هو موضح في الشكل الآتي:

¹ <https://www.kondratieff.net/kondratieff-cycles> le 23/05/2016 18:15.

² Lutz G. Arnold, **Business cycle Theory**, opcit, p38.

³ بعد المكتب القومي للبحوث الاقتصادية NBER وهو معهد أمريكي متخصص في قياس دورات الأعمال، المؤسسة الأولى عالمياً في قياس تلك الدورات ليس على مستوى الولايات المتحدة فقط، بل يقوم بقياسها على مستوى الاقتصاد العالمي، وله العديد من النشرات والإصدارات الدورية في هذا المجال.

الشكل (2-2): دورات الربح، الابتكار ورأس المال.



Source : <http://www.acting-man.com/?p=45007> le 05/10/2015 14:20.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية.

سنحاول استعراض أهم التفسيرات المقدمة للدورة الاقتصادية، وأهم السياسات المعتمدة في مواجهتها عند مختلف المدارس الاقتصادية.

المطلب الأول: النظريات المناخية Climatic Theory.

ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية التي تعطي تفسيراً للدورات والأزمات الاقتصادية، وأولها نسبت هذه الدورات إلى التغيرات المناخية من بينها نظرية الأرصاد والتقلبات الجوية ويطلق عليها أيضاً نظرية بقع الشمس Sun Spot Theory للاقتصادي جيفنز William Stanley Jevons 1875¹، وبالتالي يمكن اعتبار أول المحاولات

¹ Thierry Aimar • Francis Bismans Claude Diebolt, **Business Cycles in the Run of History**, 2010, p10.

الجريئة في تفسير الدورات الاقتصادية¹، وهناك تفسير آخر في قدم سنة 1914 من طرف هنري مور Henry Ludwell Moore أطلق عليها اسم الدورات المناخية، ربط الدورات بالتغير في موقع كوكب الزهرة، حيث أسس لعلاقة بين الشمس والزهرة والأرض وأثرها على كمية الأمطار، والتي لها نتائج إيجابية وسلبية على كمية المحاصيل. كما نجد كذلك نظرية الدورات الموسمية المقدمة من طرف جون كيرمان Akerman Johan سنة 1928، والتي عزی مسيبتها جراً ظروف مناخية كالأمطار والعواصف والجفاف وتوافقها مع حركة النشاط الاقتصادي. كما قدم ميلتون ميلنكوفيش Milutin Milanković تفسير ربط فيه الدورة الاقتصادية بحركة الأرض وباقي الكواكب، وأطلق على نظريته الدورة المناخية².

ربطت هذه النظريات ظاهرة التقلبات الاقتصادية بالتقلبات المناخية، وتنسب التقلبات الاقتصادية إلى متغيرات خارجية، مرتكزين في الأساس على النشاط الزراعي، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي كان يشغله النشاط الزراعي مقارنة بباقي القطاعات، إلا أن هذه الأهمية فقدت مع مرور الوقت لصالح النشاط الصناعي³.

المطلب الثاني: النظريات النقدية لتفسير الدورات الاقتصادية Monetarist Theory Of Business Cycles.

تعتمد هذه النظريات في تفسيرها للدورات الاقتصادية على عوامل نقدية بحثه، إذ ترجع سبب نشوؤها إلى التوسع والانكماش في المعروض النقدي والائتماني⁴. ومن بين أبرز هذه النظريات:

1- نظرية هايك Hayek:

افتترض فريدريش هايك Friedrich Hayek⁵ أن التوسع الائتماني يكون في قعر الدورة، أي عندما يبلغ الكساد أشده، وأن السبب في هذا التوسع هو زيادة القروض وانخفاض معدل الفائدة وارتفاع حجم الاستثمارات وزيادة

¹ Thierry Aimar • Francis Bismans Claude Diebolt, **Business Cycles in the Run of History**, op cit, p 10.

² Alain Raybaut, Henry Ludwell, **Moore et le complément dynamique de l'économie pure**, revues oeconomia , 2013.

<https://oeconomia.revues.org/325>. Le 06/07/2015 21:00.

³ رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1998، ص 267.

⁴ بول سامويلسن، مرجع سابق، ص 590.

⁵ فريدريش فون هايك (1899 فيينا -1992)، اقتصادي ومنظر سياسي نمساوي بريطاني، وأكثر أعضاء المدرسة النمساوية تأثيراً. حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974 م في مجال نظرية المال والدورة الاقتصادية. يعد أحد أهم الشخصيات وراء التحول من السياسات الكينيزية (Keynesian) والتدخلية (interventionist)، نحو سياسات تعتبر السوق الحر هو المرجع (سياسات نيوليبرالية).

الطلب الكلي¹، وتفترض هذه النظرية أن النظام الاقتصادي يكون في حالة التوازن عند مرحلة التوظيف الكامل وثبات عرض النقود وسرعة تداولها، والزامية البنوك بالاحتفاظ بنسبة 100% من الاحتياطات إلى الودائع، وبالتالي فإن إجمالي القروض المخصصة للاستثمار مصدرها ادخارات المجتمع. وأشار أن المشكلة هي عندما يحصل توهم لدى المستثمرين بأن سهولة الحصول على القروض تستلزم تحقيق أرباح، وسرعان ما يدرك المستثمرون أن حجم السلع الاستثمارية أكبر من اللازم مما يدفع بهم إلى خفض الإنتاج وبالتالي يحدث الكساد. ومن جهة أخرى تقوم البنوك بزيادة القروض الممنوحة للمستثمرين حيث يؤدي هذا الأمر إلى انخفاض أسعار الفائدة عن سعر الفائدة الطبيعي، مما يحفز المستثمرين على زيادة الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار²، وهذا يعني أن هنالك علاقة دائرية بين الدخل والإنفاق، أي أن الإنفاق يولد الدخل وأن الدخل يولد إنفاقاً مساوياً له في القيمة، وهنا تبرز نظرية كمية النقود³. ويصر الاقتصاديون النقديون أن النقود تعد السبب الرئيسي في تغير حجم الإنفاق الكلي، وأن الانتقال من الكساد إلى الرخاء أو العكس هو التغير في حجم النقود، ويرى فردريك هايك أن الشركات تواجه احتمالان، الأول يتمثل في المحافظة على سلع الاستهلاك وعدم الاستجابة للطلب على السلع الرأسمالية، والاحتمال الثاني يتجسد في إنتاج السلع الرأسمالية⁴ مقابل تخفيض إنتاج السلع الاستهلاكية⁵. ونتيجة لذلك لا يحدث انخفاض في الطلب على سلع الاستهلاك ويتعرض المستهلك إلى مبدأ الادخارات الإجبارية⁶ Forced Saved والتي تكون فيما بعد مخزون للتوسع الأساسي في الائتمانات. ونتيجة لهذا التوسع في الإنتاج ترتفع فيه المداحيل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، مما يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج من أجل تحقيق مزيداً من الأرباح، حتى وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل. هذه الزيادة في الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. تؤدي بالنهاية إلى ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج، وهنا تصل الدورة الاقتصادية إلى مرحلة القمة. ومن ثم في فترة لاحقة يقود ذلك كله إلى تدهور صناعات السلع الرأسمالية، تتسم بانخفاض معدل الاستثمار والأرباح ودخول الاقتصاد في مرحلة الركود⁷.

1 Javier Andres & H. Davhd Lopez, **Money in an Estimated Business Cycle Model of the Euro Area**, Madrid University, 2000, P33.

2 احمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الكلي، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، (بدون سنة نشر)، ص 397.

3 حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1989، ص 554.

4 السلع الرأسمالية:

هي تلك السلع التي يمكن شراؤها لمزاولة عمل ما ولا يمكن ممارسة هذا العمل بدونها وتستخدم إما لإنتاج سلع أخرى أو لتقديم خدمات ذات نوعية متميزة. كما تمتاز هذه السلع بارتفاع قيمتها. بمعنى آخر هي السلع التي تدخل في تأسيس المصنع.

5 سلع الاستهلاك (السلع الاستهلاكية):

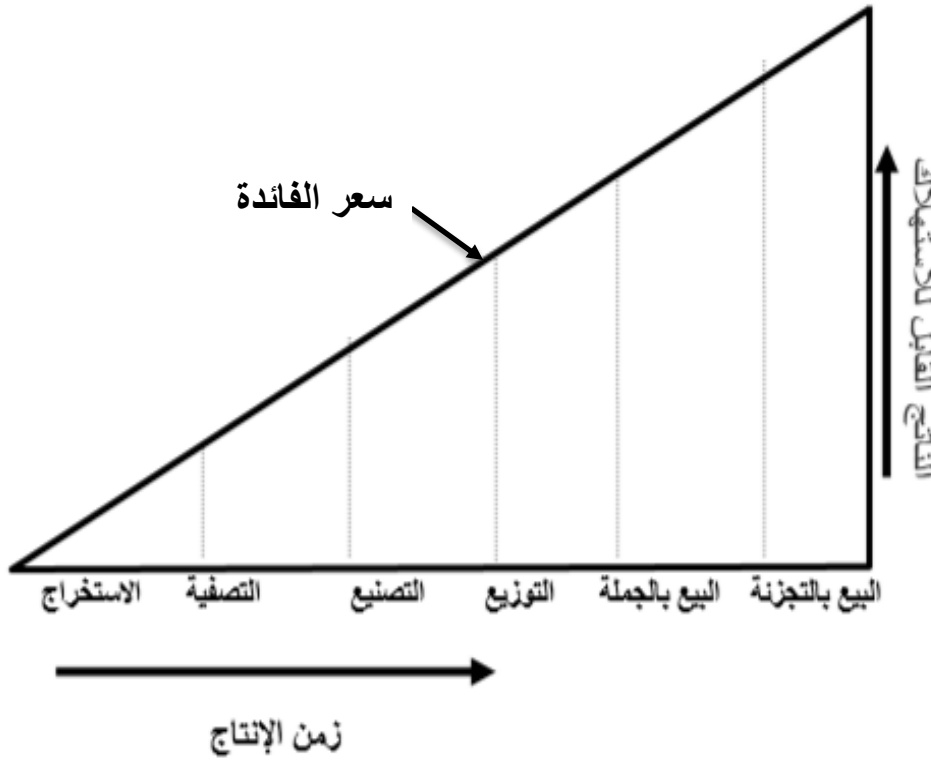
تعرف السلع الاستهلاكية بأنها تلك السلع التي يشتريها المستهلك النهائي بنفسه أو بواسطة غيره لكي يستخدمها في إشباع حاجاته أو حاجات أسرته.

6 الادخار الاجباري: هو الذي يجبر فيه الشخص عن القيام بهذا الادخار لأسباب معينة وهذا النوع من الادخار يتم بقوانين وقرارات حكومية مثل الضمان الاجتماعي، التأمينات، الضرائب والرسوم...

7 صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة مطبوعات الكويتي، الطبعة الثانية، الكويت، 1983، ص 472.

كما قدم Hayek مخطط بياني لبناء الانتاج سمي بمثلث هايك Hayekian triangle، يمثل المحور الأفقي الزمن الذي غالبا ما تستغرقه السلعة من الاستخراج حتى البيع بالتجزئة (Work in process¹)، كلما كانت قاعدة المثلث أطول كلما كان الوقت المتوقع للعائد أطول، بينما يمثل المحور العمودي للمثلث قيمة المنتجات المستهلكة في العملية الإنتاجية (العائد)، أما ميل القطر يمثل سعر الفائدة، مثلا إذا استثمر مبلغ مليون دولار امريكي "ممثلا بالزاوية اليسرى للمثلث" خلال سنة واحدة، وإذا كان ارتفاع المحور الأيمن هو 1.100.000 دولار، فان المكسب هنا هو 10% كعائد على رأس المال. كما هو موضح في الشكل (2-3):

الشكل (2-3): مثلث هايك The Hayekian Triangle



Source :Garnison, Roger W. (2001). **Time and Money: the Macroeconomics of Capital Structure**, London: Routledge, p 47.

¹ Work in process (WIP), work in progress (WIP), goods in process, or in-process inventory:

هي السلع النهائية التي تنتظر الشركة الانتهاء منها أو بيعها في نهاية المطاف.

في الاقتصاديات النامية من المتوقع أن يكون المحورين العمودي والأفقي للمثلث طويلين، فإن أي خفض في أسعار الفائدة من طرف البنوك المركزية تحرف المثلث، من خلال خلق الحوافز "امتداد المحور الأفقي"، في حين أي تخفيض لمُدخرات المستهلك وزيادة إنفاقه "يمدان المحور العمودي".

2- نظرية هاوتري Hawtrey:

تعود أسباب الدورة الاقتصادية حسب رالف جروج هاوتري Ralph George Hawtrey إلى التغيرات في أسعار الفائدة وانعكاساتها المباشرة على كمية المخزون السلعي stocks of goods المرغوب فيه.¹، تلجأ البنوك في فترات الكساد إلى خفض أسعار الفائدة نظراً لتراكم الاحتياطي النقدي لديها، ويؤدي هذا الانخفاض في أسعار الفائدة إلى إغراء أصحاب رأس المال على الاقتراض، بهدف زيادة المخزون من السلع لديهم، وبذلك يستنتج هاوتري أن أثر سعر الفائدة يكون على المخزون السلعي بدلاً من الاستثمارات طويلة الأجل، وبهذا يركز هاوتري على دور المخزون السلعي في خلق الدورات الاقتصادية، وتقليل من أهمية الاستثمارات طويلة الأجل في خلق الدورات. ويرى هاوتري أن التوسع في المخزون "السلعي" نتيجة ازدياد الاقتراض من البنوك من جانب المؤسسات يؤدي إلى التوسع في الإنتاج والدخل والإنفاق، إلا أن هذا الانتعاش سيصل إلى نهايته عندما تجد البنوك نفسها على وشك استنفاد احتياطياتها، مما يدفعها إلى رفع أسعار الفائدة وتقييد حجم القروض، هنا تبدأ حلقة تراكمية تتسم بانخفاض الإنتاج والدخل والإنفاق، وتستكمل الدورة بالعودة ثانية إلى مرحلة الكساد.²

3- نظرية فيبلين Veblen :

يعد فيبلين من أبرز رواد ومفكري المدرسة المؤسسية The Institutional Economics وأول كتاب له نشر في عام 1899 تحت عنوان نظرية الطبقة المترفة The Theory of the Leisure Class³، والذي عالج فيه الاستهلاك المظهري conspicuous consumption ، والميل نحو تجنب العمل النافع، والمحافظة على القديم⁴. وأشار فيه إلى مفهوم سلع فيبلين Veblen Good التي يرتفع الطلب عليها مع ارتفاع الأسعار، نتيجة أن الناس يشعرون أن السلع ذات الأسعار المرتفعة تعكس مكانتهم في المجتمع. وتشير الدراسات إلى أن الناس يحصلون

¹ صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، نفس المرجع، ص 474.

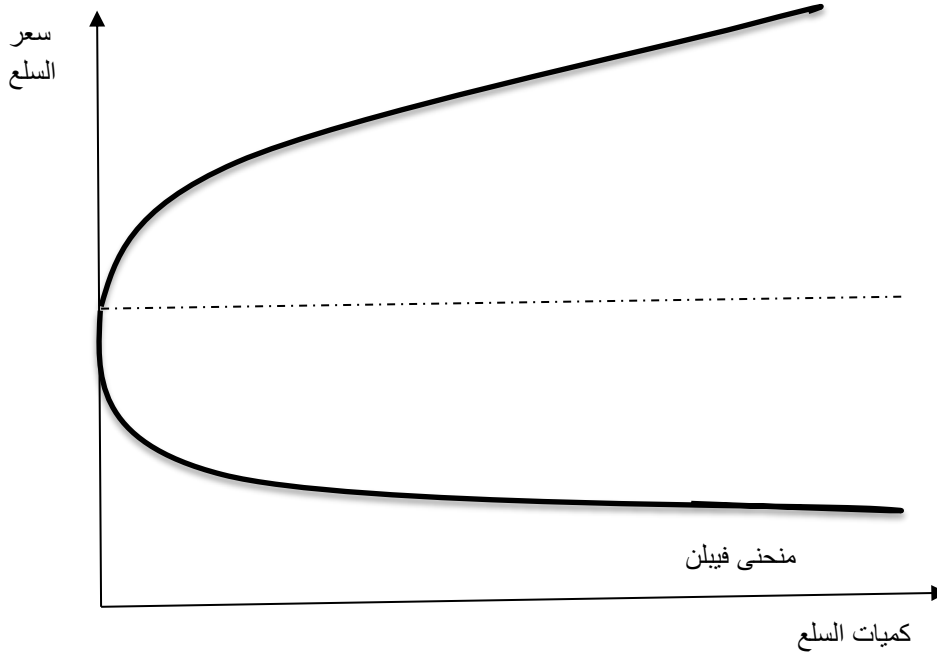
² حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 554.

³ <http://moglen.law.columbia.edu/LCS/theoryleisureclass.pdf> le 23/08/2016 19:30.

⁴ ممدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2، 2011، ص 227.

على المزيد من الارتياح عند اقتناء بضائع باهظة الثمن¹. رغم أن الطلب على السلعة يرتبط بعلاقة عكسية مع السعر، إلا أن فوق سعر معين تبدأ في الحصول على "قيمة الخيلاء snob value" لذلك يبدأ منحني الطلب في الاتجاه الآخر (نحو الأعلى)، وهذا ما يمثل سلع فييلن كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (2-4): منحني فييلن للطلب على السلع.



Source: <https://econfix.wordpress.com/2017/08/27/veblen-goods-and-inconspicuous-consumption> 15:30.

ويشكل الائتمان حسب ثورستين فييلن Thorstein Veblen عاملا أساسيا في قطاع الأعمال. حيث يمكن للاقتراض أن يزيد من الإنتاج طالما أن عوائد أرباب الأعمال أكبر من سعر الفائدة، وإن أفكاره بخصوص الائتمان قادت إلى نظرية في الدورة التجارية (The Business Cycle)². حيث يمكن للتوسع الائتماني لأرباب الأعمال من زيادة أسعار السلع الرأسمالية، وبالتالي زيادة القيمة النقدية لهذه السلع حيث تستخدم كضمانة لتوسيع الائتمان (الشكل 2-4)، إن الزيادة المتوقعة في الأرباح يتم ترجمتها³ Capitalized من خلال أسعار الأسهم، ويعتقد فييلن أنه سوف يظهر في الأجل القريب أو البعيد عدم توافق بين القيمة النقدية للضمانة والقيمة الرأسمالية للملكية المحسوبة بناء على العوائد المتوقعة، وعندئذ تبدأ مرحلة التصفية Liquidation، مقترنة بإلغاء الائتمان

¹ <https://www.economicshelp.org/blog/1164/economics/veblen-goods/> le 13/04/2016 15:00.

² <http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/048661349402600106> le 20/04/2016 18:42.

³ Capitalized: قيمة مضاف إلى الأصل.

وارتفاع أسعار الفائدة وتقلص حجم الإنتاج وانخفاض الأسعار، وتتركز الملكية والسيطرة بأيدي القلة بسيطرة الدائنين على الممتلكات.

ويمكن في الأخير تلخيص أسباب الدورات الاقتصادية عند فييلين على شكل نقاط هي كالتالي¹:

- تسعى البنوك من أجل تعظيم مكاسبها إلى الإفراط في التمويل، تؤدي بدورها إلى حالة إفراط في الاستثمار، بمعنى يصبح إنتاج المشروعات أكثر من الطلب، يؤدي في الأخير إلى انخفاض الأرباح واهتزاز ثقة البنوك بعملائها فتطالب بديونها وهنا يبدأ الكساد.
- يؤدي العمل في أدوات إنتاجية أكثر تطوراً إلى زيادة معدلات الأرباح، وخلال فترة الراج يمول أصحاب الأعمال استثماراتهم من البنوك وتزداد ديونهم، ولكن في مرحلة ما تتغير ثقة البنوك فتتوقف عن إعطاء المزيد من القروض بل وتطالب المشروعات برد ما عليها، وفي هذه المرحلة تكون المشروعات غير مستعدة لإعادة القروض، ويظهر الكساد من جديد وتبدأ دورة اقتصادية جديدة.

4- نظرية شومبيتر Joseph Schumpeter:

فسر الاقتصادي جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter (1833-1950) سبب الدورات الاقتصادية (الحركة التوجية waves) إلى عوامل ديناميكية تتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي²، ويشير في تفسيره أن النظام الاقتصادي يتحرك في صورة تقلبات دورية ترجع أسبابها إلى:

- تعتبر الابتكارات في مجالات الإنتاج السبب الرئيسي لحدوث الدورات الاقتصادية.
- توسع الخدمات الائتمانية لتمويل الابتكارات التي تقود نحو ازدهار من خلال إدماج الاختراعات في العمليات الإنتاجية³، حيث يرتبط ازدهار وركود النشاط الاقتصادي بحجم الابتكارات⁴.

لدينا الشكل (2-5) الذي يوضح موجات الابتكار لجوزيف شومبيتر، الشكل عبارة عن 6 موجات ابتكار منذ سنة 1785 التي تمثل نقطة انطلاق الموجة الأولى وصولاً للموجة السادسة التي تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020، وما يهمنا هنا بالأخص آخر موجة من الابتكارات التي تركز على:

¹ عبد الرحمن، يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدر الجامعية للنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 469.

² <https://mises.org/library/do-innovations-cause-business-cycles> le 23/06/2015 16:12.

³ حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 55.

⁴ Schumpeter, *The History of Economic Analysis*, New York: Oxford University Press, 1954, p449.

- الاستدامة¹ Sustainability: هي مصطلح بيئي يصف كيفية بقاء النظم الحيوية منتجة ومتنوعة مع مرور الزمن. وهي تمثل كذلك القدرة على حفظ نوعية الحياة التي نعيشها على المدى الطويل نتيجة الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية.
- تقليد الطبيعة أو المحاكاة الحيوية² Biomimetics: هي تقليد النماذج والأنظمة وعناصر الطبيعة لغرض حل المشاكل الإنسانية المعقدة، حيث تعتبر الطبيعة هي المعلم الأول للإنسان، ومعظم الاختراعات هي في أصلها تقليدا لها. واليوم يعود العلماء لاستلهاهم ابتكاراتهم من الطبيعة وتطبيق الدروس المستفادة من دراسة الأساليب والنظم الطبيعية لتصميم التكنولوجيا.
- الكيمياء الخضراء³ Green Chemistry: فرع حديث من فروع علم الكيمياء يهدف إلى تطوير ممارسات كيميائية تحمي البيئة والإنسان من الأضرار المحتملة للمنتجات الكيميائية وتقلل من استخدام وإنتاج المواد الخطرة. ومن بين مبادئ الكيمياء الخضراء:
 - اعتماد طرق للتصنيع لا ينتج عنها مواد سامة بالنسبة للإنسان والكائنات الحية والحد من المخلفات الكيميائية.
 - استخدام موارد أولية متجددة والتقليل من الاعتماد على الموارد غير المتجددة كالنفط مثلا.
 - يجب أن تكون المواد الكيميائية المصنعة قابلة للتحلل بسهولة بتأثير العوامل الطبيعية إلى مركبات غير ضارة بالبيئة.
- الإيكولوجيا الصناعية⁴ Industrial Ecology: هي بنية مطورة تقصى أثر الصناعة وعملياتها على البيئة البيوفيزيائية، ولا تهتم فقط بمسائل التلوث والبيئة وإنما تربط التكنولوجيا والعمليات والاقتصاد والأعمال المتداخلة.
- الطاقة المتجددة⁵ Renewable Energy: هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد ولا تنضب ولا تنفذ، وأهم مميزاتا أنها طاقة نظيفة وصديقة للبيئة، ومصدرها الموارد الطبيعية، كالرياح، الماء، والشمس.
- تقنية النانو الخضراء¹ Green Nanotechnology: تهدف تقنية النانو الخضراء إلى إنتاج تكنولوجيا نظيفة باستخدام تطبيقات النانوتكنولوجي، وتشجيع استبدال المنتجات القائمة بمنتجات نانو تكون أقل ضررا للبيئة لتعزيز الاستدامة البيئية.

¹ <http://www.thwink.org/sustain/glossary/Sustainability.htm> le 02/02/2015 13:20.

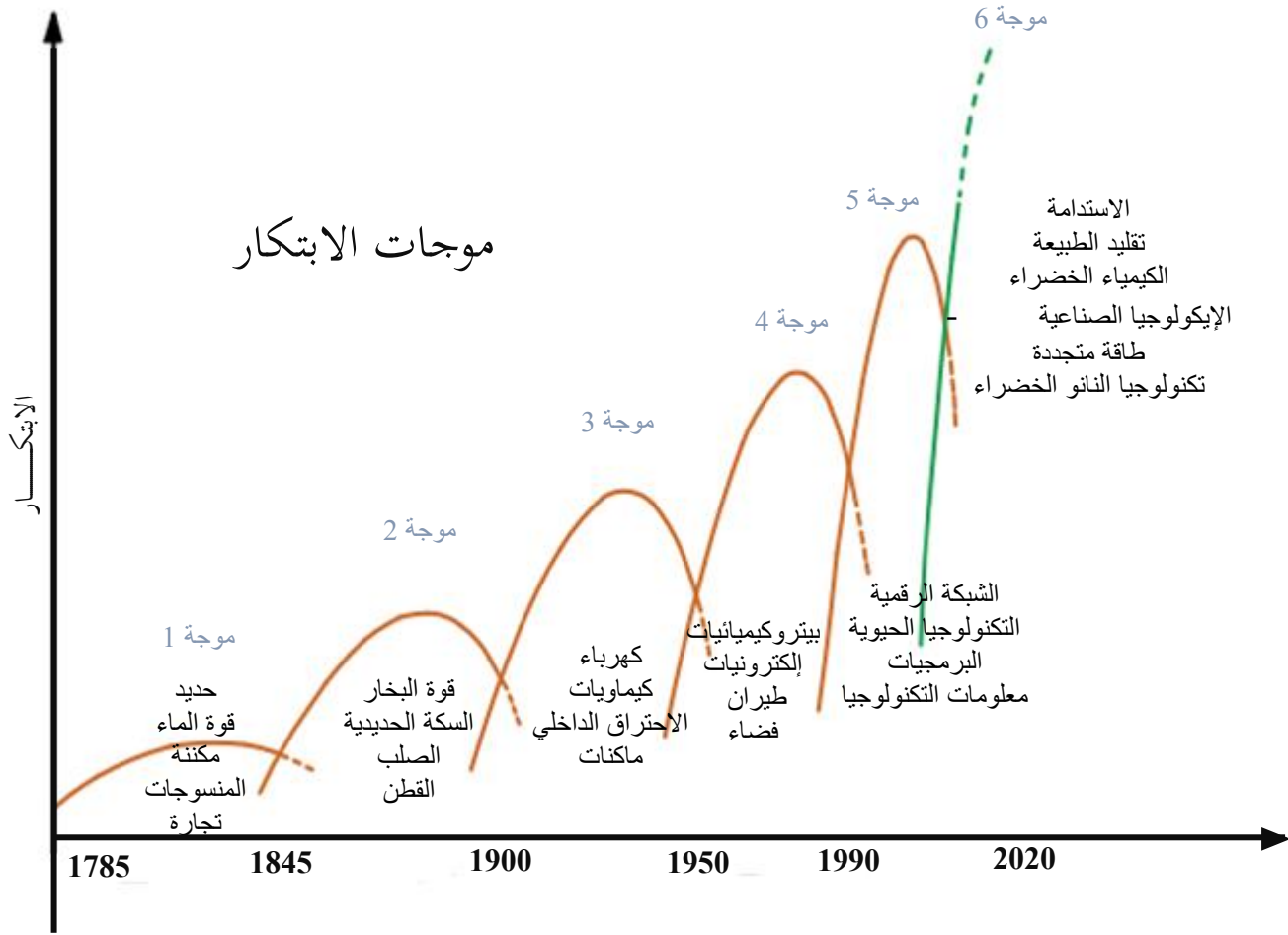
² <https://www.techopedia.com/definition/15834/biomimetics> le 05/02/2015 14:00.

³ <https://www.acs.org/content/acs/en/greenchemistry/what-is-green-chemistry/definition.html> le 03/02/2015 17:30.

⁴ <https://www.gdrc.org/sustdev/concepts/16-l-eco.html> le 06/02/2015 17:40.

⁵ <https://arena.gov.au/about/what-is-renewable-energy/> le 07/02/2015 21:00.

الشكل (2-5): موجات الابتكار لجوزيف شومبيتر.



Source: <https://research.qut.edu.au/tnep/training/international-keynote-tours/> le 13/05/2016 20:45.

ويعتبر شومبيتر رجل الأعمال المبتكر Entrepreneur هو مركز ديناميكية النظام الرأسمالي والقوة الحاسمة في انتصار اقتصاديات الإنتاج ، حيث يسعى إلى تحقيق الربح في الأمد الطويل مما يتطلب دائما بذل الجهود الابتكارية، التي تمهد الطريق لمراحل متتالية اسمها " التدمير الإبداعي Creative destruction"² وكان يعني بذلك أن الأفكار والمنتجات وأساليب الإنتاج الأفضل الجديدة تحطم التقاليد والتكنولوجيات القديمة الغير الكفوؤة³.

¹http://merid.org/en/Content/News_Services/Nanotechnology_and_Development_News/Articles/2013/Jan/31/green_nanotech.aspx 21:26.

² أصبح منذ 1950 مفهوم التدمير الإبداعي أو التدمير الخلاق Creative destruction في الاقتصاد أكثر شيوعا، بفضل الاقتصادي النمساوي الأمريكي شومبيتر (نظرية الابتكار الاقتصادي ودورة الأعمال) الذي استمده من عمل كارل ماركس. روبرت، ب. كارسون، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة دانيال رزق، مراجعة احمد سعيد دويدار، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 1994، ص243.

ووفقاً لـ شومبيتر، فإن "التدمير الإبداعي Creative destruction" تتمثل "في الطفرة الصناعية التي تحدث ثورة مستمرة في الهيكل الاقتصادي الداخلي، وتدمر الهيكل القديم، وتخلق باستمرار أفكار جديدة".

5- مدرسة شيكاغو Chicago School: ¹

يتزعم مدرسة شيكاغو الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Milton Friedman، ومن خلال دراسته لتاريخ النقود في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين (1870-1960)، وجد أن هناك علاقة معنوية قوية بين الرصيد النقدي والكساد².

وقامت المدرسة النقدية على الافتراضات الآتية³:

- يعتبر عرض النقود متغير خارجي (محدد من طرف البنك المركزي).
- استقرار الطلب على النقود.
- يعتبر التضخم "دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية a monetary phenomena"، وذلك بسبب الزيادة السريعة في عرض النقود.
- تكييف الأفراد سلوكياتهم حسب التوقعات التي تقلل بدورها من أثر السياسات الاقتصادية على المدى الطويل.
- يوجد معدل طبيعي للبطالة NRU^4 Natural rate of unemployment، حيث لا يكمن للاقتصاد أن ينخفض بشكل مستمر تحت هذا المعدل⁵.
- ليس لعرض النقد أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- تمارس النقود أثراً مباشراً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدى القصير.
- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

¹ مدرسة شيكاغو للاقتصاد Chicago school of economics تصنف المدرسة ضمن الفكر النيوكلاسيكي، ساهم في بناء هذا الفكر بشكل قوي طاقم تدريس جامعة شيكاغو. ويشار إليها أحياناً بإسم مدرسة المياه العذبة freshwater school في الاقتصاد، بالمقارنة مع مدرسة المياه المالحة saltwater school المتمركزة في الجامعات الساحلية أبرزهم (Harvard University, MIT, UC Berkeley).
² للمزيد من الاطلاع:

Milton Friedman, Anna Schwartz, A Monetary History of the United States, 1867-1960, Princeton University Press, 1963.

³ عرض فاضل، إسماعيل الدليمي، مرجع سابق، ص 559.

⁴ المعدل الطبيعي للبطالة (معدل البطالة الهيكلية) وضعه تحديدًا ميلتون فريدمان وإدموند فيليبس في فترة ستينيات القرن العشرين، وقد كان وضع هذا المفهوم هو الدافع الأساسي وراء منحهما جائزة نوبل. ويمثل هذا المفهوم معدل البطالة الافتراضي الذي يتوافق مع الإنتاج الكلي على المستوى الطويل الأجل.

⁵ للمزيد من الاطلاع:

<http://eet.pixel-online.org/files/guides/pdf/Milton%20Friedman%20and%20the%20Natural%20Rate%20of%20Unemployment.pdf> le 15/07/2016 18:20.

ويفسر فريدمان التضخم بأنه نمو الكتلة النقدية بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي اختلال نقدي¹، وهنا يأتي دور السياسة النقدية في امتصاص الفائض النقدي والتأثير على الأوضاع التوازنية، وتهتم هذه النظرية بمعدل نمو العرض النقدي²، الذي يؤدي بدوره إلى تغيرات غير متوقعة في النشاط الاقتصادي. ويرى النقديون بأن السياسة الحكومية تؤدي إلى تفاقم الدورة الاقتصادية، حيث تظهر الفترات التي يكون فيها نمو في العرض النقدي سريعاً توسع في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم، وأن الفترات التي يكون فيها النمو في العرض النقدي بطيئاً يليها فترة ركود اقتصادي، ولهذا يفضل النقديون السياسة النقدية الغير نشطة (No activist)³، وذلك لاعتقادهم بأن محاولات الحكومة استخدام السياسات المالية لتحقيق معدل تضخم منخفض ومعدل بطالة منخفض لتحسين الأداء الاقتصادي، غالباً ما يجعل الأمور أكثر سوءاً⁴، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): السياسة النقدية الغير نشطة للمدرسة النقدية.

السياسات المقترحة إتباعها	أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الكلية			آلية انتقال السياسة النقدية	الموائمة الذاتية للاقتصاد بدون تدخل الدولة	محور الاهتمام	
	الأسعار	التوظيف	الناتج				
سياسة نقدية غير نشطة	يوجد في الأجل القصير لا يوجد في الأجل الطويل			مباشرة+غير مباشرة	توجد	التضخم	النقدية

المصدر: رانيا عبد المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد)، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة (غ م) 2005، ص 28.

وصيغة دالة الطلب على النقود عند فريدمان هي⁵:

$$M_d = f \left(P, r_b, r_e, \frac{\Delta P}{\Delta t}, \frac{1}{P}, \frac{Y}{r}, W.U \right)$$

¹ MC. Vaish, **Macro-economic Theory** , OpCit P376.

² <https://mises.org/library/business-cycles> le 05/06/2015 20:36.

³ <https://www.federalreserve.gov/pubs/feds/2001/200102/200102pap.pdf> le 18/07/2016 22:25.

⁴ Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson. **Estens, income Employment and Economic Growth** ، Seventh Edition ،WWNorton & Co ،New York ،1992، P721

⁵ أنظر: - ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 142.
- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، **محاضرات في النقود و البنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 259.
- إسماعيل محمد هاشم، **النقود و البنوك**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص ص 192-193.

Md: الطلب على النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

rb: عائد السندات.

re: عائد الأسهم.

$\frac{\Delta P}{\Delta t} \cdot \frac{1}{P}$: يمثل عائد الأصول الطبيعية بتحديد معدلات الاستهلاك و تقديرها من خلال الزمن.

W: تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري.

U : الأذواق و ترتيب الأفضليات.

وبافتراض فريدمان عدم وجود "خداع نقدي" money illusion, or price illusion¹ يجعل دالة الطلب على النقود حقيقية تتوقف على اعتبارات عينية والثروة بالدخل الدائم (Y_P).

$$Md = f (P, rb, re, \frac{\Delta P}{\Delta t} \cdot \frac{1}{P}, \frac{Y_P}{P}, W.U)$$

ويرى فريدمان بخصوص هذه الدالة ما يلي²:

- ✓ أنها صورة معدلة لمعادلة كامبريدج.
- ✓ أنها دالة مستقرة، وإن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها، وهذا الاستقرار يتطلب نظرة خاصة إلى طبيعة هذه الدالة.

¹ الوهم النقدي: هو ميل الناس إلى التفكير في القيمة الإسمية للزيادة النقدية دون التفكير في القيمة الحقيقية، أي يحدث عندما ترتفع الأجور النقدية للأشخاص ويقابل هذا الارتفاع ارتفاع أسعار السلع والخدمات بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأجور النقدية فيؤدي ذلك إلى زيادة استهلاك الناس ظناً منهم أن هذه الزيادة في الاستهلاك بسبب الزيادة في دخولهم.

² إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 193.

أثر النقود والسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي:

- فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل وقررت السلطات النقدية زيادة في عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات وسينعكس ذلك في شكل زيادة في الطلب الكلي التي ينتج عنها زيادة في الإنتاج والتشغيل في الأجل القصير فقط.
- وإذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فزيادة عرض النقود تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار.

ويفسر أيضا فريدمان الدورة الاقتصادية¹ بتدخل البنك المركزي في السوق المالية عن طريق زيادة المعروض النقدي من خلال شراء السندات، مما يدفع الناس إلى إعادة ترتيب محافظهم المالية بشراء أوراق مالية رائجة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي انخفاض عائدها، ويستمر النشاط الاقتصادي بالتوسع مع تزايد الأرباح وارتفاع أسعار السلع والخدمات، في حين لن يرتفع الطلب على النقود بنفس نسبة ارتفاع الأسعار وهذا راجع لتقييم الأفراد لطلباتهم بالأسعار الثابتة والقديمة، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم والسندات وارتفاع أسعار الفائدة، وانكماش النشاط الاقتصادي لتبدأ دورة اقتصادية جديدة².

تم تطبيق مبادئ المدرسة النقدية رسميا في أكتوبر 1979، وأفرز هذا التطبيق عن حالتين أولها كان ناجحا، بإتباع سياسة نقدية انكماشية في الو.م.أ كبحت به التضخم في الثمانينات، حيث قام Paul Volcker رئيس الاتحاد الفيدرالي (1979-1987) بإتباع سياسة نقدية انكماشية عندما كان معدل التضخم مرتفع، حيث قام بتثبيت معدل نمو عرض نقود فأنخفض معدل التضخم لعدة سنوات. لكن المشكل الذي واجه النقديون هو اعتقادهم أن على البنوك المركزية إهمال سعر الفائدة والتركيز فقط على استقرار معدل زيادة عرض النقود، مما سيؤدي بسعر الفائدة إلى المستوى الطبيعي، ولكن ما حدث هو العكس ارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا (أكثر من 20%)، وترتب على ذلك ارتفاع قيمة الدولار مما أدى إلى إحداث أضرار كبيرة للاقتصاد الأمريكي.

¹ صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 477.

² مايكل ايد جمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 333.

المطلب الثالث: تفسير دورية الأزمات المالية في المدرسة النمساوية The Austrian business cycle theory (ABCT).

استمدت المدرسة النمساوية تفسيرها لدورات الاقتصادية، من أنها تنشأ أساساً بسبب التوسع الائتماني Credit expansion period والانكماش الائتماني Credit Contraction period الدوري الذي يحصل في البنوك المركزية¹.

1- تاريخ المدرسة النمساوية Austrian School:

تعرف المدرسة النمساوية أيضاً بمدرسة فيينا، ظهرت المرحلة الأولى عام 1871 على يد الاقتصادي النمساوي كارل منجر Carl Menger مع نشره كتاب "مبادئ علم الاقتصاد Principles of Economics"، ومن ثم المرحلة الثانية الذين تتلمذوا كلهم على يد منجر بصورة غير مباشرة كـ فريدريك فون وايزر Friedrich von Wieser ويوجين فون بوك Eugen von Böhm-Bawerk، وقد بقيت القاعدة الأساسية من الاقتصاديين الذين تبنا أفكار المدرسة النمساوية حتى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين في النمسا إلى أن تم نفيهم إلى بريطانيا والولايات المتحدة من قبل السلطات النمساوية.

أما المرحلة الثالثة من اقتصادي المدرسة النمساوية فكانوا من الولايات المتحدة بالأساس، من جامعات على غرار نيويورك New York University وأوبورن Auburn University وجورج ماسون George Mason University. ولم يتردد الكثيرون في أن يطلقوا على أنفسهم لقب "نمساويون"، يقر آخرون بتأثرهم بدرجة كبيرة أو صغيرة، بنهج المدرسة النمساوية. نذكر من أبرز النمساويين كل من موراي روثبورد Murray Rothbard، الذي ألقى على عاتق البنوك المركزية مسؤولية حدوث الدورات الاقتصادية، وإسرائيل كيرزner Israel Kirzner، الذي تتبع الأهمية الحاسمة لريادة الأعمال في دفع التقدم الاقتصادي، ولورانس وايت Lawrence H. White، الذي أوضح أن الأعمال البنكية تتم على نحو أفضل في غياب القواعد والضوابط الحكومية. كما فاز هايك Hayek بجائزة نوبل في عام 1975، عن عمله الذي أجراه في الثلاثينيات عن دورات الاقتصاد، وهذا أثار قدراً من الاهتمام في العالم بأفكار المدرسة النمساوية.

¹ David Glasner, **Business Cycles and Depressions**, Garland publishing co, New York, 1997, P 23-27.

كما هناك العديد من الاقتصاديين بارزين غيرهم، ومن بينهم عدد من الفائزين بجائزة نوبل في علم الاقتصاد، يعتقدون بعض أفكار المدرسة النمساوية ويدينون لها بالفضل¹.

2- الدورة الاقتصادية لدى ريكاردو David Ricardo:

إن نشاطات البنوك المركزية هي التي منحت قوة لنظرية الدورات الاقتصادية التي ظهرت على يد الاقتصادي ديفيد ريكاردو David Ricardo، إذ أنها بنيت أساساً على سياسات معادية للحماية للفيلسوف ديفيد هيوم David Hume، حيث كانت هناك اتفاقية عامة في الاقتصاد الكلاسيكي ترجع سبب الكساد إلى التوزيع الغير عادل لمصادر الانتاج خاصة زمن الحروب، إذ تعرقل الحروب تخصيص المصادر في أغلب الأحيان، ويمكن القول أن الحروب كانت ظاهرة دورية².

وطبقاً لريكاردو، فإن البنوك البريطانية وبدعم من البنك المركزي البريطاني يمكن أن توسع الائتمان، بجعل القروض تزيد عن احتياطات الذهب الموجودة في البنوك، ونتيجة لهذا التوسع في الائتمان يزهر الازدهار الذي هو نتيجة للتضخم الحاصل في الاقتصاد البريطاني³، وهذا يقود إلى ارتفاع أسعار السلع الوطنية، الأمر الذي يؤدي بالمستهلك إلى التحول نحو السلع المستوردة، بالإضافة إلى انخفاض الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها⁴، كما سيرفع الأجانب من وتيرة استبدالهم للأوراق النقدية البريطانية التي بحوزتهم على نحو متزايد بالذهب، وبالتالي سيتدفق الذهب خارج بريطانيا مسبباً نقصاً شديداً في الاحتياطات النقدية، مما يدفع البلد إلى اتخاذ سياسة انكماشية للمحافظة على احتياطاتها المتبقية، تلك السياسة الانكماشية في عرض النقود ستؤدي إلى خنق النشاطات الاقتصادية، وانخفاض الأسعار ثم ارتفاع مستويات البطالة وظهور كساد عام، في هذه الحالة سيبدأ ميزان المدفوعات بتحقيق فوائض بصورة تدريجية، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق الذهب إلى البلد من جديد ودورة اقتصادية جديدة ستكون في طريقها إلى التكون⁵.

¹ إيمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى 2013، ص 10.

² For more information see: Richard M.Ebeling , **The Austrian Theory of the Trade Cycle**, Ludwig von Mises Institute, 1998.

³ Roger W.Garrison, **The Austrian Theory of The Business Cycle in the light of Modern Macrocconomic**, University of south Florida , 1986 , p 53 .

⁴ John P. Cochran , **Austrian Business Cycle**, Plucking Models and Real Business Cycles , Paper Prepared for Presentation at the Austrian Scholars Conference 7, Alabama , U.S.A, 2001, P 21.

⁵ Ibid, P 22-23.

3- المدرسة النمساوية وسعر الفائدة Interest Rates in Austrian Theory¹:

قبل شرح تفسير المدرسة النمساوية للدورات الاقتصادية بسعر الفائدة، يجب إعطاء مفهوم للتوسع الائتماني وهذا راجع لتركيز المدرسة النمساوية على هذا المصطلح لشرح الدورات الاقتصادية:

كيف تستطيع البنوك التجارية خلق النقود²:

يستطيع الجهاز المصرفي خلق النقود وبكميات مضاعفة عندما توفر لديه احتياطيات فائضة بافتراض الآتي:

- قيام الجهاز المصرفي باستخدام كامل احتياطياته الفائضة.
 - جميع التعاملات للمجتمع تتم من خلال البنوك التجارية.
 - نسبة الاحتياطي القانوني تحدد من قبل البنك المركزي وتسمى بنسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي.
 - عندما تكون الاحتياطيات الفعلية لأي بنك أكبر من الاحتياطي الإلزامي يكون لديه احتياطي فائض.
- الاحتياطي الفائض = الاحتياطي الكلي - الاحتياطي الإلزامي.

✓ قدرة البنك على منح القروض تتحدد بما يتوفر له من الاحتياطي الفائض.

✓ عمليات تصفية الشيكات بين البنوك تتم عن طريق البنك المركزي من خلال عملية المقاصة.

مثال:

أودع شخص مبلغ 100.000 دينار في بنك وكانت نسبة الاحتياطي القانوني هي 20%:

- يحتفظ البنك بـ 20.000 دينار فقط كاحتياطي قانوني ويكون لدى البنك فائض مقداره 80.000 دينار يستخدمه للإقراض ويحقق منه أرباح.

¹ For more information see: Ben Best, **An Austrian Theory of Business Cycles**, the journal of economic history 52(1):41-60 (1992).

² Mabid Al-Jarhi, **Monetary Policy in an Islamic Framework** - Munich Personal RePEc Archive, 2000. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/67547/1/MPRA_paper_67547.pdf. Le 04/06/2015 21:00.

ومن هنا وبعد إعطاء مفهوم للتوسع الائتماني نجد أن المدرسة النمساوية أكدت في تفسيرها للدورات الاقتصادية The Austrian business cycle theory (ABCT)، بأن التوسع الائتماني بواسطة الاحتياطات البنكية ليس مجديا على الدوام، إذ أن أي بنك يقدم قروض أكثر من احتياطاته سيجد نفسه مكشوفاً عندما تطلب البنوك الأخرى نقوداً مقابل الأوراق النقدية والشيكات التي أصدرها¹.

حيث تحدد أسعار الفائدة في السوق الحرة بالعرض والطلب على النقود القابلة للإقراض، فإذا كان معدل الادخار منخفض فإن الكمية المعروضة من المال القابل للإقراض ستكون منخفضة، والمنافسة (الطلب) على هذه النقود من قبل المقترضين تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما سيثبته على الادخار أكثر وبذلك تؤدي في النهاية بأسعار الفائدة إلى الهبوط مجدداً.

ولتقديم خلاصة حول التوسع الائتماني وعلاقته بالدورات الاقتصادية نجد أن المدرسة النمساوية تعتبر سيطرة البنك المركزي Central banking على الأموال وسعر الفائدة القصير الأجل في الاقتصاد الوطني هو مرتبط بالدورات الاقتصادية، فعندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة قصيرة الأجل تحت المستويات الطبيعية للسوق يؤدي إلى ظهور تشوهين رئيسيين في أسواق رأس المال، التشوه الأول سيستلم الذين يدخرون المال فائدة أقل من المعدل الطبيعي للفائدة، وهذه العقبة تؤدي إلى تخفيض كمية رؤوس الأموال القابلة للإقراض، أما التشوه الثاني يتمثل في الذين يستعرون المال للمشاريع الكبيرة، فهم في هذه الحالة يدفعون أقل من المعدل الطبيعي للفائدة، مما يشجع اعتقاد المستثمرين أن المشاريع الرأسمالية أكثر استقراراً وثباتاً مما هي عليه في الواقع. في النهاية سوف تجر البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة القصيرة الأجل لكبح التضخم، مما سيؤدي إلى إفلاس كثير من الشركات، ويبرر مؤيدو التلاعب النقدي من قبل البنوك المركزية هذه الممارسة كوسائل لتسوية الدورة الاقتصادية، بينما في الحقيقة فإن تلاعب البنوك المركزية بالنقد هو الذي يسبب الدورة الاقتصادية².

¹https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=9&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjwseXTkevVAhWHAMAKHUs-AYgQFghmMAG&url=http%3A%2F%2Fwww.utdallas.edu%2F~plewin%2FFEE%2FThe%2520Austrian%2520Theory%2520of%2520Capital%2520and%2520Interest.ppt&usg=AFQjCNF6t1cF-PLCODpbmqV-6UP_FEz5Wg le 15/08/2016 19:53.

² For more information see: Ben Best, **An Austrian Theory of Business Cycles**, the journal of economic history 52(1):41-60 (1992).

4- نموذج "قائمة الكلف الصغيرة" "SMALL MENU COSTS" في الدورات الاقتصادية للكينزيين الجدد في المدرسة النمساوية:

إن نموذج قائمة التكاليف الصغيرة¹ Small Menu Cost في الدورات الاقتصادية للكينزيين الجدد هو بمثابة محاولة لتوضيح أثر التغيرات في أسعار السلع في توليد الدورات الاقتصادية، ويقصد بقائمة التكاليف الصغيرة هي النفقات المصاحبة لعملية إنتاج السلعة مرة أخرى، ففي كل مرة يصبح سعرها متغير، وفي محاولة لقياس هذه التكاليف قام الاقتصاديين الأميركيين دانيال ليفي Daniel Levy ، مارك باركن Mark Bergen ، شانتانو دوتا Shantanu Dutta وروبرت فنابل Robert Venable عام (1997)²، بقياس قائمة تكاليف عدد من الكتب التي تطبع طبعة ثانية في إحدى كبريات المكاتب الأمريكية، واكتشفوا أن تكاليف هذه الكتب قد ازدادت في كل مرة تطبع بها طبعة أخرى، وهذه التكاليف هي:

أولاً: كلفة عمل رفوف تخزين جديدة للكتب.

ثانياً: كلفة طباعة وتسليم قوائم السعر الجديدة.

ثالثاً: كلفة تصليح الأخطاء التي ارتكبت أثناء عملية تغيير الأسعار.

رابعاً: كلفة الإشراف المخزني أثناء عملية الطبع الجديدة.

وقد أثبت غريغوري مانكيو Gregory Mankiw في عام 1985 في مقالته "تكاليف القائمة الصغيرة ودورات الأعمال الكبيرة: نموذج الاقتصاد الكلي للاحتكار"³، وحسب هذا النموذج فإن التغيرات في الأسعار، التي تعد في الأحيان طفيفة، تؤدي إلى تغيرات بعض كبيرة في الناتج الحقيقي، التوظيف ورفاهية المستهلك، ويرى أصحاب هذا النموذج أن وجود تكلفة مترتبة على تعديل الأسعار الاسمية تدفع الشركات إلى عدم تعديل الأسعار مرارا عند انخفاض التضخم⁴.

¹ وتشير تكاليف القائمة إلى مصطلح اقتصادي يستخدم لوصف التكلفة التي تتكبدها الشركات من أجل تغيير أسعارها.

² https://www.biu.ac.il/soc/ec/d_levy/publications/qje.pdf le 13/09/2015 20:00.

³ "Small Menu Costs and Large Business Cycles: A Macroeconomic Model of Monopoly" https://scholar.harvard.edu/files/mankiw/files/small_menu_costs.pdf le 16/09/2015 19:36.

⁴ Robert F. Mulligan, **Accounting for the Business Cycle: Nominal Rigidities, Factor Heterogeneity, and Austrian Capital Theory**, Western Carolina University and the State University of New York at Binghamton, <http://paws.wcu.edu/mulligan/www/ABCSM C.htm> 02/03/2013 18:00.

إن الإضافة المهمة للكثيرين الجدد في نظرية قائمة التكاليف الصغيرة هي أن التكاليف فعلا مسؤولة عن جانب من جوانب الدورات الاقتصادية، بحيث لا يمكن تثبيتها أو عزلها عند تطبيق النماذج الرياضية في اكتشاف الدورات الاقتصادية¹.

المطلب الرابع: تطوير الدورات الداخلية في آلية لا خطية.

إن نماذج المضاعف المعجل multiplier-accelerator model لدى بول سامويلسون Paul Samuelson (1939)²، أو الديناميكيات الخاملة مع استمرارية الصدمات shocks الداخلية لدى فريش (1933) -سلوتسكي (1937)³ Frisch-Slutsky، أو الديناميكيات الانفجارية الخارجية لدى هيكس Relative Dynamics and the Hicks Trade Cycle Hicks Model (1950)⁴، هي نماذج ديناميكية خطية.

وتم تبني النموذج الخطي من الاقتصاديين المذكورين سابقا بسبب بساطته، ولكن تعرض هذا النموذج لانتقادات عديدة من الاقتصاديين للنظريات التي استخدمت النموذج الخطي في توليد الدورات الاقتصادية، وأكدوا أن النموذج الغير خطي Non-linear هو النموذج السليم لشرح التقلبات في النشاط الاقتصادي.

نذكر من بين الذين استخدموا نظام الديناميكيات اللاخطية في نظرية الدورات الاقتصادية: ريتشارد غودوين Richard Goodwin (معجل غودوين الغير الخطي Goodwin's Non-Linear Accelerator في عام 1951)⁵، فيما أستخدم نيكولاس كالدور⁶ Nicholas Kaldor في عام 1940 دوال الادخار والاستثمار اللاخطية لتوليد الدورات الاقتصادية، أما مايكل كالكي Michal Kalecki استخدام أولا الأنظمة الخطية مع الصدمات، ومن بعدها استخدم الأنظمة اللاخطية مع الصدمات⁷.

¹ Rajesh Chakrabarti & Barry Scholnick, **Nominal Rigidities Without Menu Costs: Evidence from E-Commerce**, School of Business, University of Alberta, Canada, /2001, Barry.Scholnick @ualberta.ca.

² <http://www.yourarticlelibrary.com/macro-economics/samuelsons-model-of-business-cycles-interaction-between-multiplier-and-accelerator/38055/> le 12/08/2014 19:20.

³ https://academlib.com/893/business_finance/frisch-slutsky_hypothesis le 23/02/2014 23:45.

⁴ <http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:227066/fulltext01.pdf> le 20/04/2014 21:30.

⁵ **The Nonlinear Accelerator and the Persistence of Business Cycles**, 1951, Econometrica.

⁶ <http://www.staff.ul.ie/burkem/Teaching/Kaldor.pdf> le 13/04/2014 22:25.

⁷ <http://obela.org/system/files/kalecki2010.pdf> le 3/05/2014 18:52.

1- دورة كالدور اللاخطية Kaldor Non-Linear Cycle :

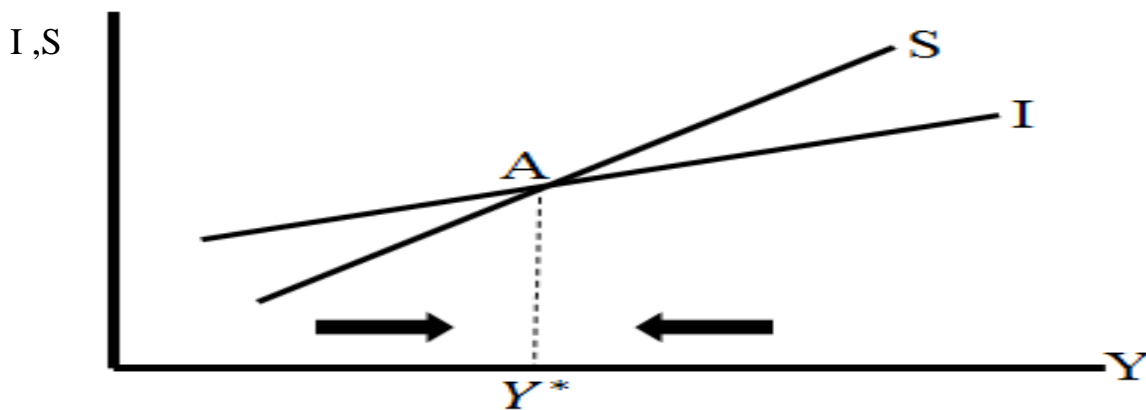
يعتبر نموذج كالدور الذي قدمه في عام 1940 واحد من أهم النماذج الخاصة بالدورات الاقتصادية، وتميزت النظرية عن أغلب النماذج المعاصرة بالاعتماد على الدالة اللاخطية لتوليد الدورات الداخلية.

لقد اقترح كالدور أن اعتبار منحني الادخار والاستثمار خطية لا يتطابق مع الحقائق، حيث اعتمد كالدور في إثبات عدم خطية دوال الاستثمار والادخار على علاقتين:

الأولى: هي نموذج هارود ¹The Harrod model الذي يؤكد على أن الاستثمار والادخار كلاهما دالة موجبة للدخل.

والثانية: هي أن الاستثمار يرتبط بعلاقة موجبة مع الدخل "مبدأ المعجل the standard accelerator model". يتضح في الشكل البياني (2-6) أن انحدار دالة الادخار أكبر من انحدار دالة الاستثمار، حيث تمثل النقطة (A) نقطة التوازن (تقاطع الادخار مع الاستثمار)، وعلى يسار النقطة (A) يكون الاستثمار أكبر من الادخار ($I > S$)، من هنا فإن الإنتاج سيزداد من خلال آلية المضاعف، أما على يمين النقطة (A) فإن الادخار أكبر من الاستثمار ($I < S$) ومن هنا فإن الإنتاج سينخفض، وبالتالي ستكون نقطة التوازن (A) مستقرة stable point.

شكل (2-6): منحنيات الادخار، الاستثمار، الإنتاج.

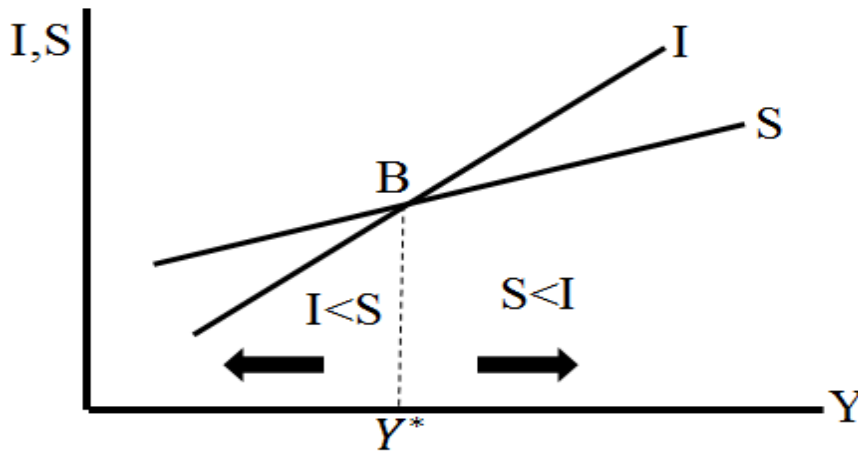


Source: <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/kaldcyc.html> le 30/04/2016 15:15.

¹ <http://economia.unipv.it/harrod/sec-lit/besomi/rpe97.pdf> le 30/03/2014 16:18.

يحصل العكس في الشكل البياني (7-2)، إذ أن انحدار منحنى الاستثمار هو أكبر من انحدار منحنى الادخار، و تمثل النقطة (B) نقطة التوازن بين الادخار و الاستثمار، وعلى يسار نقطة التوازن (B) يكون الادخار أكبر من الاستثمار ($I < S$) لذلك فإن الإنتاج ينكمش و بذلك نتحرك بعيدا عن نقطة التوازن (B) ، و في المقابل فإنه على يمين نقطة التوازن (B) يكون الاستثمار أكبر من الادخار ($I > S$)، لذلك فإن الإنتاج سيزداد ونتحرك حينها إلى يمين (B) لذلك فإن التوازن هنا غير مستقر Unstable.

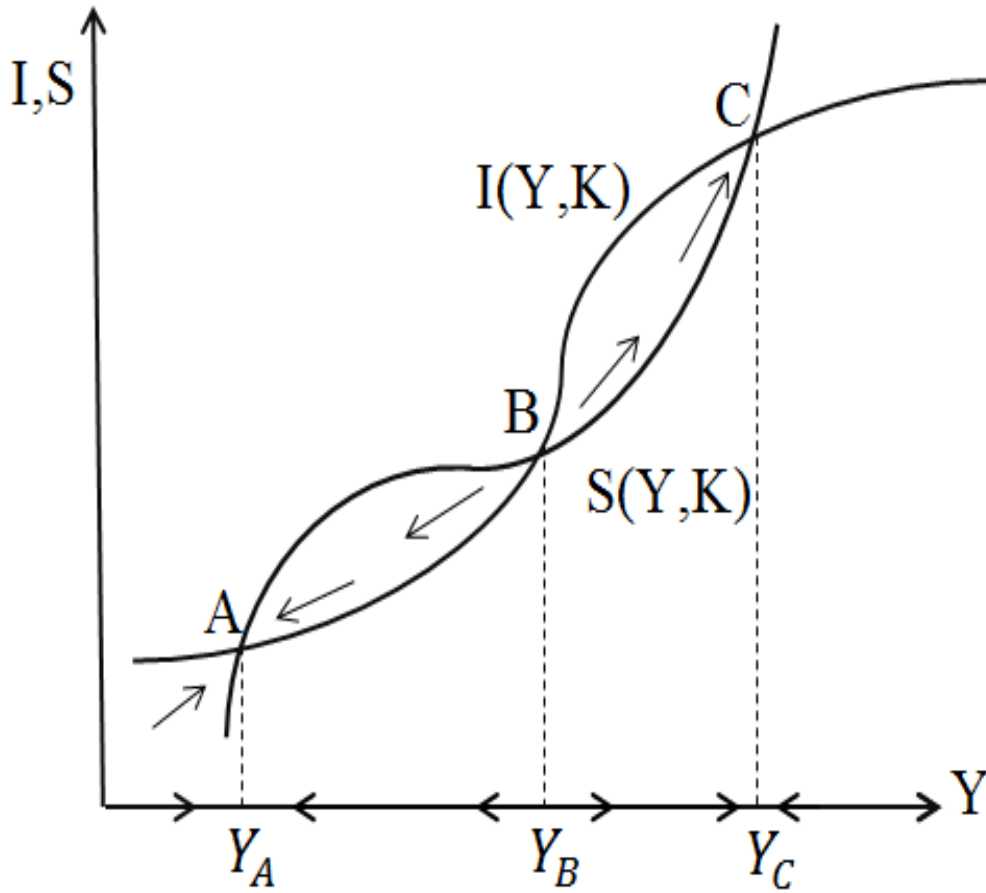
شكل (7-2): منحنيات الادخار، الاستثمار، الإنتاج.



Source: <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/kaldcyc.html> le 30/04/2016 15:15.

استنتج كالدور Kaldor أن منحنيات الادخار والاستثمار هي لخطية Non-linear ويؤكد ذلك على عدم التوافق مع الحقيقة التجريبية للدورات الاقتصادية، وقد اقترح الشكل البياني الآتي لإثبات عدم خطية الادخار والاستثمار:

شكل (2-8): منحنيات الادخار والاستثمار اللاحظية.



Source: <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/kaldcyc.html> le 30/04/2016 15:15.

نجد في الشكل البياني (2-8) أن الادخار يعادل الاستثمار عند كل نقطة توازن (A, B, C) منفصلة عن الأخرى، حيث يكون الاستثمار يسار النقطة الأولى (A) أكبر من الادخار ($I > S$) لذلك فإنه بواسطة المضاعف فإن (Y) يرتفع إلى (Y_A) ، أما على يمين النقطة (A) يكون الادخار أكبر من الاستثمار ($I < S$) لذلك ينخفض (Y) إلى (Y_A) ، و من ثم فإنه يمكن ملاحظة أن (A) هي نقطة مستقرة Stable.

أما فيما يخص النقطة (B)، نجد على يسار النقطة (B) الادخار أكبر ($I < S$) لذلك (Y) ينخفض يسار (Y_B) ، أما يمين (Y_B) فإن الاستثمار يكون أكبر من الادخار ($I > S$) لذلك تزداد (Y) يمين (Y_B) و بذلك فإن (B) نقطة غير مستقرة Unstable.

1-1 توليد الدورات في نموذج كالدور:

بناءً على ما سبق فإننا أمام الآن ثلاث نقاط توازن (A, B, C) ، منها اثنان (A, C) مستقرة، والنقطة (B) غير مستقرة، فإذا كنا النقطة (A) سنظل في النقطة (A) ، وإذا كنا في النقطة (C) سنظل في النقطة (C) ، وإذا كنا في النقطة (B) سنتحرك بشكل طفيف إما إلى النقطة (C) أو النقطة (A)، ولكن هذا لا يوضح هنا ظاهرة الدورية cyclical phenomenon.

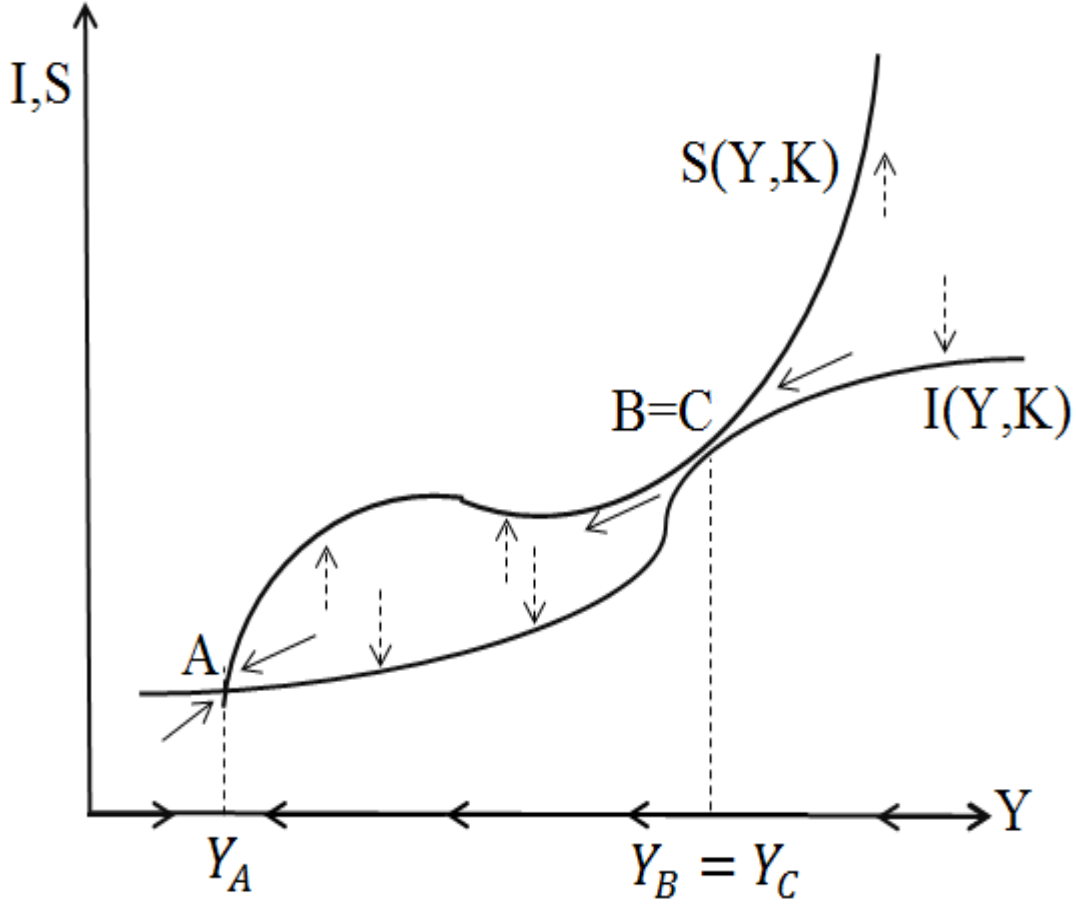
إن الموضوع الفاصل الذي اعتمد عليه كالدور هنا هو ظاهرة التراكم الرأسمالية the phenomenon of capital accumulation، كما يذكر كالدور، أن دوال الاستثمار والادخار قصيرة الأجل. وعلى مستوى مستقر وعال من الإنتاج، مثل ما هو الحال في النقطة Y_C في الشكل (2-8)، إذا ارتفع معدل الاستثمار ، فإن مخزون رأس المال سيزداد. مع زيادة رأس المال، هناك بعض التغييرات الجوهرية التي تحدث في منحنيات I و S. في المقام الأول، مع زيادة رأس المال، وتراجع العائد أو الإنتاجية الحدية لرأس المال، ليس من المعقول افتراض أن الاستثمار سينخفض بمرور الوقت. وبالتالي، من المقبول أن $dI/dK < 0$ ، أي منحنى I ينخفض.

يمكن تخصيص مع تزايد توافر السلع الرأسمالية نسبة أكبر من الإنتاج موجه للسلع الاستهلاكية. كما أن السلع الاستهلاكية نفسها سيزداد كمياتها، مع تسجيل انخفاض في أسعارها. وبالنسبة للمستهلك، فإن هذه الظاهرة هامة لأنها تعني أن هناك حاجة إلى دخل أقل لشراء نفس الكمية من السلع كما كانت من قبل. ونتيجة لذلك، سيكون هناك المزيد من الدخل المتبقي ليتم ادخاره. وبالتالي منحنى الادخار S، سوف يتحرك تدريجياً صعوداً، أي $dS/dK > 0$. كما هو موضح في الشكل البياني (2-9):

$$S(Y,K)$$

$$I(Y,K)$$

الشكل (2-9): التراكم الرأسمالي وتجاذب منحنيي الاستثمار والادخار.



Source: <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/kaldcyc.html> le 30/04/2016 15:15.

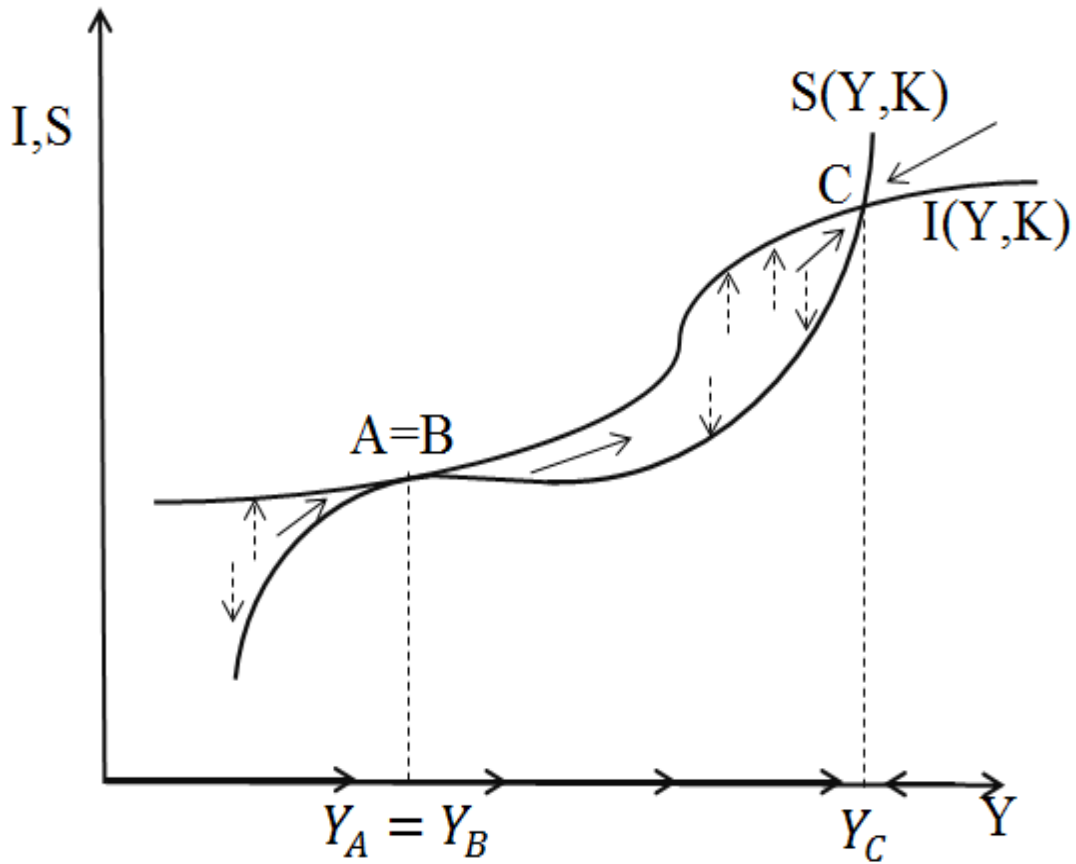
يمكننا ملاحظة حركة الانتقال من الشكل البياني (2-8) إلى الشكل البياني (2-9)، ابتداءً من المنحنى (y_c) القديم الذي في الشكل البياني (2-8)، فإن $I(y, k)$ يتحرك نحو الأسفل، وكذلك $S(Y, K)$ يتحرك أيضاً إلى الأسفل، فإن النقطة (B) ستتحرك تدريجياً من موقعها الأصلي في الوسط نحو النقطة (C)، أي أن (Y_B) تتحرك يمينا، بينما النقطة (C) تتحرك باتجاه النقطة (B)، إذن (Y_c) يتحرك يساراً.

وكما هو مبين في الشكل البياني (2-9) ومع تقدم الوقت واستمرار منحنيات الادخار والاستثمار بحركتها الناجمة عن التراكم الرأسمالي (K) ، و تقارب النقطتين (C) و (B)، فإننا سنصل إلى الوضع الذي تلثقي فيه النقطتان (B) و (C) عند $Y_B = Y_C$ وتماس منحنيات (S) و (I) مع بعضهما دون أن يتقاطعا.

نلاحظ في هذه المرحلة من الزمن أن النقطة (C) لا تبقى مستقرة، ففي يمين ويسار النقطة (C) الادخار يتجاوز الاستثمار، لذلك يجب أن ينخفض الإنتاج، وبالفعل سوف ينتقل من النقطة $Y_B = Y_C$ إلى النقطة الوحيدة الموجودة والمستقرة A عند Y_A يمكن أن يذهب إليها الإنتاج، وبذلك يصل إلى حالة استقرار.

تمثل النقطة Y_A ، نقطة استقرار (التوازن) على المدى القصير. ومع ذلك، كما في الحالة السابقة، فإن منحنيات S و I لن تبقى على الحالة الأولى. في الواقع، سوف تتحرك في اتجاهين متعاكسين. ومع عودة الاستثمار، قد لا يكون هناك حتى ما يكفي لتغطية الاستبدال replacement. وبالتالي، فإن المشاريع الاستثمارية السابقة التي كانت تدار برأس المال الحالي سوف تختفي مع الركود. بيد أن فائدة المشاريع (أي الإنتاجية) لا تزال قائمة. وهكذا، فإن المشاريع تبرز من جديد باعتبارها فرصا جديدة (New Opportunities). مع تفكك رأس المال، ينشأ اتجاه للعودة إلى زيادة رأس المال، وبالتالي يصبح الاستثمار أكثر جاذبية، بحيث يتجه منحنى I إلى الأعلى (انظر الشكل البياني (2-10)). وتزامنا مع تفكك رأس المال، ستختفي الصناعات الاستهلاكية، وترتفع الأسعار، ومن ثم ينخفض الدخل الحقيقي (القوة الشرائية purchasing power) لكل فرد، بحيث يجب أن تنخفض المدخرات من أجل الحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك الحقيقي. لذا ينحدر (ينخفض) منحنى S. في نهاية المطاف، مع تقدم الوقت تبقى المنحنيات تنزاح، كما هو مبين في الشكل البياني (2-10)، حتى نصل إلى تماس tangency آخر بين منحنى S و I مماثلة لتلك الحالة التي سبقت. هنا تندمج النقطتان (B) و (A) في $(Y_A = Y_B)$ وبذلك فإن النظام يصبح غير مستقر Unstable، وبحيث تبقى النقطة الوحيدة المستقرة هي (C)، وبالتالي سيكون هناك ارتفاع هائل في الإنتاج من (Y_A) إلى (Y_C) ، مما يمكننا ملاحظة بعض ظواهر الدورية بصورة فعلية.

شكل (10-2): تضاءل رأس المال وتجاذب منحنىي الاستثمار والادخار.



Source: <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/kaldcyc.html> le 30/04/2016 15:15.

تمثل النقطتان Y_A و Y_C على حد سواء مستويات التوازن على المدى القصير من الإنتاج output، ومع ذلك لا أحد منهما مستقر على المدى الطويل. وبالتالي مع تقدم الوقت سوف يكون الإنتاج بالتناوب بين مستويات معينة بالقرب من المستويات الدنيا (حول Y_A) وبالقرب من المستويات العليا (حول Y_C). الانتقال من Y_A إلى Y_C والعودة إلى Y_A هي دورة كالدور الاقتصادية.

2-1 نموذج كالدور الغير الخطي¹ :

استمد كالدور نموذجه الغير الخطي في الدورة الاقتصادية من نموذج هارود (Harrod's Trade Cycle (1936) الذي يؤكد أن الاستثمار والادخار كليهما دالة موجبه للإنتاج (الدخل) كالاتي:
 الادخار له علاقة باستهلاك الدخل حسب النظرية الكينزية (the income-expenditure theory of Keynes)

$$S = (1-c)Y \dots\dots(1)$$

في حين أن الاستثمار يرتبط ارتباطا إيجابيا بالدخل عن طريق علاقة تشبه المعجل (an accelerator-like relationship).

$$I = v Y \dots\dots(2)$$

و هنا "v" هي معامل المعجل (هو مجرد نسبة رأس المال-الناتج).

وقد أكد كالدور كما تم توضيحه سابقا أن منحنيات (S) و (I) هي منحنيات لا خطية:

$$I=f(Y,K) \dots\dots(3)$$

$$S=f(Y, K) \dots\dots(4)$$

حيث (K) رأس المال.

وأن نظرية المضاعف تؤكد أن الإنتاج يستجيب للاختلاف بين الادخار والاستثمار، لذلك:

$$t=I-S$$

$$\partial Y/\partial t=\alpha(I-S) \dots\dots(5)$$

لدينا (α) هي سرعة استجابة الإنتاج إلى الزيادة في الاستثمار، فإذا كان الاستثمار أكبر من الادخار ($I>S$) بمعنى لارتفاع الطلب على السلع فإن:

¹ للمزيد من المعلومات انظر:

$$dY/dt > 0$$

وإذا حدث العكس أي أن $(I < S)$ بمعنى وجود فائض في المروض السلعي فإن:

$$dY/dt < 0$$

- الآن كل من الادخار والاستثمار دالة (غير خطية) موجبة للدخل ورأس المال وبالتالي:

$$I = f(K, Y)$$

$$S = f(K, Y)$$

من هنا:

$$dI/dY = I_Y > 0$$

و

$$dS/dY = S_Y > 0$$

أين:

$$dI/dK = I_K < 0$$

و

$$dS/dK = S_K > 0$$

في أي من نقاط التقاطع الثلاث، Y_A ، Y_B و Y_C ، فإن الادخار يساوي الاستثمار ($I - S = 0$).

نحن أساساً أمام اثنين من المعادلات التفاضلية (differential equations):

$$dY/dt = \alpha [I(K, Y) - S(K, Y)]$$

و

$$dK/dt = I(K, Y)$$

ولاختبار الديناميكيات الداخلية، فإن كالدور جعل المعادلات خطية حول نقطة التوازن (Y^*, K^*) و أعاد

تشكيلها في نظام المصفوفة:

$$\frac{dY/dt}{dK/dt} = \begin{bmatrix} \alpha(I_Y - S_Y)\alpha(I_K - S_K) \\ I_Y & I_K \end{bmatrix}$$

وهي مصفوفة جاكوب the Jacobian matrix من الدرجة الاولى و محددها نسميه A:

$$\begin{aligned} |A| &= \alpha(I_Y - S_Y)I_K - \alpha(I_K - S_K)I_Y \\ &= \alpha(S_K I_Y - I_K S_Y) \end{aligned}$$

وبحيث:

$$I_K < 0$$

و

$$S_K, S_Y, I_Y > 0$$

فإن:

$$|A| > 0$$

لذلك لدينا ديناميكيات طبيعية لنقطتين غير متعادلتين (non-saddlepoint)، والأثر "The Trace" هنا ببساطة هو:

$$\text{tr } A = \alpha(I_Y - S_Y) + I_K$$

وللحصول على حالة الدورية Cyclical State كما هو موضح في الشكل البياني موالي يجدر بنا الحصول على خط متمائل الميل:

$$dY/dt = 0$$

و

$$dK/dt = 0$$

وذلك من خلال تقييم كل معادلة تفاضلية في حالة مستقرة.

عندما

$$(dY/dt=0)$$

نلاحظ أن:

$$\alpha[I(Y,K)-S(Y,K)]=0$$

ثم عند استخدام نظرية الدالة الضمنية The Implicit Function Theorem فإن:

$$\frac{dK}{dY} \Big|_{dY/dt=0} = -(I_Y - S_Y) / (I_K - S_K)$$

وكما لدينا سابقا أن $I_K < 0$ و $S_K > 0$ وبالتالي فإن القاسم $(I_K - S_K) < 0$ بالتأكيد هو أصغر من صفر،

و ان شكل خط الميل المتماثل $dY/dt=0$ يعتمد على قيمة $(I_Y - S_Y)$

وكما تم توضيحه سابقا بأن القيم القصوى للـ (Y) هي ما بين (Y_a, Y_c) فإن لدينا :

$$(I_Y - S_Y) < 0$$

لذلك:

$$dK/dY \Big|_{Y < 0}$$

أي ان الميل المتماثل الخطي (The Isocline) يكون سالبا، ومع الأخذ بعين الاعتبار القيم الوسطى للـ (Y)

تكون حول الـ (Y_b) فإن لدينا:

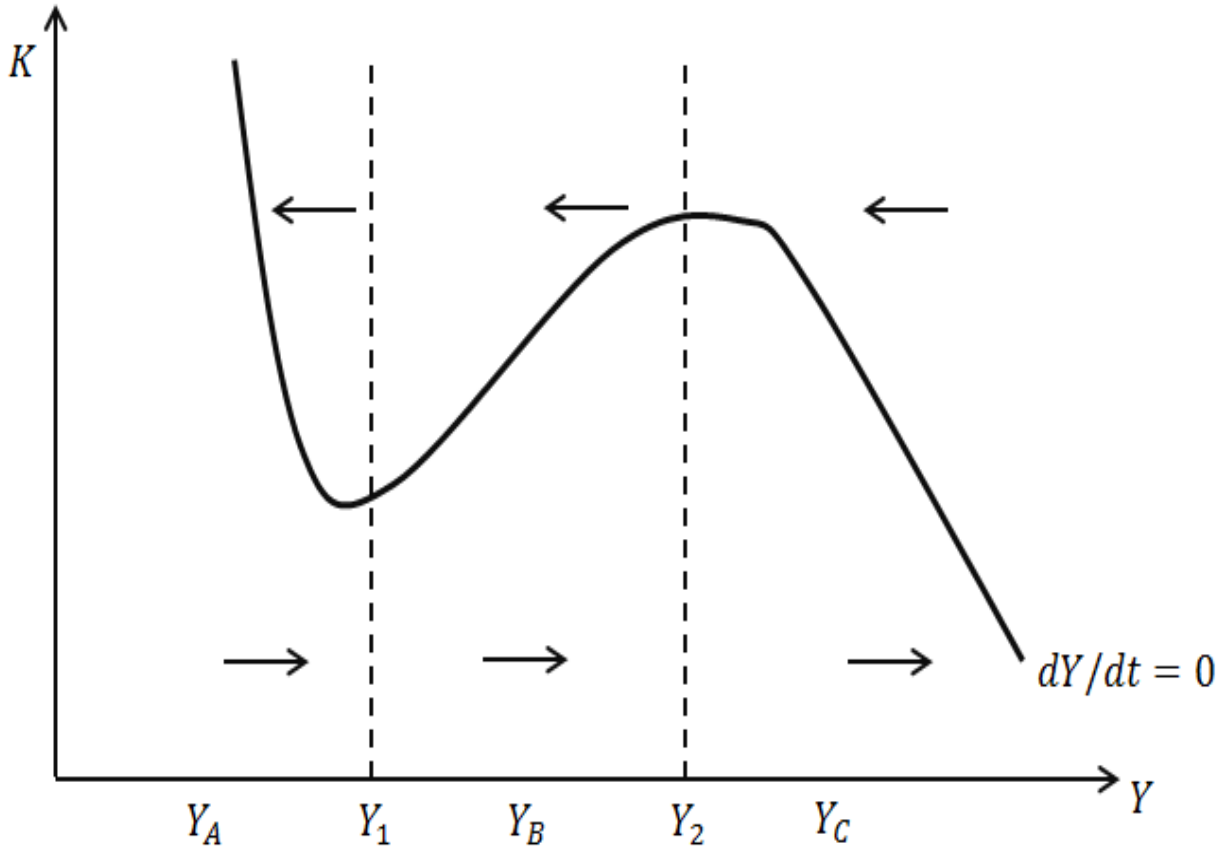
$$(I_Y - S_Y) > 0$$

لذلك:

$$dK/dY \Big|_{Y > 0}$$

أي ان الميل المتماثل الخطي يكون موجبا وهو بالضبط ما يوضحه الشكل البياني الآتي:

الشكل (11-2): منحنى تماثل عند ميل $dY/dt=0$.



Source: <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/kaldecyc.html> le 30/04/2016
15:15.

وللوصول إلى الهدف النهائي نحتاج إلى تماثل الميل isokine $(dK/dt=0)$ على ما يأتي :

$$dK/dt=I(Y,K)$$

وبالتالي في الحالة المستقرة فإن:

$$dK/dt=0=I(Y,K)$$

والميل يكون:

$$dK/dY|_{K} = -I_Y/I_K > 0$$

وكما أن:

$$I_Y < 0$$

و

$$I_K > 0$$

لذلك:

$$dk/dt = 0$$

لها ميل موجب، ولكن هدفنا هو ليس الميل المتماثل الخطي بل غير الخطي أي الحركي (the off-isokine dynamic)

$$d(dK/dt)/dY = I_Y > 0$$

وأن اتجاه الخطوط الأفقية رسمت بصيغة أن:

$$dK/dt = 0$$

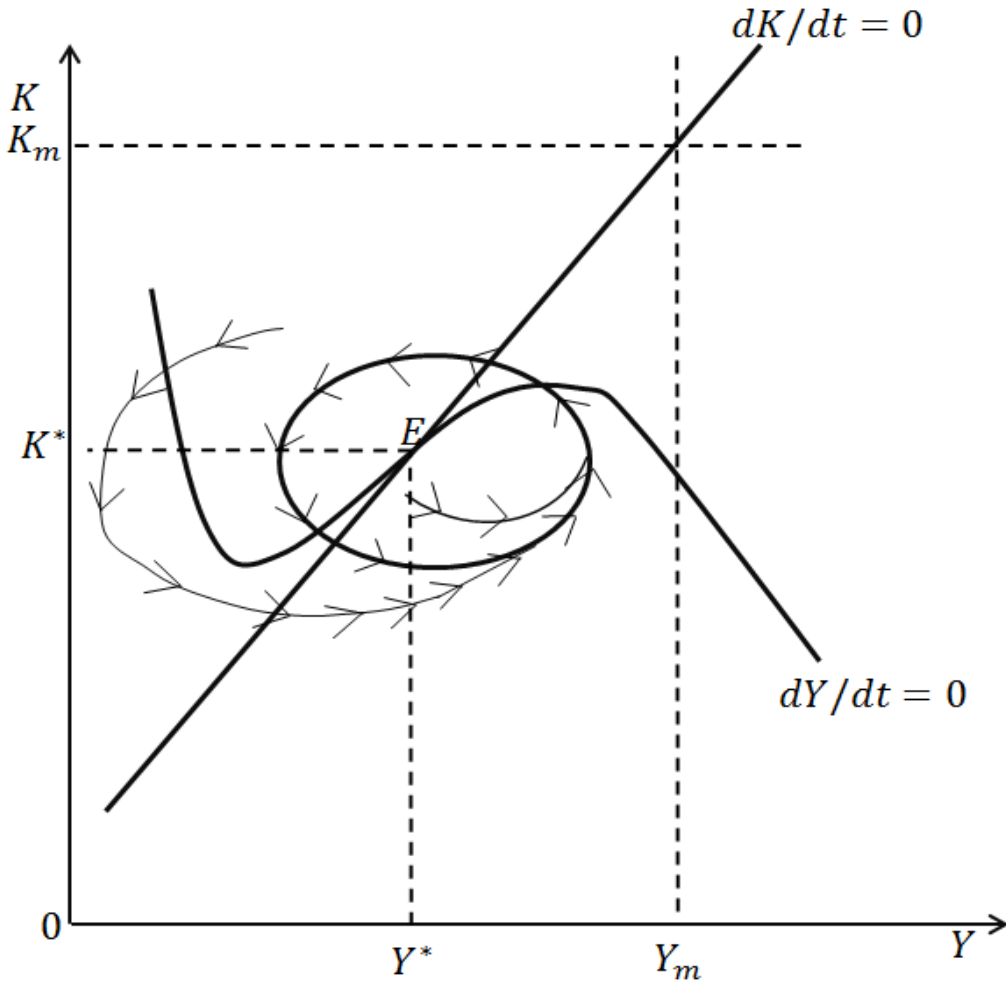
و أن على يسار التماثل الحركي تكون $dk/dt < 0$ أي أن ينخفض رأس المال، بينما على اليمين

$dk/dt > 0$ أي يرتفع رأس المال. يحدث التوازن الكلي في النقطة (E) K^* و Y^* عند

$$dk/dt = dy/dt = 0$$

ونحصل على الشكل الآتي:

الشكل (2-12): منحنيات دورة كالدور الاقتصادية.



Source: <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/kaldcyc.html> le 30/04/2016 15:15.

نلاحظ أن الأثر "The Trace" إيجابي حول النقطة E و النظام ككل "مستقر"، فعندما نرسم "شكل دائري" حول الرسم البياني بفرض الحدود العليا K_m و Y_m كما هو موضح في الشكل (2-12)، فإن اتجاهات الخطوط الأفقية حول الصندوق (box) و أي مسار منحني يدخل الصندوق فإنه لن يغادره. في الواقع، من الحدود البعيدة، يبدو تقريبا كما لو أننا نتحرك نحو التوازن الكلي (Y^*, K^*) . وهكذا، في حين أن التوازن (Y^*, K^*) غير مستقر محليا، ما زلنا محصورين داخل هذا "المربع".

في الواقع، هذه الشروط الثلاثة " الجذور المعقدة complex roots ، والتوازن غير المستقر locally unstable equilibrium موضعياً، و مربع الحصر confining box " كل ما هو ضروري لنظرية بنديكسون Bendixson Theorem¹ لوجود ديناميكية" لدورة اقتصادية محدودة ". وتظهر هذه الدورة على شكل دائرة سوداء سميكة في الشكل (2-12) تدور حول نقطة التوازن. أي المسار يبدأ داخل الدائرة التي تم إنشاؤها سوف تكون متفجرة والانتقال نحو دورة أخرى. وعلى النقيض من ذلك، فإن أي مسار يبدأ خارج الدائرة سوف يتضاءل ويتحرك نحوه، كما هو مبين في الأسهم الاتجاهية على الدورة.

ومن حيث الجوهر، فإن جميع المسارات "مستقرة"، ولكننا لا نتحدث عن مسار مستقر نحو نقطة (مثل التوازن)، بل هي مسار ثابت نحو مسار آخر، أي حدود الدورة. هذا هو نسخة من الدورة الاقتصادية لكالدور.

2- معجل غودوين الغير الخطي Goodwin's Non-Linear Accelerator :

قدم ريتشارد غودوين Richard Goodwin (1951) أحد النماذج الرسمية وغير الخطية للدورة، في نموذج مشابه لروح نموذج مسرع المضاعف هارود-هيكس the Harrod-Hicks multiplier-accelerator model، ولكنه يختلف تماماً في الهيكل. وكان الاختلاف الرئيسي هو أن مسرع غودوين كان غير خطياً، مما مكّنه من الحصول على دورات بدون صدمات (shocks). كانت مقالة غودوين لعام 1951 أكثر تمثيلاً وتوضيحاً للأهمية اللاخطية للدورات الاقتصادية.

تفسير المسرع غير الخطي non-linear accelerator يتعلق بمشكلة مألوفة في نظرية الاستثمار: وهي كيفية التوفيق بين قرارات الاستثمار (التدفق flow) وقرارات رأس المال (الأشهر stock). وإذا اختارت الشركات تحقيق رأس المال الأمثل، فإن صافي تدفقات الاستثمار هو صفر. وهكذا، حسب فريدريش هايك Friedrich Hayek (1941) و أبا ليرنر Abba Lerner (1944) وغيرهم، لكي يكون الاستثمار الإيجابي، لا بد من تأخير حركة من كمية معينة من رأس المال إلى الأسهم الرأسمالية المثلى عن طريق تكاليف التكيف الهامشية الداخلية أو الخارجية للاستثمار marginal adjustment costs to investment. واستندت حجة غودوين جزئياً على القدرة المحدودة وارتفاع أسعار السلع الرأسمالية المعروضة. سنأخذ نسخة مبسطة من نموذج غودوين لتوضيح كيفية حصوله على الدورات:

$$K^* = v_y$$

¹ the Poincaré–Bendixson theorem

<http://www.di.univr.it/documenti/OccorrenzaIn/matdid/matdid106054.pdf> le 20/05/2016 14:20.

و (v) هي نسبة أمثلية الإنتاج-رأس المال (some optimal capital-output ratio)، أما الاستثمار

الصافي فهو:

$$dK/dt = I - \delta$$

"I": الاستثمار الاجمالي

وتشير (δ) إلى الكساد ولكن غودوين يعمق مفهومها إلى العزوف عن الاستثمار disinvestment rate.

وقد أدخل غودوين Goodwin متغير طاقة صناعة السلع الرأسمالية (I_M) ووفقا لذلك فإن قرار الاستثمار الصافي

يكون:

$$(I_M - \delta) \text{ إذا كان } (K < K^*)$$

و

$$(dk/dt = 0) \text{ إذا كان } (K = K^*)$$

و

$$(-\delta) \text{ ستكون سالبة إذا كان } (K > K^*)$$

الآن، رأس المال المطلوب هو رأس المال:

$$K^* = vY$$

ويتطلب ذلك توازن سوق السلع:

$$Y = C + dK/dt$$

أين:

$$C = c_0 + cY$$

وهكذا قد دمج غودوين Goodwin بين معادلة تحديد الأصل الرأسمالي كنسبة من الإنتاج (K* = v_y) وتوازن

سوق السلع مع دالة الاستهلاك الخطية ليصل إلى معادلة لاخطية يتم من خلالها الحصول على دورات اقتصادية:

فإذا كانت $K < K^*$ فإن:

$$K^* = vc_0/(1-c) + [I_M - \delta]v/(1-b)$$

أما إذا كانت $K = K^*$ فإن:

$$K^* = vc_0/(1-c)$$

أما إذا كانت $K > K^*$ فإن:

$$K^* = vc_0/(1-c) + (-\delta)v/(1-b)$$

من أجل التبسيط، نسمي $\theta = vc_0/(1-c)$ بحيث:

إذا:

$$K^* = \theta + (I_M - \delta)\theta \quad \text{إذن } K < K^*$$

إذا:

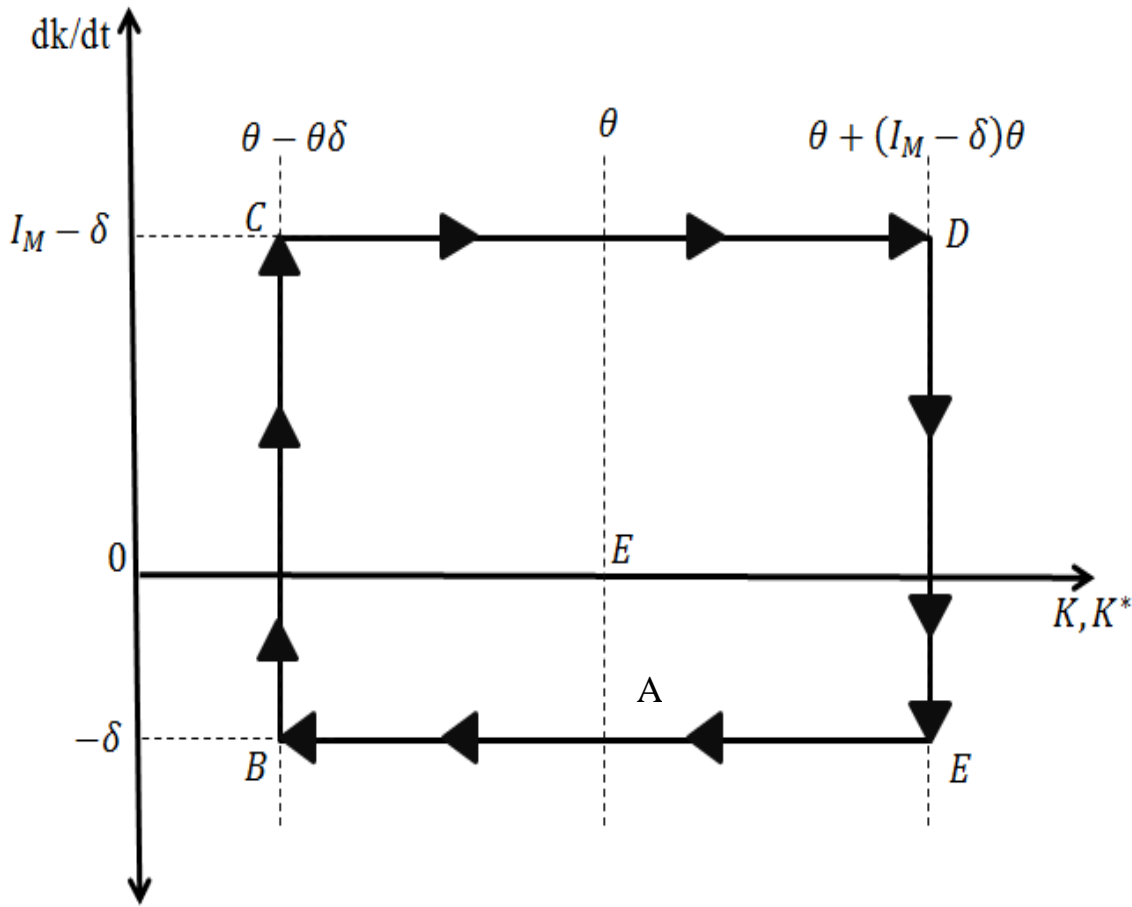
$$K^* = \theta \quad \text{، ثم } K = K^*$$

وأخيرا إذا:

$$K^* = \theta - \delta\theta \quad \text{، إذن } K > K^*$$

يمكن ملاحظة "ديناميكيات النموذج" كما يوضحه الشكل البياني الآتي:

شكل (2-13): منحنيات رأس المال والاستثمار.



Source: <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/goodw1.html> le 15/04/2016 18:36.

لنفترض أننا نبدأ من نقطة التوازن $K = K^*$. ثم $K^* = \theta$ و $dK/dt = 0$ وبالتالي نحن في النقطة E في الشكل (2-13). لنفترض الآن أنه يتم الانزياح قليلاً صعوداً $K > K^*$. من ثم على الفور $dK/dt = -\delta$ ورأس المال المطلوب K^* ينتقل مخصوصاً من $K^* = \theta$ إلى مبلغ منخفض $K^* = \theta - \delta\theta$. وهكذا إذا انتقلنا من النقطة E إلى النقطة A. من الواضح أن K لم يتغير، ثم سيكون الآن أعلى بكثير من K^* حيث أن رأس المال المطلوب هو أقل بكثير. وبالتالي فإن رأس المال سوف ينخفض (أبطأ قليلاً) حتى يصل إلى المبلغ المطلوب، أي حتى $K = \theta - \delta\theta$. وهكذا فإننا نتحرك الآن ببطء من النقطة A إلى النقطة B.

مرة أخرى في النقطة B، $K = K^*$ ، وبالتالي انتقال رأس المال المطلوب بشكل متقطع مرة أخرى لـ $K^* = \theta$. وعند $\delta\theta = \theta - K$ ، من الواضح أن $K < K^*$. لكن إذا كان $K < K^*$ ، فإننا نعلم أن مخزون رأس المال الأمثل ليس θ ، في الحقيقة أكثر من ذلك بل:

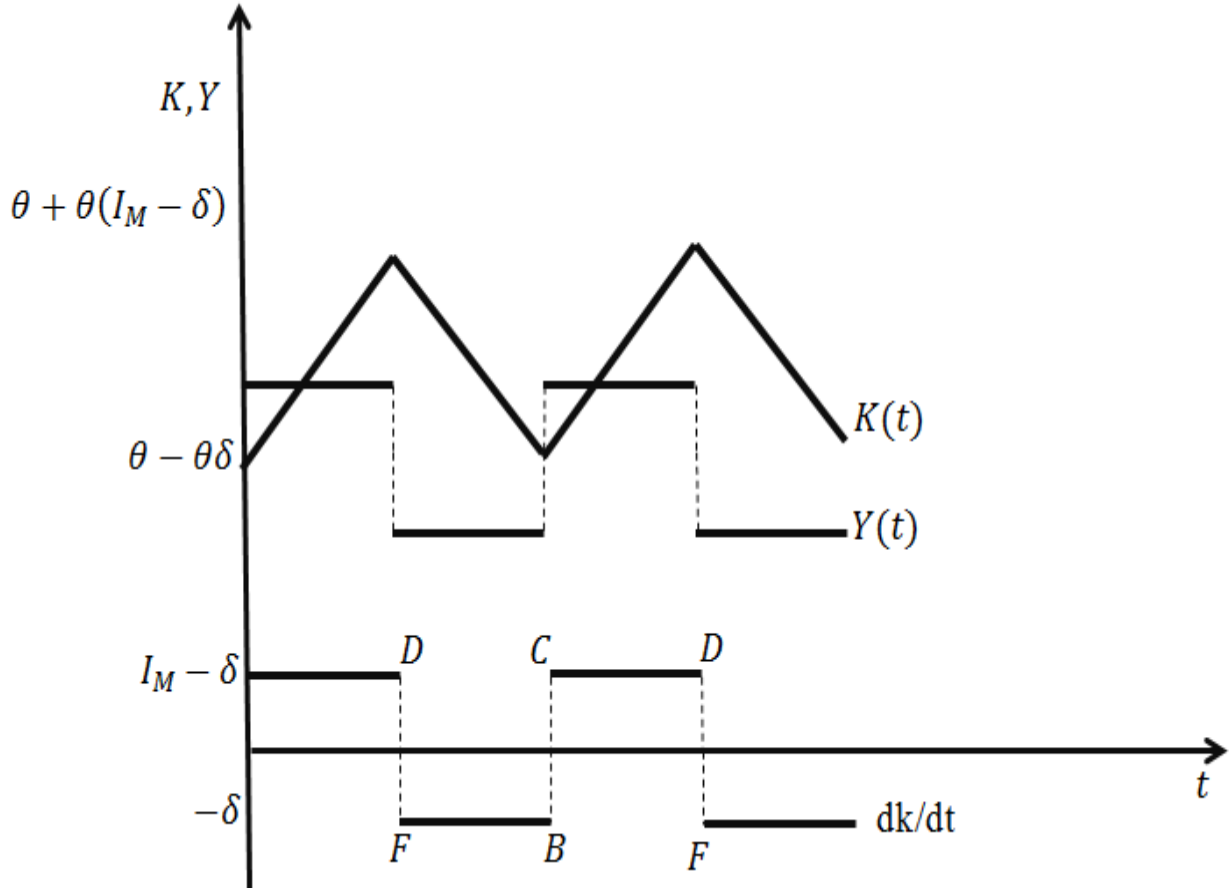
$$dK/dt = I_M - \delta\theta + K^* \theta$$

، وبالتالي فإنها تقفز من النقطة B إلى النقطة C في الشكل (2-13). ون النقطة C تنزلق نحو D.

ومع ذلك، بمجرد الوصول إلى النقطة D، ثم $K = K^*$ مرة أخرى، فإن رأس المال المطلوب يتحول بشكل غير متوقع إلى $K^* = \theta$ ، حتى الآن رأس المال الفعلي $\theta(I_M - \delta) + K$ ، هو أكثر من اللازم و $K > K^*$. ومع ذلك إذا كان $K > K^*$ ، ثم نتحول إلى حد أبعد من $\delta\theta - K^*$ ، وبالتالي يتعين على الشركات أن تعود مرة أخرى إلى المرحلة السابقة. وهكذا فإنهم يقومون بالتخلص بأسرع وقت ممكن أي $dK/dt = -\delta$ ، وبالتالي فإن الانتقال من النقطة D إلى النقطة F و (ببطء أكبر) تعود إلى النقطة B. ثم تستمر العملية مرة أخرى عند النقطة B، $K = K^*$ وبالتالي تكون هناك خطوتين في انتقال K^* إلى النقطة C، نلاحظ أن ديناميكيات الاقتصاد الناتجة المبينين في الشكل (2-13) تظهر بعد فترة في الشكل (2-14).

وهكذا أوضحها غودوين في الشكل البياني الآتي:

شكل (2-14): منحنيات الدورة لدى غودوين.



Source: <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/goodw1.html> le 15/04/2016 18:36.

تتوافق النقاط (B، C، D، F) في الشكل (2-14) مع النقاط في المربع السابق في الشكل (2-13). ومن الواضح أن الاستثمار dK/dt لديه نمط متقطع. غير أن مسار رأس المال، $K(t)$ يتحرك ببطء أكبر كما ذكر سابقاً، بين قيم $\theta - \delta\theta$ و $\theta + (I_M - \delta)\theta$. ومن الواضح أن هذا المعجل الخطي المبسط هو linear accelerator مجرد حالة خاصة ومتطرفة من التسرعات غير الخطية الأكثر عمومية كما يقترح غودوين (1951).

3- نموذج غودوين للصراع الطبقي Goodwin's Class Struggle Model :

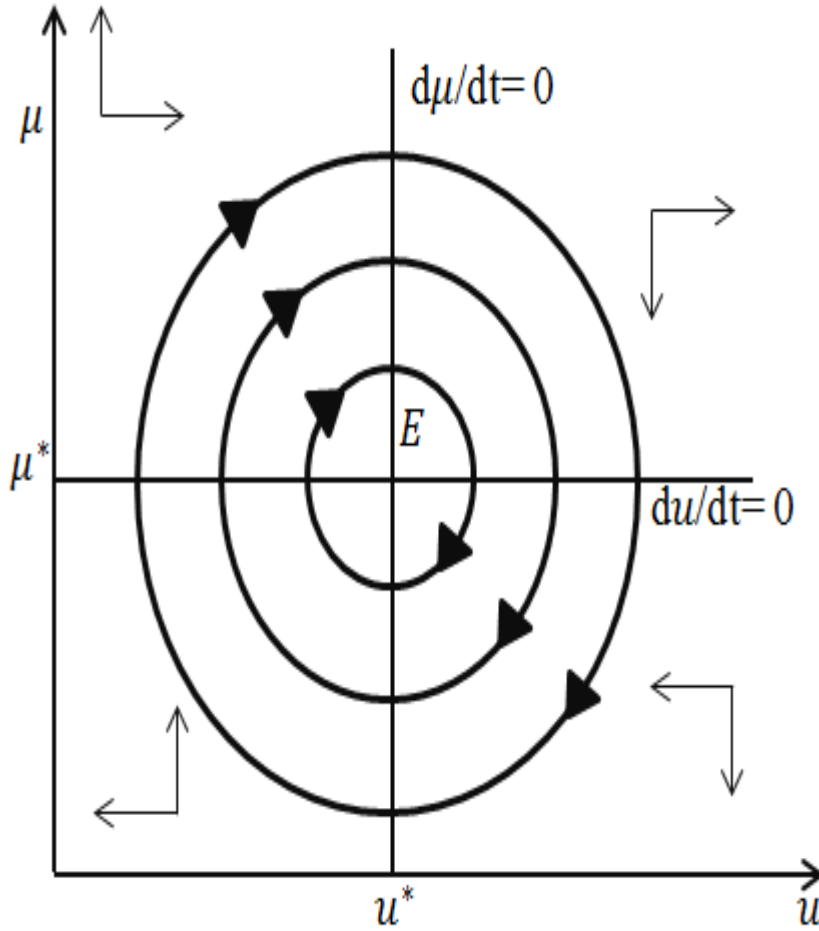
كانت السمات الرئيسية لمعظم أعمال كاليكي Kalecki هو توزيع الدخل والسلوك المختلف الذي تحدده الدوافع المختلفة لمختلف الفئات التي لها دخل (وخاصة العمال والرأسماليون). حيث اعتمد ريتشارد غودوين (1967) على هذا التقليد الماركسي - الكينزي لصياغة نموذج غير خطي للدورة الاقتصادية على أساس "الصراع الطبقي class struggle" عبر معادلات لوتكا-فولتيرا¹ the Lotka-Volterra equations المستخدمة في سيناريوهات بيولوجية "المفترس والفريسة the predator-prey equations". حاول نموذج غودوين إظهار العلاقة الدورية بين العمالة وحصص الأجور في الاقتصاد.

إن السمات الأساسية لنموذج غودوين (1967) يمكن ذكرها ببساطة: ارتفاع في نسبة العمالة يولد تضخم في الأجور الذي يمكن بدوره أن يزيد من حصة أجور العاملين في عملية الإنتاج، مما سيؤدي إلى تقليل أرباح الرأسماليين، والحد من الاستثمار والإنتاج في المستقبل. وهذا الانخفاض في الإنتاج سيؤدي بدوره إلى خفض الطلب على العمالة والعمالة، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض التضخم أو حتى الانكماش في الأجور، وبالتالي تقليل حصة أجور العمال. ولكن مع تراجع نصيب العمال من الأجور، فإن الأرباح تزداد مع الاستثمار. وسيؤدي ذلك إلى زيادة فرص العمل وبالتالي تحسين القدرة التفاوضية للعمال وبالتالي زيادة حصة الأجور في الناتج ثم يتكرر نفس الأمر لتتشكل دورات. ومن أجل قياس جيد، يضيف غودوين مكونات النمو الخارجية وهي نمو عرض العمالة ونمو الإنتاجية. كما هو موضح في الشكل الآتي:

¹تبيّن معادلات لوتكا-فولتيرا Lotka-Volterra أن الحيوانات المفترسة تزداد أعدادها بعد ازدياد أعداد الفرائس وتقل أعدادها بعد أن تقل أعداد الفرائس. للمزيد من الاطلاع:

<http://www.math.harvard.edu/library/sternberg/slides/11809LV.pdf> le 05/06/2016 18:20.

شكل (2-15): الديناميكيات الدوارة في حصة الأجور والتشغيل
Vortex Dynamics in Wage Share and Employment



Source: <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/goodw2.html> le 06/08/2016 23:20.

وبدا غودوين الإعداد الأساسي لنظريته بفتتين من مستهلكي الدخل هما: "العمال الذين يتقاضون أجرا، والرأسماليين الذين يحققون أرباحا"، وينقسم الناتج Y بينهما، بحيث يمثل wL فاتورة الأجور (حيث w هو الأجر و L مقدار العمالة المستخدمة). و $P = Y - wL$ هي إجمالي الأرباح.

وبالتالي فإن wL/Y حصة الأجور.

كما أن P/Y هي حصة الأرباح.

$$wL/Y + P/Y = 1$$

لهذا السبب نجد أن:

نكتب $\lambda = Y/L$

فيمكننا إعادة كتابة حصة الأجور: w/λ

في حين أن حصة الأرباح هي: $1-w/\lambda$

يمكننا أن نفترض أن الرأسماليين يحتفظون بجميع دخلهم في حين يستهلك العمال كل دخلهم. وبالتالي، فإن مجموع المدخرات هو:

$$S = P = (1-w/\lambda) Y$$

يتم استثمار جميع المدخرات، لذلك:

$$dK/dt = S = (1-w/\lambda) Y$$

وبالتالي فإن معدل نمو رأس المال هو:

$$g_K = (dK/dt)/K = (1-w/\lambda) (Y/K)$$

أو نسمي $v = K / Y$ ، إذن نسبة رأس المال - الناتج capital-output ratio :

$$g_K = (1-w/\lambda) /v$$

بما أن $\lambda = Y/L$ ، فإن التوظيف هو $L = Y/\lambda$ ، لنضع إنتاجية العمل تنمو بمعدل θ

وبالتالي:

$$\lambda = \lambda_0 e^{\theta t}$$

$$Y/L = \lambda$$

وهكذا بما أن:

إذن:

$$g_Y - g_L = (dK/dt)/dK - (dL/dt)/L = \theta$$

نتحصل على:

$$g_L = g_K - \theta$$

أو استبدال لـ g_K :

$$g_L = (1-w/\lambda)/v - \theta$$

لندع N يمثل المعروض من العمال، و n يمثل نسبة الزيادة في المعدل الطبيعي، لذلك:

، وهكذا تصبح $g_N = n$ ، وبالتالي فإن معدل العمالة يساوي $\mu = L/N$ ، لذلك النمو هو :

$$g_\mu = (d\mu/dt)/\mu = g_L - g_N$$

أو

$$g_\mu = (1-w/\lambda)/v - \theta - n$$

بإعادة تنظيم المعادلة السابقة ولنسمي $u = w/\lambda$:

$$g_\mu = (1 - u)/v - (\theta + n)$$

g_μ هو نمو معدل العمالة، و بما أن $u = w/\lambda$ ، إذن:

$$g_u = g_w - g_\lambda$$

يعكس g_μ نمو حصة العمالة. يفترض غودوين علاقة ضمنية بين منحني فيليبس ونمو الأجور، مع

$$g_w = | | f(\mu) \text{ where } | | f_\mu > 0$$

حيث يزيد معدل العمالة من نمو الأجور. إذا الخطية (أو تقريب ذلك عن طريق وظيفة خطية)، ثم يمكننا كتابة هذه

العلاقة بمعادلة خطية لمنحني فيليبس كما يلي:

$$g_w = -\alpha + \beta \mu \text{ (أين } \alpha, \beta > 0 \text{)}. \text{ ونسمي } g_\lambda = \theta \text{ ، ثم نكتب } g_u \text{ في معادلتنا:}$$

$$g_u = [-\alpha + \beta \mu] - \theta$$

وبالتالي يمكننا إنشاء معادلتين تفاضليتين من g_μ و g_u ، مما يعكس النمو في التشغيل (العمالة) وحصة الأجور على

الترتيب:

$$d\mu/dt = [1/v - (\theta + n) - u/v]\mu$$

$$du/dt = [- (\alpha + \theta) + \beta\mu]u$$

والتي تمثل معادلات "لوتكا فولتيرا"¹ Lotka–Volterra equations " حيث تتميز معادلات لوتكا-فولتيرا بديناميكية دائرية كما يتضح في الشكل السابق.

بالرغم من الأفكار المختلفة بين المدارس الاقتصادية حول نشوء الدورات الاقتصادية، إلا أنها تقاربت فيما بينها في ثلاث نقاط رئيسية هي²:

- اعتبار عدم الاستقرار في مستويات الإنتاج بأنه انحرافات مؤقتة عن قيمتها الاتجاهية التي يحددها معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، من خلال التطور التقني والتكنولوجي.
- اعتبار التقلبات الدورية أمرا غير مرغوب فيه خاصة من الناحية الاجتماعية، لما يؤدي من تراجع في الرفاه العام. ولذلك يجب استخدام أدوات السياسة الاقتصادية لمعالجة هذه الاختلالات، مع اعتبار المتغيرات النقدية من العناصر الهامة في تفسير الدورات الاقتصادية، إذ مثلت هذه الآراء محور الاتفاق بين كل من المدرسة الكينزية، النقدية والكلاسيكية الحديثة.

المبحث الثالث: الأزمات الاقتصادية العالمية والحل الإسلامي.

أظهرت بعض الدول الإسلامية نوع من المقاومة إزاء الأزمة المالية العالمية الأخيرة لعام 2008، كالبحرين، ماليزيا، باكستان والإمارات العربية المتحدة. وحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي فإن البنوك الإسلامية عبر العالم أجمع كانت أكثر فعالية في التصدي للأزمة المالية من غيرها من البنوك. وهذا ما يدل على نجاعة البنوك الإسلامية والنظام الاقتصادي الإسلامي بشكل عام³.

لذلك سنقوم بطرح بشكل موجز أهم مميزات النظام المالي الإسلامي وسياسات الاقتصاد التقليدي المتبعة لمعالجة الدورات الاقتصادية ثم نذكر مبادئ الاقتصاد الإسلامي ومساهمة النظام المالي الإسلامي في التخفيف من شدة الأزمات المالية التي تتسم بالدورية.

¹ للمزيد من المعلومات حول معادلات لوتكا فولتيرا: <http://mathworld.wolfram.com/Lotka-VolterraEquations.html>
² أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومنهاج السياسة الاقتصادية، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 347.

³ Moazzam Farooq and Sajjad Zaheer, **Are Islamic Banks More Resilient during Financial Panics?**, IMF Working Paper, February 2015.

المطلب الأول: أساليب التمويل في النظام المالي الإسلامي.

قبل ذكر أساليب التمويل الإسلامية سنتطرق أولاً إلى مفهوم النظام الإسلامي وأهم خصائصه:

1- تعريف النظام المالي الإسلامي:

هو مجموعة من الأحكام الشرعية الإسلامية التي تختص بالأموال وكيفية الحصول عليها والتصرف فيها. بمعنى الأحكام التي تخص المالية العامة (جباية الإيرادات وطريقة إنفاقها)¹.

2- خصائص النظام المالي الإسلامي:²

- الشرعية: هو شرع رباني يحتكم إلى الدين الإسلامي، ويعتمد على النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، وإجماع العلماء في أصوله وأحكامه.
- الشمولية: تعالج أحكام النظام المالي المستمدة من الدين وتلي كل جوانب الحياة الإنسانية، الدينية، المادية، الاقتصادية والاجتماعية.
- الاستقرار والانضباطية: أصول هذا العلم ثابتة لا تتغير، حيث تتميز المالية العامة الإسلامية بطابع الاستقرار.
- الاستقلالية: استقلالية النظام المالي الإسلامي في هياكل موارده وانفاقه وميزانيته. كما يختلف أيضاً في تعدد الموارد، وتنظيم الضرائب على أساس مفهوم الاستطاعة.

3- أساليب التمويل الإسلامي:

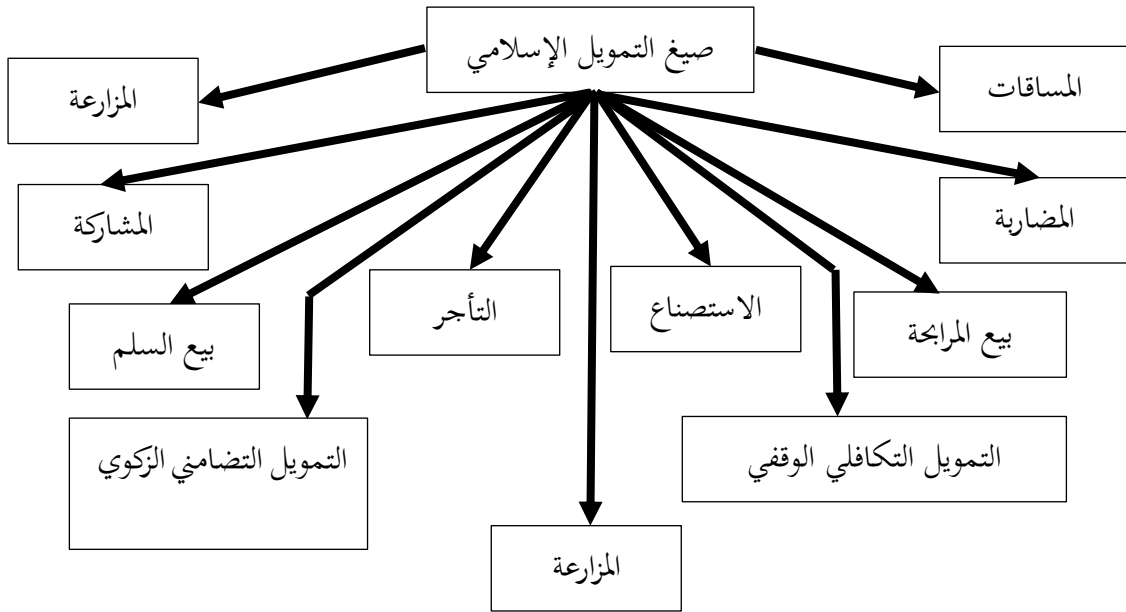
يقوم التمويل الإسلامي على صيغ متنوعة من أهمها³:

1. التمويل التشاركي: يشمل المشاركة والمضاربة:
 - المضاربة: تجمع بين عنصرى الإنتاج (العمل، ورأس المال) في عملية استثمارية، تحقق فيها مصلحة كل من أصحاب المال والعمال.
 - المشاركة: يساهم كل طرف بنسبة من رأس المال، وتتطلب وجود طرف يملك المال وطرف الثاني يملك المال والجهد أو الجهد فقط، وكل واحد منهما يتحمل جزءاً من الخسارة على قدر نسبة مساهمته.
2. التمويل التجاري: يشمل بيع المراجعة وبيع السلم:

¹ الكفراوي عوف محمد، النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2، 2003.
² غازي عناية، المالية والتشريع الضريبي، دار البيارق، الأردن، 1998.
³ محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، دون سنة النشر، ص 14.

- بيع المراجعة: تمثل عملية بيع السلعة بثمان التكلفة مع إضافة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري.
 - بيع السلم: يتمكن البائع بموجبه من الحصول على التمويل الازم، فهو يبيع آجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.
3. التمويل التقاولي والتأجري: يشمل الاستصناع والتأجر:
- الاستصناع: يتم بموجبه صنع السلع بأوصاف متفق عليها بمواد من عند الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغاً معيناً سواء عند بداية العقد أو خلال فترات معينة أثناء أداء الصانع للعمل.
 - التأجر: يركز التأجر على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصول والمعدات المطلوبة من المستأجر لمدة محددة مقابل إيجار دوري.
4. التمويل الزراعي: يشمل صيغ الاستثمار الزراعية ومنها:
- المزارعة: هي تقديم عنصر الأرض والبذور من المالك للمزارع ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض (الإنتاج) وفق نسبة معينة لكل منهما.
 - المساقاة: هي تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة من المالك إلى العامل ليقوم باستغلالها وتنميتها "الري أو السقي والرعاية" على أساس أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بنسبة متفق عليها.
 - المغارسة: هي تقديم الأرض من المالك إلى طرف ثان ليقوم بغرسها بالأشجار، حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.
5. التمويل التكافلي والتضامني: يشمل:
- التمويل التكافلي الوقفي: يعني تحويل نسبة من المداخيل والثروات إلى موارد تكافلية دائمة، تخصص منافعتها لتلبية حاجات فئات من المجتمع.
 - التمويل التضامني الزكوي: نقصد به التعبئة الإجبارية للموارد الزكوية التضامنية، لتأمين السلع والخدمات والرعاية الاجتماعية للفقراء.
- والشكل الموالي يلخص أساليب التمويل الاسلامي:

الشكل (2-16): أساليب التمويل الإسلامي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

المطلب الثاني: المقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي التقليدي.

يمكن التمييز بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي التقليدي من خلال الجدول الآتي:

الجدول (2-2): المقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي التقليدي.

النظام الاقتصادي الإسلامي	النظام الاقتصادي التقليدي
<p>➤ يتمركز على بيت المال الذي تشرف عليه الدولة، والذي مهمته رعاية جميع المسلمين، والنظام الإسلامي يبيح إنشاء المصارف على أن تكون جميع أعمالها خاضعة للشرع الإسلامي.</p>	<p>➤ يتمركز على البنوك التي تتعامل بالربا، وتتعامل هذه البنوك بأعمال مصرفية كثيرة، منها ما هي حلال وأخرى حرام.</p>
<p>➤ معظم دخله من الزكاة ومقدارها 2.5 بالمئة، وكلما تيسر للإنسان الحصول على المال مثل الغنائم والركاز ارتفعت نسبة الزكاة فيها، ومن مصادره أموال العشر والخراج والجزية والفقء والعشور والوقف أيضا،</p>	<p>➤ معظم دخله من الضرائب المفروضة على مكتسبات الناس، قد تفوق الثلاثين بالمئة في بعض الأحيان، فهذا بمثابة أن يدفع الرجل للدولة رواتبه لثلاثة أشهر من كل عام.</p>

<p>ويجمع بيت المال أموالاً أخرى مثل الثروة الحيوانية، الزراعية، لمواساة الفقراء والمساكين وكفالة الأيتام والعجزة والأرامل.</p>	
<p>➤ يبيح التجارة على أسس عادلة وكذلك بالطرق المشروعة، مثل المشاركة، المضاربة والمراجحة، كما يشجع على المواساة بين الناس بطريق القرض الحسن والصدقات.</p>	<p>➤ يسمح بجميع أنواع التجارة، ولو كانت لأشياء لم يملكها بعد المشتري، ويبيح المتاجرة في أشياء تضر المجتمع بصفة عامة، مثل تجارة الخمر، طبع ونشر المواد الخليعة والتكسب بالمقامرة واليانصيب.</p>
<p>➤ إذا مات الرجل وزعت تركته للوارثين الذين يشملون الأبوين، الأبناء، الإخوة والأخوات وغيرهم من ذوي الأرحام، حسب كل حالة. وهكذا تتوزع الثروة ولا تبقى محتكرة.</p>	<p>➤ إذا مات الرجل ورثته زوجته أو أولاده، وله الحق أن يترك ثروته كلها أو معظمها لغير وارث أو لحيوان.</p>
<p>➤ يحرم اكتناز الذهب والفضة إلا إذا طهر المال بالزكاة، كما أنه يشجع على الإنفاق في سبيل الله، وبما أن المرء حريص على تنمية ماله، يقوم بتدويله في التجارة حتى لا تأكله الزكاة، فكأن الزكاة تشجع الناس على الاستثمار فيستفيد هو وينفع الآخرون.</p>	<p>➤ يشجع على ايداع المال لدى البنوك، حتى ينتفع البنك بأمواله بإقراضها مقابل الربا واعطاء المودعين جزءا يسيرا من هذا الربا.</p>
<p>➤ يشجع على السلوك المعتدل عند الإنفاق، بين الإسراف والتقتير، وبالاعتناء بالضرورات والحاجات.</p>	<p>➤ يشجع الناس على الإسراف والتبذير، وذلك بتزيين المغريات كتحسين المأكّل، المشرب، الركائب والأثاث، ويجعل المرء منساغا إليها لسهولة اقتنائها بواسطة بطاقات الائتمان (Credit Cards).</p>
<p>➤ يجعل المرء أمينا على المال، فهو يتصرف فيه بحذر حتى لا يقع في الحرام، ويرى أنه مأمور بمشاركة الآخرين في ماله حسب قوله عزّ وجلّ: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾¹.</p>	<p>➤ يزين للناس أن المال ما دام هو مكتسبا بأيديهم، فلهم الحق في التصرف فيه كما شاؤوا.</p>

<p>➤ يلتزم بمبدأ أن المسعر هو الله، أي ترتفع الأسعار وتنخفض حسب الطلب والعرض في السوق، ولولي الأمر الحق في ضبط السعر عند غلاء الأسعار حتى لا يتضرر الناس، ولذلك يعتبر الاحتكار جريمة في الاسلام إذا كانت هناك مجاعة.</p>	<p>➤ يعتمد على استغلال حاجات الناس، فيرفع من سعر الربا كلما كان الدائن في حاجة إلى المال، كما يرفع في أسعار البضاعة عند ما يكون الناس في حاجة إليها.</p>
<p>➤ فكرته الاقتصادية تتمثل في قوله تعالى ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾¹، فيشجع المرء على التجارة ولا يضع أمامه حواجز حتى يستطيع أن ينطلق في تجارته .</p>	<p>➤ يشجع القضاء على المتاجر الصغيرة لإفساح المجال للأسواق الكبيرة (Market Super)، فتجتمع الأموال بأيدي زمرة من الأثرياء، وليس لأصحاب المتاجر الصغيرة إلا أن يكونوا أجراء لديهم.</p>
<p>➤ العلاقة بين المالك والعامل كالأستاذ وتلميذه، ويلتزم كلا الطرفين بالأداب في المهنية، فلا ضرر ولا ضرار، مع مراعاة حقوق المواساة والأخوة والأمانة من الجانبين.</p>	<p>➤ العلاقة بين المالك والعامل علاقة مادية بحتة، فلذلك لا يتردد المالك من فصل العمال لأتفه الأسباب، وفي الجانب الآخر يبقى العامل يبحث عن عمل أفضل، فإذا وجدته تركه في أول فرصة.</p>
<p>➤ يراعي الضوابط الشرعية في الحلال والحرام، فما كان حراماً أو مضرًا للصحة والخلق لم تجز المتاجرة به.</p>	<p>➤ ليس هناك ضابط يحدد الحلال والحرام، والجائز من الممنوع، إلا في حدود ضيقة مثل التجارة في المخدرات وفي الأسلحة الفتاكة الممنوعة دولياً.</p>

المصدر: شوقي احمد دنيا، الاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ، دار الفكر الجامعي، الطبعة 1، 2013، ص 98.

وبالإضافة إلى ما سبق يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بثلاثة نماذج في الإنفاق للصالح العام:

1. اعطاء زكاة المال فريضة من الله تعالى، وقرنت بالصلاة في القرآن الكريم لعظيم أهميتها.

2. الإنفاق في سبيل الله جعل له ثواب مضاعف، حتى يشجع المسلم على المواساة.

¹ سورة الحشر، الآية: 7.

3. إنفاق كل ما زاد من المال عن حاجات المرء الضرورية، وعبر عنه القرآن بالعفو كما في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَادًّا يُلْفُونَ قُلِّ الْعَفْوُ﴾¹، ولو طبق هذا المبدأ العظيم لما بقي في الدنيا فقير أو جائع.

ويجب علينا التنويه بأن تحريم الربا ووجوب إنظار المعسر هما من المبادئ التي دعا إليها جميع الرسل والأنبياء، ولم تنفرد بهما الشريعة الإسلامية، لذا فإن هذه القيم واعتمادها في الأنظمة التشريعية والمالية تجنب حدوث أزمات مالية واقتصادية بصفة دورية مستقبلاً.

المطلب الثالث: التقلبات الاقتصادية والمشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي.

مفهوم الاقتصاد الإسلامي غير مفهوم اقتصاد السوق المتوحش والمستفرد، وليس مفهوم اقتصاد التخطيط المركزي الضاغط والمهيمن، ولكنه اقتصاد الفطرة بالأساس أي اقتصاد سوق مع توفر يد الدولة الغير الخفية ولا المخفية.

1- موقف الإسلام من المشكلة الاقتصادية:

يجب علينا في البداية تحديد موقف الإسلام من المشكلة الاقتصادية The economic problem التي يعاني منها العالم الرأسمالي قبل طرح طبيعة الحل الإسلامي للأزمات المالية والاقتصادية، خاصة إذا علمنا أن النظام الرأسمالي يبرر الأزمات الاقتصادية والمالية على أنها أزمة ناجمة عن ندرة نسبية في الموارد مقارنة بحاجات الإنسان المتزايدة والمتجددة. ويمكن توضيح هذا كما يلي:

يعتبر الاقتصاد الإسلامي موقف الأنظمة التقليدية اتجاه المشكلة الاقتصادية غير دقيق، فالاقتصاد التقليدي أعزأ سبب المشكلة الاقتصادية إلى:

- بخل الطبيعة، وهذا ما أكدته نظرية مالتوس (Malthus) في السكان في كتاب نشره لأول مرة عام 1798 بصفة مجهولة دون ذكر اسم الكاتب، ويحمل عنوان "مقالة حول مبدأ السكان An Essay on the Principle of Population"، انطلاقاً أن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية بينما ازدياد المحاصيل الزراعية وكميات الغذاء المتوفرة للاستهلاك بمتتالية حسابية، وأن الفجوة بين الاثنين تتزايد مع مرور الزمن. ويمكن الحل بوضع قيود أخلاقية للتحكم في وتيرة تكاثر أعداد السكان بما يتوافق قدرته على إنتاج الغذاء².

¹ سورة البقرة، الآية: 219.
² حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1995، ص ص72-75.

- اعتبر الفكر الماركسي، التناقض بين قوى الإنتاج (ذات طابع اجتماعي)، وبين علاقات الإنتاج (ذات طابع خاص من خلال الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج)، جوهر المشكلة الاقتصادية. وقد ركز هذا الفكر على محاربة الملكية الفردية وإلغاء قانون الوراثة بين الأفراد ويركز الفكر على المادة وكيفية تحسين الإنتاج.
- يمثل التمويل التقليدي عقبة أمام الاستثمار الحقيقي، كما أكد على ذلك كينز Keynes، الذي يفاضل بين تكلفة التمويل المتمثلة في سعر الفائدة، والكفاءة الحدية للاستثمار (الربح الذي يتوقع الحصول عليه)، وعندما لا يوجد فرق كافٍ بين الكفاءة الحدية للاستثمار وسعر الفائدة، فإن مالك رأس المال لن يستثمر في المشروع، ونتيجة لذلك أصبحت الفائدة قيدها مؤسسياً مسبقاً على الاستثمار الحقيقي.
- يتسبب التمويل التقليدي في الدورات الاقتصادية، فقد أشار ويكسل¹ Wicksell إلى أن الاختلاف بين معدل الفائدة الطبيعي ومعدل الفائدة النقدي، ودوره في إحداث الدورات الاقتصادية، كما أشار فريدمان Friedman إلى المتغير النقدي ودور الاضطراب في تدفقه في تفسير الأزمات الاقتصادية، وما يعنيه ذلك من تراجع لفرص النمو.

لقد طرح الإسلام لحل المشكلة الاقتصادية أمرين أساسيين هما: الإنسان نفسه من ناحية، والنظرة الشاملة للموارد من ناحية أخرى². حيث يطرح محمد شوقي الفنجري³ حلاً للمشكلة الاقتصادية بقوله: "إننا لا نقول مع الاشتراكيين: إن أساس الخروج من المشكلة هو الدولة، ولا مع الرأسماليين بأن أساس الخروج من هذه المشكلة هم الأفراد، والجهود الذاتية، ولكننا نقول بما يقره الإسلام من ضرورة التعاون بين الدولة والأفراد، وأن لكل منهما مجاله، بحيث يكمل كل منهما الآخر"⁴.

المطلب الرابع: معالجة الدورات الاقتصادية في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي.

بعد الأزمات الاقتصادية العديدة التي شهدتها العالم وبعد الأزمة المالية الأخيرة في 2008 والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى باقي دول العالم، كانت لها آثار كبيرة أهمها إفلاس العديد من البنوك، ارتفاع معدلات البطالة، وكذا إفلاس المؤسسات الإنتاجية، مما دفع الدول إلى التدخل لمساعدة الشركات الخروج من مرحلة الركود الاقتصادي. وقد أرينا اهتمام بعض الدول الأجنبية بالبنوك الإسلامية ومدى إمكانية اعتمادها في نظامهم الاقتصادي. حيث تبين أخيراً للعالم نجاعة البنوك الإسلامية وإمكانية اعتمادها كبنوك ناجحة، وذلك بعد النجاح

للمزيد من الاطلاع:

https://mises.org/system/tdf/Interest%20and%20Prices_2.pdf?file=1&type=document

² عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة (63)، الكويت، مارس، 1983، ص 19.

³ محمد شوقي الفنجري: مصري الجنسية وكيل مجلس الدولة الأسبق وأستاذ الاقتصاد الإسلامي ورئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية وعضو مجمع البحوث الإسلامية والمجالس القومية المتخصصة والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

⁴ محمد شوقي الفنجري، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، وزارة الأوقاف، ص 62.

الكبير الذي حققته هذه البنوك في التصدي للأزمة المالية العالمية. السبب الرئيسي لنجاح هذه البنوك هو أحكام الشريعة الإسلامية التي منعتها من إقراض الأموال الوهمية حيث أنها لا تعطي من الأصول المادية إلا ما تملكه فعلا.

1- معالجة الدورات الاقتصادية في الاقتصاد التقليدي:

يركز الاقتصاديون على مجموعتين رئيسيتين من الاستراتيجيات لمواجهة الدورات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي هما:

• الاستراتيجية النشطة Active Strategy:

تستخدم مزيج من السياسات النقدية والمالية The Monetary-Fiscal Policy Mix ، يوجه البنك المركزي أدواته التقليدية (السوق المفتوحة، وسعر الخصم والاحتياطي القانوني) في فترات الركود لزيادة عرض النقود وفي آن واحد تقوم السلطات المالية بتخفيض الضرائب من جانب وزيادة الانفاق الحكومي من جانب آخر، بهدف استقرار الطلب الاجمالي قريبا من مستوى الناتج عند التشغيل الكامل.

• الاستراتيجية غير النشطة Inactive strategy:

تعتبر آلية التعديل الذاتي للاقتصاد ستكون كفيلة بتجنب التقلبات الدورية. وتبنى هذه الاستراتيجية على قاعدة النمو النقدي (الثابت) لفريدمان Friedman، والتي تنص على ان زيادة عرض النقود بأقل من معدل نمو الناتج الحقيقي يعني تقلص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي وبالتالي فان السياسة النقدية ستعمل على خفض معدلات التضخم، وبالمقابل فان زيادة عرض النقود أكثر من معدل نمو الناتج الحقيقي سيعمل على رفع لمعدلات التضخم. وهكذا تقوم الاستراتيجية غير النشطة على أسلوب توقف و ثم تحرك (stop go policy).

2- معالجة الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الاسلامي:

- يجمع القرآن الكريم بين تحريم الربا وبين إنظار المعسر في سياق واحد، تتجلى هذه الحكمة في الجمع فيما بينهما في ضوء التقلبات الاقتصادية التي يشهدها النظام الرأسمالي. فالدورات الاقتصادية تمر بمرحلتين: مرحلة الصعود والنمو، ومرحلة الهبوط والانكماش.
- إن تحريم الربا من شأنه أن يضبط التوسع في الائتمان، بحيث لا تتحول السوق في مرحلة الصعود إلى حالة الفقاعة "Bubble" التي تهدد الاقتصاد. أما في حالة الهبوط فإن إنظار المعسر يقلل من معدل تراجع أسعار الأصول، ومن ثم يجنب السوق حالة الانهيار، فالجمع بين هذين المبدئين من شأنه احتواء تقلبات الأسواق والسيطرة على عوامل الانهيار، دون أن يمنع السوق من أداء وظائفه الأساسية.

3- دعوة عالمية بعد أزمة 2008 لتبني معاملات النظام المالي الإسلامي:

نذكر أهم الهيئات الرسمية التي دعت إلى تبني اقتصاد اسلامي:

- أكد الفاتيكان أن على البنوك الغربية تبني القواعد المالية الإسلامية، من أجل استعادة ثقة عملائها بعد الأزمة العالمية المالية لـ 2008. وجاء في تقرير بصحيفة الفاتيكان الرسمية المعروفة باسم "أوسيرفاتور رومانو L'Osservatore Romano": "قد تقوم التعليمات الأخلاقية التي تركز عليها المالية الإسلامية، بتقريب البنوك لعملائها، فضلا على أن هذه المبادئ قد تجعل البنوك تتحلى بالروح الحقيقية المفترض وجودها في كل مؤسسة تقدم خدمات مالية"¹.
- أثنت دراسة قام بها مركز أبحاث الكونغرس الأميركي عن "التمويل الإسلامي" بالبنوك الإسلامية، لكونها "أكثر صلابة في مواجهة التراجع الاقتصادي العالمي والأزمة المالية الدولية مقارنة بالبنوك التقليدية"، وأشارت الدراسة إلى اعتقاد المراقبين بأن "التمويل الإسلامي يمثل عجلة للتعافي من الأزمات المالية الدولية"، كما توقعت الدراسة بأن "تعزز صناعة البنوك الإسلامية مكانتها في السوق الدولي في ظل بحث المستثمرين والشركات عن مصادر بديلة للتمويل، خلال الأزمة المالية المتتالية"².
- وتوصل ويلسون إلى أن النظام المالي الإسلامي "يقدم بالفعل البديل العملي للنظام المالي والمصرفي التقليدي، وهو أقل عرضة للأزمات المتتالية"³.

للمزيد من الاطلاع: <https://www.isfin.net/node/509>

² <http://www.centralbank.gov.ye/ar/newsdetail.aspx?NewsID=126&Keyid=99> le 26/02/2015 22:30.

³ Wilson, R., (2009, February 15), "Why Islamic Banking Is Successful? Islamic Banks Are Unscathed Despite of Financial Crisis", IslamOnline.net. <https://fr.scribd.com/document/17247789/ReportJune-09>.

الخلاصة:

هنالك اختلاف بين الدورة الاقتصادية الحالية والدورة الاقتصادية التقليدية، فأطوار الدورة تتقارب، ومدتها تقصر، والأزمة تصبح أكثر تواترا فيتم الانتقال من الأزمة إلى الانتعاش دون المرور بالركود. كما يعد التضخم وحالات الذعر المالي والركود والكساد عناصر متأصلة في الأنظمة الرأسمالية ومستقبلها، وإذا ما تركت دون قواعد أو قيود فإن لها ميلا نحو عدم الاستقرار المالي، زيادة على ذلك الاقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري الذي ينتقل فيه من حالة الانتعاش إلى الكساد عبر الأزمة، ليعود فينهض من جديد، إذ تمثل الأزمة نقطة النهاية لدورة اقتصادية مضت ونقطة البداية لدورة اقتصادية جديدة.

واعتبر التحليل الماركسي للتقلبات الاقتصادية أنها ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي، وإنما ليست مجرد ظاهرة مؤقتة ناتجة عن الاضطرابات النقدية والمالية أو نتيجة عوامل خارجية كالحروب وسوء المواسم الزراعية وغيرها، بل هي تقلبات دائمة وعناصر أساسية في التطور الرأسمالي وتمتد جذورها إلى أعماق الإنتاج والمبادلة.

ونجد في الأخير أن الإسلام قد قام بتنظيم الجانب الاقتصادي للفرد والمجتمع والدولة، منظما العلاقة فيما بينهم، وكيفية توزيع الثروة سواء من حيث اكتساب المال أو عبر تحديد أوجه إنفاقه. وهو ما يختلف جذريا عما عليه الحال في النظام الرأسمالي.

الفصل الثالث: نمذجة الدورات الاقتصادية وفق نموذج كالدور حالة

-الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر-

تمهيد:

المبحث الأول: نبذة عن الاقتصاد العالمي واختيار النموذج الإحصائي الأمثل للدراسة.

المطلب الأول: الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

المطلب الثاني: المنهجية الإحصائية للدراسة.

المطلب الثالث: اختيار النموذج الأمثل.

المبحث الثاني: نمذجة الدورات الاقتصادية باستخدام نموذج كالدور في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2005-2015).

المطلب الأول: نبذة عن القوة الاقتصادية الأمريكية والتحديات التي تواجهها.

المطلب الثاني: اختبار استقراره السلاسل الزمنية (اختبار جذور الوحدة للاستقرار The Unit Root Stationarity).

المطلب الثالث: تقدير نموذج الاستثمار.

المطلب الرابع: تقدير نموذج الادخار.

المبحث الثالث: نمذجة الدورات الاقتصادية وفق نموذج كالدور دراسة حالة الجزائر للمدة (1992-2014).

المطلب الأول: تداعيات الأزمات المالية على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: اختبار استقراره السلاسل الزمنية (اختبار جذور الوحدة للاستقرار The Unit Root Stationarity).

المطلب الثالث: تقدير نموذج الاستثمار.

المطلب الرابع: تقدير نموذج الادخار.

الخلاصة.

تمهيد:

نود في هذا الفصل التعرف على حقيقة الدورات الاقتصادية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر على اختلاف درجة تطورها، بواسطة تطبيق نموذج كالدور للدورة الاقتصادية Kaldor's Model of the Trade Cycle، باعتباره أحد أهم النماذج الاقتصادية عندما يتعلق الأمر بالاقتصادات الكلية. ونستهل هذا الفصل بإعطاء نبذة عن الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008، ثم التطرق للدورات الاقتصادية التي حدثت والتي يمكن أن يشهدها العالم في المستقبل، ومن ثم التعريف بأهم معالم الاقتصاد الأمريكي وريادته للعالم الرأسمالي، مع تطبيق نموذج كالدور للدورات الاقتصادية على الاقتصاد الأمريكي للفترة الممتدة (2005-2015)، ونختتم بالتعريف بأهم معالم الاقتصاد الجزائري مع محاولة تطبيق نفس النموذج على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة (1992-2014).

المبحث الأول: نبذة عن الاقتصاد العالمي واختيار النموذج الاحصائي الأمثل للدراسة.

بدأت معدلات النمو المتوقعة بعد سنة 2014 في الارتفاع تدريجيا بعد فترة طويلة من إدارة الأزمة المالية لسنة 2008، حيث عادت دول منطقة اليورو لتسجيل أرقام إيجابية، وبدأت اليابان تستعد للخروج من سنوات الركود الاقتصادي، وفي الوقت نفسه بدأت البطالة في الولايات المتحدة بالانخفاض، وبدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) الإنهاء التدريجي لسياسة التيسير الكمي¹ QE، كما خفضت أسعار النفط في اتجاه هبوطي وبدأت الثقة في أوساط الأعمال التجارية تتحسن.

المطلب الأول: الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

بدأ الاقتصاد العالمي بعد أزمة 2008-2009 الدخول في مرحلة الانتعاش منذ عام 2010، بحيث ينمو بمعدل قدره 2.5 في المائة بالرغم من أنه دون معدل النمو المحتمل المقدّر 3 في المائة، وهو أيضا أقل بكثير من المتوسط المسجل في السنوات ما قبل الأزمة وقدره 4 في المائة.²

ويعود سبب انتعاش الاقتصاد العالمي الأخير إلى تزايد قوة الطلب المحلي نتيجة لتزايد الاستهلاك من قبل الأسر وإلى انتعاج سياسات مالية أقل تشددا. وتعود هذه القوة إلى انخفاض أسعار الطاقة، وآثار الثروة الناتجة عن ارتفاع تقييمات أسواق الأسهم ونمو العمالة في عدد من البلدان، ولا سيما ألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان. وظل معدل التضخم أقل بكثير من المعدلات المستهدفة في معظم البلدان المتقدمة. مع بقاء السياسات النقدية توسعية، في ظل أسعار فائدة منخفضة للغاية في كل المناطق المتقدمة، وبرامج إضافية أطلقت في منطقة اليورو واليابان في مجال "التيسير الكمي".

في حين أن التوسع الائتماني لم يكن بنفس التوسع النقدي، حيث ظلت الأجور متدنية مما أدى إلى إضعاف البنوك. كما عادت الشكوك حول مستقبل اليونان داخل منطقة اليورو وهو ما يمثل تهديد للعائدات السيادية لكل من البرتغال وإسبانيا والبلدان الأوروبية الأخرى التي بدأت مؤخرا تنهض من عمق الأزمة. وعادت الشكوك أيضا تحوم حول قوة الانتعاش في اليابان. ومن المتوقع أن تواصل الولايات المتحدة مسار نموها المسجل في فترة ما بعد الأزمة بمعدل يتراوح بين 2 و 2.5 في المائة.

¹ QE: Quantitative Easing

² <https://www.un.org/development/desa/ar/news/policy/economy.html> le 07/09/2017 18:00.

1- زيادة الأسواق الناشئة للاقتصاد العالمي 2000-2030:

يشهد العالم ثالث دورة اقتصادية عظمى حسب "بنك ستاندرد تشار ترند Standard Chartered"¹ تؤكد زيادة الأسواق الناشئة للاقتصاد العالمي 2000-2030، بعد كل من الدورة الأولى في الفترة ما بين سنة 1870 وسنة 1913 والدورة الثانية في الفترة ما بين سنة 1946 وسنة 1973 واللتي ترافقتا أيضا بنمو اقتصادي هائل ومتسارع على المستوى العالمي.

1-1 تعريف الدورة الاقتصادية العظمى:

الدورة الاقتصادية العظمى هي " الفترة التي يشهد خلالها العالم نموا تاريخيا يدوم جيلا كاملا أو أكثر، مدفوعا ببروز أسواق جديدة وتزايد النشاط التجاري واتساع نطاق الاستثمارات وتسارع وتيرة التنمية الحضارية والابتكار التكنولوجي"²

1-2 تطور اقتصاديات الأسواق الناشئة بحلول العام 2030:

هناك توقع بأن يسجل الاقتصاد العالمي نموا بمعدل 3.5% في الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2030، وهو ما يتجاوز معدل الـ 3.0% المسجل خلال الأعوام العشرين الماضية. وتفيد التقديرات بأن الصين ستقود العالم اقتصاديا، مما يتيح المجال أمام الاقتصاد الصيني لتحقيق نمو بمعدل 7% في الفترة بين عامي 2013 و2020 وبمعدل 5.3% في الفترة بين عامي 2021 و2030، كما هو موضح في الجدول (1-3):

¹ يعد ستاندرد تشار ترند Standard Chartered PLC شركة بريطانية متعددة الجنسيات للخدمات المصرفية والمالية يقع مقرها في لندن. وهو مدرج في الأسواق المالية في لندن وهونج كونج ومومباي. وبدأ البنك ممارسة نشاطاته منذ 150 عام ويأتي نحو 90 بالمائة من إيراداته وأرباحه من أسواق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. وله أكثر من 1700 فرع في 70 سوقا، مع أكثر من 80000 موظف. لمزيد من المعلومات: www.standardchartered.com

² تقرير الدورة العظمى الصادر عن "بنك ستاندرد تشار ترند standard chartered (2010).

الجدول(3-1): توقعات النمو العالمية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.٪

العالم	ROW ****	اليابان	أو- ****27	و.م	*ر.د.م	أمريكا اللاتينية	MENA	SSA ***	آسيا عدا ص.ه.ي*	الهند	الصين	
3.0%	2.8%	2.9%	2.1%	3.2%	-1.8%	2.5%	2.9%	2.4%	6.9%	5.6%	9.9%	1980-99
3.0%	2.7%	0.9%	1.3%	1.9%	5.6%	3.5%	5.2%	5.5%	5.5%	6.9%	10.0%	2000-12
3.9%	2.9%	1.5%	1.9%	2.8%	3.4%	4.2%	4.6%	5.6%	5.7%	6.3%	7.0%	2013-20
3.8%	3.0%	1.2%	1.8%	2.5%	3.1%	4.1%	5.0%	5.8%	5.4%	6.9%	5.3%	2021-30
3.5%	2.9%	1.1%	1.6%	2.3%	4.2%	3.8%	5.0%	5.6%	5.5%	6.8%	7.7%	2000-30

*آسيا عدا الصين، الهند واليابان.

**رابطة الدول المستقلة.

***جنوب الصحراء أفريقيا.

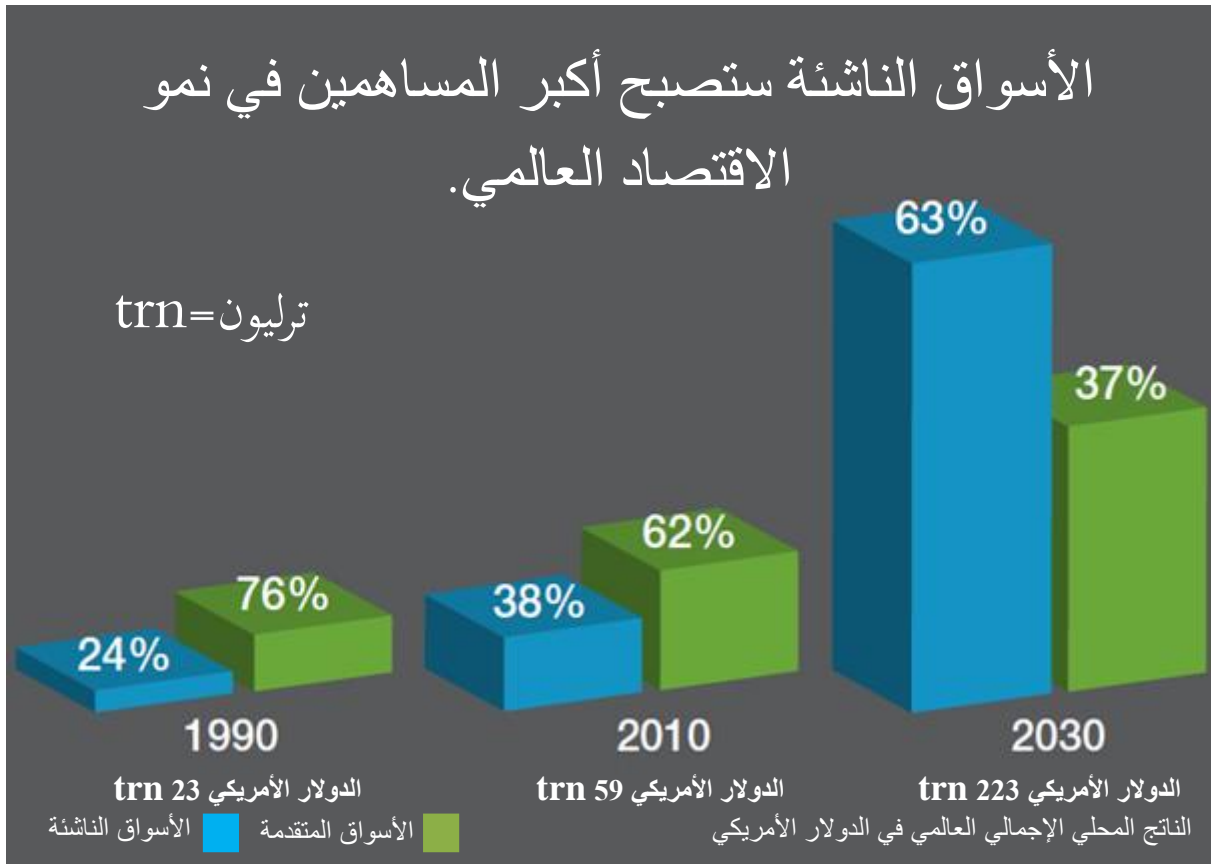
**** باقي دول العالم ROW - Rest Of World

***** الاتحاد الأوروبي 27 دولة.

Source : https://www.sc.com/id/_documents/press-releases/en/The%20Super-cycle%20Report-12112010-final.pdf le 13/04/2014 19:30.

وفي ظل التحول الذي تشهده الاقتصاديات في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا على خلفية النمو السكاني وتسارع وتيرة التنمية الحضرية واتساع شريحة الطبقة الوسطى، من المحتمل نمو حصة اقتصاديات الأسواق الناشئة لتشكّل 63% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول العام 2030 مقارنة بـ 38% سنة 2010. وبعد التحول الاقتصادي في حصة الأسواق الناشئة دافعا رئيسيا للدورة الاقتصادية العظمى. كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل (3-1): مقارنة نسبة مساهمة الأسواق الناشئة في نمو الاقتصاد العالمي 1990-2030.



Source : https://www.sc.com/id/_documents/press-releases/en/The%20Super-cycle%20Report-12112010-final.pdf le 30/06/2014 21:15.

وبالمقابل، يتوقع أن تنمو التجارة العالمية بمعدل أربعة أضعاف لتصل إلى 223 ألف مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، مدعومة باتفاقيات التجارة الثنائية والشراكات الإقليمية الجديدة وتأثيرات العولمة والإنترنت، والجدول التالي يوضح حجم أكبر 10 اقتصادات بالعالم للفترة (2030-1990):

الجدول (3-2): أكبر 10 اقتصادات بالعالم بالعقد (10 سنوات).

ت.د.أ: تريليون دولار أمريكي.

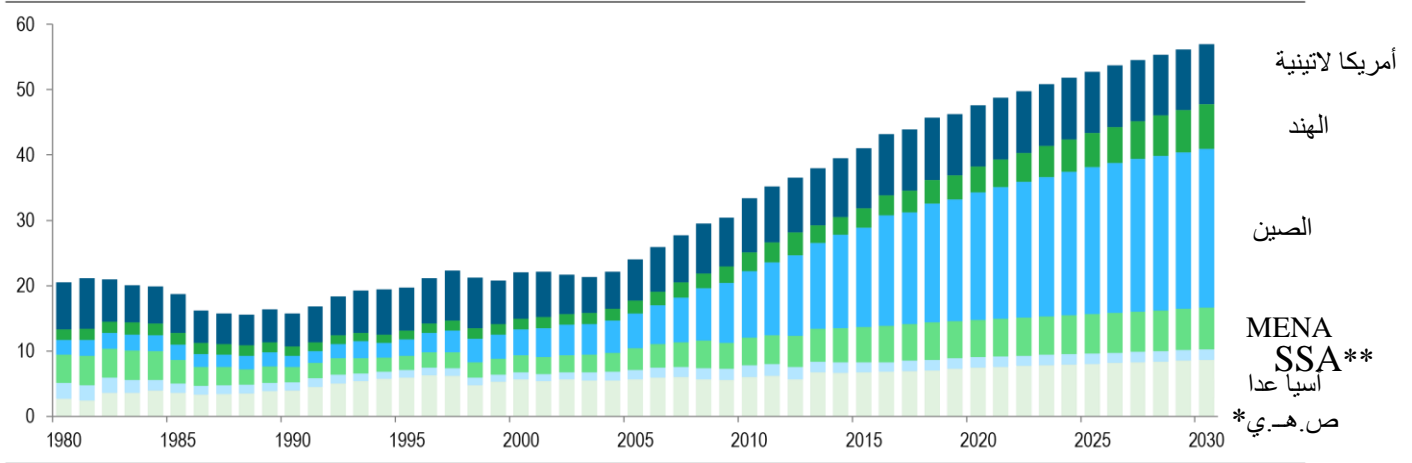
	1990	2000	2010	2020	2030	ت.د.أ
1	و.م.أ	و.م.أ	و.م.أ	و.م.أ	الصين	53.8
2	اليابان	اليابان	الصين	الصين	و.م	38.5
3	ألمانيا	ألمانيا	اليابان	اليابان	الهند	15.0
4	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا	ألمانيا	اليابان	9.3
5	إيطاليا	فرنسا	فرنسا	الهند	ألمانيا	7.4
6	بريطانيا	الصين	بريطانيا	البرازيل	البرازيل	6.3
7	كندا	إيطاليا	إيطاليا	فرنسا	بريطانيا	5.8
8	اسبانيا	كندا	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	5.7
9	البرازيل	البرازيل	كندا	إيطاليا	اندونيسيا	4.7
10	الصين	المكسيك	روسيا	روسيا	روسيا	4.6

Source: https://www.sc.com/id/_documents/pressreleases/en/The%20Super-cycle%20Report-12112010-final.pdf le 06/09/2014 20:40.

يوضح الشكل (3-2) بأن تطبيق مجموعة بسيطة من الإصلاحات من شأنه أن يؤدي إلى تسريع وتيرة انتعاش الاقتصاديات الناشئة الكبرى ورفع نسبة حصتها من الناتج الاجمالي العالمي وفي مقدمتها الصين والهند وإندونيسيا ونيجيريا والبرازيل، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (3-2): حصة البلدان سريعة نمو من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

حصة البلدان ذات النمو بنسبة 4% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.



*آسيا عدا الصين، الهند واليابان.

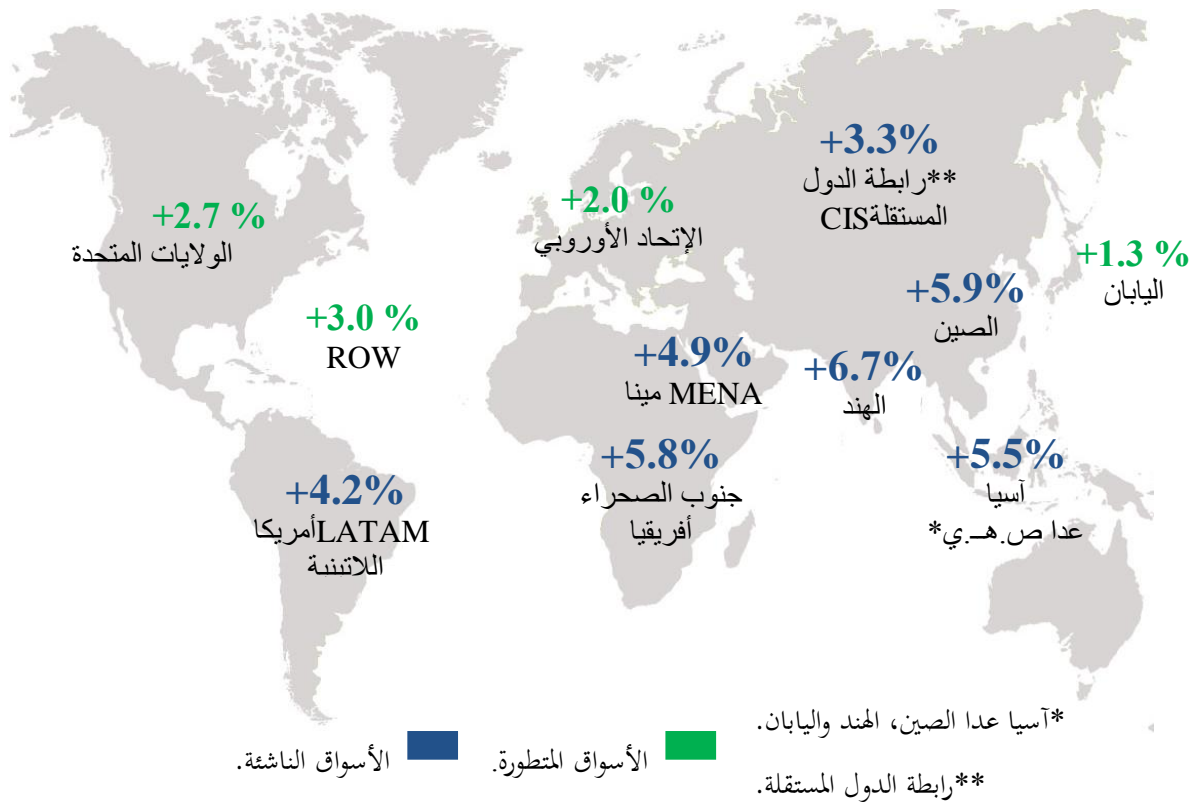
**جنوب الصحراء أفريقيا

Source : https://www.sc.com/id/_documents/press-releases/en/The%20Super-cycle%20Report-12112010-final.pdf le 30/06/2014 21:15.

3-1 أهم خصائص الدورة العظمى:

- ✓ سينجم 70% من النمو الاقتصادي العالمي عن الاقتصاديات الناشئة وذلك لغاية 2030.
- ✓ يتوقع أن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2022، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقابل سيبقى دخل الفرد الواحد في الصين أقل من ثلث نظيره في الولايات المتحدة.
- ✓ من المحتمل أن تمثل التجارة بين الاقتصاديات الناشئة 40% من إجمالي التجارة العالمية بحلول 2030، ارتفاعاً من الـ 18%.
- ✓ من المتوقع أن تتركز زيادة الـ 1.1 مليار نسمة في التعداد السكاني بحلول 2030، ضمن الأسواق الناشئة، مدفوعة باقتصاديات جنوب آسيا وأفريقيا. كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل (3-3): توقعات نمو الناتج الداخلي الخام 2014-2030.



Source :https://www.sc.com/en/resources/global-en/pdf/Research/Super-cycle_infographic_FINAL.pdf. le 20/05/2015 22:30.

المطلب الثاني: المنهجية الإحصائية للدراسة.

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي القياسي بهدف محاولة صياغة نموذج كالدور للدورة الاقتصادية Kaldor's Model of the Trade Cycle في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر. مع استخدام بيانات فصلية للو.م.أ وبيانات سنوية للجزائر، كما نعتمد في الدراسة على النموذج الديناميكي (يدخل عامل الزمن في الاعتبار أي أن القيمة عند النقطة الزمنية تترتب على القيمة الزمنية السابقة). كما تم استخدام المعادلات بالصورة الأسية الاخطية وتحويلها لمعادلات خطية لوغاريتمية.

وتستند هذه التقديرات على مجموعة من المعايير الإحصائية والاقتصادية هي كالآتي:

1- المعايير الاقتصادية: يتم تحديد مقدرات المعادلة، وإشارة المعاملات المقدرة ومقارنتها بالنظرية

الاقتصادية وما تمليه البحوث النظرية، ودورها في تفسير المتغير التابع.

2- المعايير الإحصائية: تهدف هذه المعايير الإحصائية إلى اختبار سكون واستقرار السلاسل الزمنية

وتحديد درجة تكاملها، ومن ثم اختبار الثقة في القيم المقدرة للنموذج وعمل اختبار المعنوية لهذه

المقدرات، وكذا المعنوية الإجمالية للنموذج ومدى استقرار النموذج، كما يلي:¹

1-2 اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-

stationary) للمتغيرات في السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، يستعمل اختبار ديكي

فولر (DF)، أو ديكي فولر المطور (ADF) Augmented Dickey-Fuller، حيث يستعمل

اختبار ديكي فولر (DF) باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه، الصيغة الرياضية العامة لاختبار

ديكي فولر (DF) هي كالآتي:

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

أما اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF)، وبإضافة قيم التأخر (lagged values) للمتغيرات التابعة

المضافة في تقدير الصيغة الرياضية لاختبار (DF)، والصيغة الرياضية المطورة هي كالآتي:²

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني من مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار اختلاف التباين واختبار

توزيع الطبيعي (Normality test) الموجودة في سلسلة زمنية ما، ولذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر

الوحدة، وهو اختبار فيليبس-بيرون (Phillip-Perron (PP))، الذي يحمل قدرة اختبارية أفضل وأدق من اختبار

¹ دومنيك سالفدور، الترجمة: سعديّة حافظ منتصر، سلسلة ملخصات شوم: نظريات ومسائل في الإحصاء الاقتصادي القياسي، دار ماكجرو هيل، مركز الأهرام للترجمة العلمية، القاهرة، 1982، ص151.

² Dickey, D. A., and Fuller, W. A (1989), **Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root**, Econometrica, Vol. 49, 1057-1072.

(ADF test) لاسيما عند العينات صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري ADF، والصيغة الرياضية لاختبار (PP) كالآتي: ¹

$$\Delta Z_t = \phi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma\left(t - \frac{T}{2}\right) + \psi\Delta Z_{t-1} + e_{3t}$$

Δ: تمثل الفرق الأول.

T: القيم الحاسمة لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم ماكينون MacKinnon (1991).²

2-2 اختبار ستودنت **Student's t-test**: اختبار t-test ومرفق لكل قيمة من t ما يعرف بـ p-

value و هي التي تحدد معنوية كل مقدر على حدا، عند درجة الثقة 95% وتكون القاعدة هي اختبار الفرض العدمي أو الفرض البديل بالقبول أو الرفض.

✓ **الفرض العدمي**: هو أن القيمة المقدرة للمعامل تكون مساوية للصفر، وهذا يعني أن المتغير المفسر غير معنوي أي ليس له أي تأثير على المتغير التابع (تأثير معنوي) على الرغم من وجود قيمة لهذا المتغير.

✓ **الفرض البديل**: هو القيمة المقدرة للمعامل تكون غير مساوية للصفر، وهذا يعني أن المتغير المفسر معنوي أي له تأثير على المتغير التابع (تأثير معنوي). وهو ما يعرف بالإحصاء الاستدلالي ويستخدم هذا النوع من الإحصاء لعدم القدرة على الحصول على المعلمة الحقيقية.

وبعد تحديد كل من الفرض العدمي والفرض البديل لكل متغير نختبر معنوية كل منهما عن طريق قيمة P-value ونرفض الفرض العدمي، إذا كانت P-value للمتغير أكبر من 0.05 بدرجة الثقة (95%) يعني أن القيمة المقدرة غير معنوية . ونقبل الفرض العدمي إذا كانت p-value للمتغير أقل من أو يساوي 0.05 بدرجة ثقة 95%، وهذا يعني أن القيمة المقدرة معنوية.³

¹ Phillips, P.C.B and Perron, P., (1988), **Testing for a Unit Root in Time Series Regression, Biometrika**, Vol.75, 335-346.

²Patterson, K. , **An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach**. Palgrave, New York, 2002, p265.

³Mackinnon, J. (1991), **Critical Values for Cointegration Tests**, in R.F. Engle and C.W.J. Granger (ed.), **Long-run Economic Relationships: Readings in Cointegration**, Oxford, Oxford University Press.

3- معامل التحديد (R^2) Coefficient of Determination:

يعد المؤشر الأساسي في تقييم مدى القوة التفسيرية للنموذج، فهو المقياس الذي يوضح مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع وفق العلاقة التالية:

$$R^2 = \text{SCE} / \text{SCT}$$

وهو يحدد النسبة المئوية من القيمة المقدرة للمتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة.

4- معامل التحديد المصحح $\overline{R^2}$ Adjusted Coefficient of Determination¹:

ويستخدم معامل التحديد المصحح بدلا من معامل التحديد، وذلك لأن الأخير يكون غير دقيق في حالة أكثر من متغير مفسر².

ويعطى وفق العلاقة التالية:

$$\overline{R^2} = 1 - \left[(1 - R^2) \frac{n-1}{n-k} \right]$$

حيث أن:

n: عدد المشاهدات.

k : تمثل عدد المعالم النموذج .

R^2 : تمثل معامل التحديد.

5- اختبار التوزيع الطبيعي Normality test:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \quad H_0 : \varepsilon_i \sim N(0; \sigma_i^2) \\ \text{فرضية البديلة} \quad H_1 : \varepsilon_i \not\sim N(0; \sigma_i^2) \end{array} \right.$$

¹ حسين علي بخت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009، ص 166.

² عبد المحمود عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ط1 مطابع ملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996، ص 101.

حيث إذا كانت قيمة الاحتمالية $\text{Prob} > 0,05$ هذا يدل على أن ε_i يتبع التوزيع الطبيعي. وعليه يتم قبول فرضية العدم H_0 التي تنص على أن ε_i يتبع التوزيع الطبيعي .

6- إختبار جودة النموذج:

ونعتمد في هذا الاختبار على مايلي:

6-1 اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر $F - statistics$:

نستخدم هذا المقياس من أجل معرفة المعنوية الكلية للنموذج المقدر وفق العلاقة التالية¹

$$F_{R\acute{e}el} = \frac{R^2 / k - 1}{(1 - R^2) / n - k}$$

أما القيمة الحرجة والمستخرجة من الجدول إحصائية F عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)

و درجات الحرية ($v_1 = k - 1$) بالنسبة للبسط، و ($v_2 = n - k$) بالنسبة للمقام.

تكون صياغة الفرضية على الشكل التالي :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 \quad \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 \quad \text{فرضية البديلة} \end{array} \right.$$

6-2 اختبار تجانس تباين الأخطاء $The Heteroscedasticity test$:

يمكننا من اختبار مشكلة عدم التجانس والتباين من صياغة الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \sigma_3^2 \quad \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \sigma_3^2 \quad \text{فرضية البديلة} \end{array} \right.$$

¹ مكيد علي، الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2011، ص 158.

3-6 اختبار وجود الارتباط الذاتي The autocorrelation test:

يمكننا من اختبار DW باختبار فرضية العدم وذلك بتقدير (D^*) المحسوبة الارتباط الذاتي:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \rho \neq 0 & \text{فرضية البديلة} \end{cases}$$

المطلب الثالث: اختيار النموذج الأمثل.

إن النموذج الذي يمكن اختياره لغرض تطبيقه على الاقتصاد الأمريكي والجزائري معا لدراسة الدورات الاقتصادية هو نموذج كالدور، حيث أثبتت التجربة أن النماذج اللاخطية هي الأكثر واقعية في قياس دورات الاقتصادية من النماذج الخطية. إذ أن الدورات الاقتصادية أصبحت في الوقت الحاضر تقاس بالفصول وليس بالسنوات كما في السابق، وهنا يجب علينا اختيار النماذج الكمية التي تتماشى مع هذه الحقيقة. وعلى الرغم من تكرار الدورات الاقتصادية بصورة شبه منتظمة إلا أن لكل دورة مظاهر خاصة بها تختلف عن مظاهر الدورة التي سبقتها أو الدورة التي تليها، أو ربما تتشابه بعض الدورات في مظاهرها ولكن الأمر بالطبع لا ينطبق على جميع الدورات، لذا ينبغي علينا اختيار النماذج التي تستند إلى التفسير الكلي للمتغيرات الاقتصادية.

فمن خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني حول مختلف وأهم النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية كالنظريات النقدية لتفسير الدورات الاقتصادية Monetarist Theory of Business Cycles وتفسير دورية الأزمات المالية في المدرسة النمساوية (ABCT) The Austrian business cycle theory ونظريات الدورات الاقتصادية في آلية لا خطية. سنقوم باختيار نموذج دورة كالدور اللاخطية 'Kaldor Non-Linear Cycle' حيث يعتبر أحد أهم نماذج مفسرة للدورة الاقتصادية إلى جانب نموذج سامويلسون للدورة الاقتصادية¹ Samuelson's Model of Business Cycle.

¹ <http://www.microeconomicsnotes.com/economic-theories/trade-cycle/top-2-models-of-trade-cycle/1706> le 06/09/2015 19:45.

1- نموذج الاستثمار:

يضم هذا النموذج المتغيرات الآتية:

- المتغير التابع: رمزنا للمتغير التابع (I) الكبير الذي يشير إلى الاستثمار مقدرا بمليارات الدولارات الأمريكية بالأسعار المعدلة بشكل موسمي.
- المتغيرات المستقلة: ضمت المتغيرات المستقلة الآتي:
 - الناتج المحلي الإجمالي (Y) مقدرا بمليارات الدولارات الأمريكية بالأسعار المعدلة بشكل موسمي.
 - رأس المال (K) ويمثل التراكم الرأسمالي مقدرا بمليارات الدولارات الأمريكية بالأسعار المعدلة بشكل موسمي.

2- نموذج الادخار:

ويضم هذا النموذج المتغيرات الآتية:

- المتغير التابع: رمزنا للمتغير التابع (S) الكبير الذي يمثل الادخار مقدرا بمليارات الدولارات الأمريكية بالأسعار المعدلة بشكل موسمي.
- المتغيرات المستقلة: وضمت المتغيرات الآتية:
 - الناتج المحلي الإجمالي (Y) مقدرا بمليارات الدولارات الأمريكية بالأسعار المعدلة بشكل موسمي.
 - رأس المال (K) مقدرا بمليارات الدولارات الأمريكية بالأسعار المعدلة بشكل موسمي.

3- التوصيف الرياضي:

ان النموذج كالدور نموذج غير خطي وهو نموذج اسي Power Model وسيتم تحويل هذا النموذج اللاخطي إلى نموذج خطي بالتحويل اللوغاريتمي، ومن ثم يتم تحويله إلى النموذج اللاخطي لغرض صياغة المعادلة النهائية.

والنموذج اللاخطي يأخذ الشكل الآتي:

$$I, S = A \cdot Y^\alpha \cdot K^\beta$$

باعتبار كل من:

I, S : المتغيران التابعان .

Y : الدخل القومي.

K : متغير رأس المال .

A: الحد الثابت.

α ، β : المرونات.

إلا أن هذا النموذج هو نموذج رياضي صرف، فيجب أن نضيف إليه المتغير العشوائي ليصبح النموذج على الآتي:

$$I, S = A \cdot Y^\alpha \cdot K^\beta \cdot e^u$$

$$u=1,2,3,\dots,n$$

التحويل اللوغارتمي للمعادلة:

$$\log y_i = \log A + \alpha \log Y + \beta \log K + \log e$$

المبحث الثاني: نمذجة الدورات الاقتصادية باستخدام نموذج كالدور في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2005-2015).

يبلغ عمر التربع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية نحو 125 سنة حتى عام 2017، فمنذ منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر تملك الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم يمثل 25٪ من مجمل الاقتصاد العالمي، باستثناء الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وهو حينما بلغت حصتها في الاقتصاد العالمي 50٪¹. حيث تعتبر أول قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وعلمية في العالم، تبلغ مساحتها 9,833,520 كلم²، وعدد سكانها 325,365,189 نسمة سنة 2017.

¹تقرير صادر عن "برنامج المقارنات الدولية" (ICP) التابع للبنك الدولي في أبريل 2014
<http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2014/04/29/2011-international-comparison-program-results-compare-real-size-world-economies>.

المطلب الأول: نبذة عن القوة الاقتصادية الأمريكية والتحديات التي تواجهها.

برزت الولايات المتحدة كأكبر قوة عسكرية واقتصادية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وصبت جهودها في مجال البحث والتطوير والتكنولوجيا، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية من خلال الدور الرائد للشركات المتعددة الجنسية، وأصبحت تمثل قوة اقتصادية عظيمة. يكمن تلخيص أهم البيانات الرئيسية الاقتصادية للو.م.أ في الجدول التالي:

الجدول (3-3): البيانات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية.

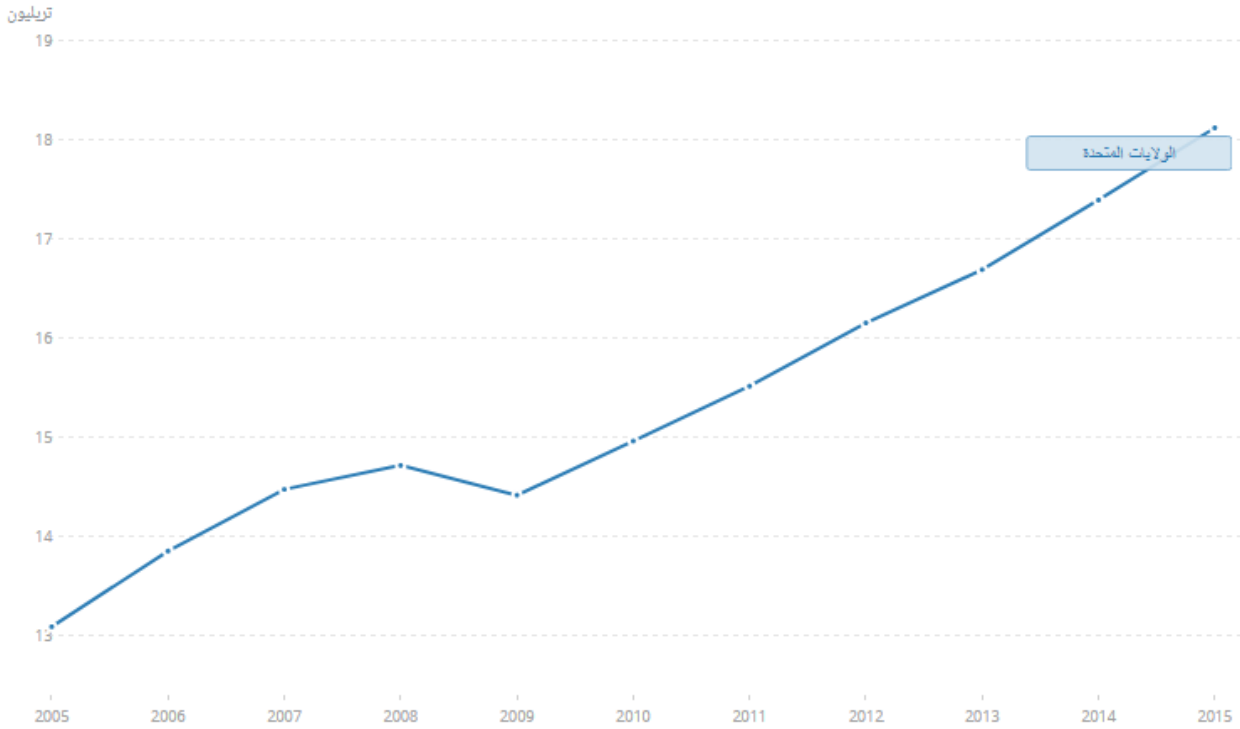
Indicateur	Donnée	Source	Date
المشتركون في الهاتف المحمول (لكل 100 فرد)	98	البنك الدولي	2014
الإنفاق العام على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)	5.22 %	البنك الدولي	2011
إجمالي متوسط العمر المتوقع	79	البنك الدولي	2013
عدد السكان	318,857,056	البنك الدولي	2014
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية - مليار دولار	17,968.20	صندوق النقد الدولي	2015
الناتج المحلي الإجمالي للفرد - دولار	55,904.30	صندوق النقد الدولي	2015
توازن الميزان التجاري (المليارات)	-460.62 \$	صندوق النقد الدولي	2015
معدل البطالة	5.29 %	صندوق النقد الدولي	2015
معدل الوفيات (لكل 1000 شخص)	8.20	البنك الدولي	2013
معدل المواليد (لكل 1000 شخص)	12.50	البنك الدولي	2013
مستخدمو الإنترنت (لكل 100 فرد)	87.36	البنك الدولي	2014

المصدر:

Source: <https://ar.actualitix.com/country/usa/ar-statistics-presentation-united-states.php> le 04/07/2015 23:40.

كما لدى الولايات المتحدة أكبر ناتج داخلي خام في العالم بلغ سنة 2015 قيمة 18,12 تريليون دولار، والشكل يوضح بطريقة واضحة المنحنى التصاعدي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء سنة 2009 إثر الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي ليبلغ 14,42 تريليون دولار كما هو موضح في الشكل البياني (3-4) التالي:

الشكل (3-4): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية (ترليون دولار) للولايات المتحدة الأمريكية.



Source: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2015&locations=US&start=2005> le 02/03/2016 19:00.

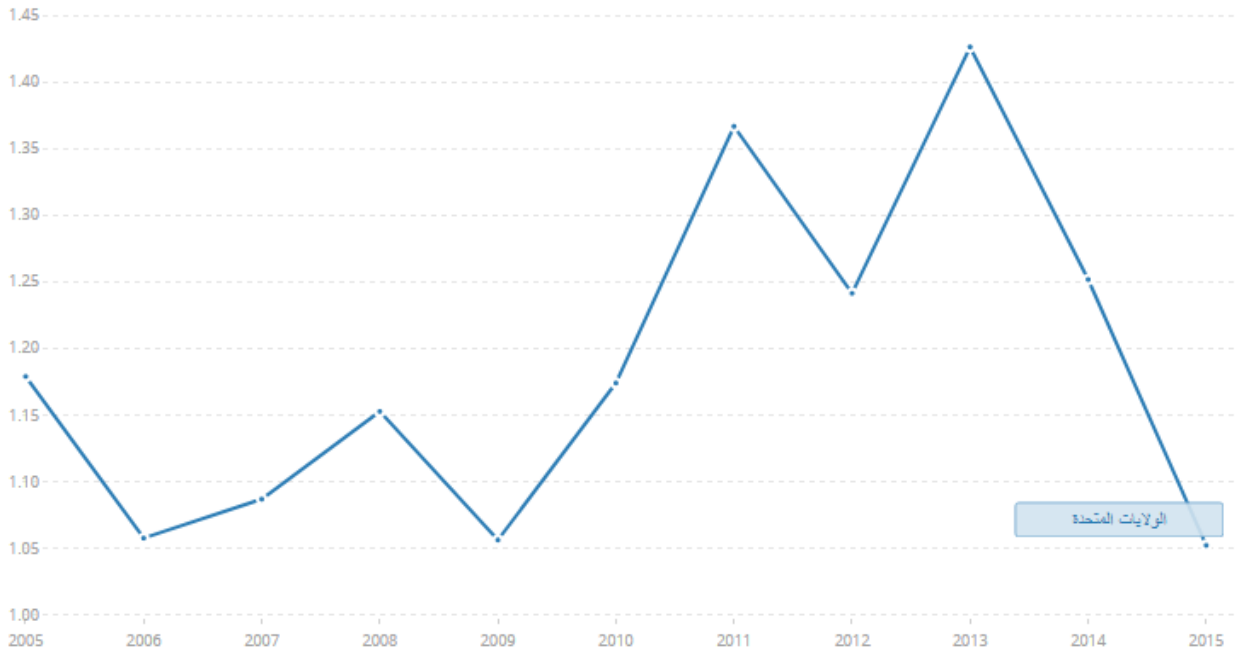
1- القطاع الفلاحي:

تتمتع الولايات المتحدة باستقلال جغرافي حيث تشرف على سواحل كل من المحيط الأطلسي والمحيط الهادي¹. حيث تمتلك إحدى أجود الأراضي الزراعية بفضل شساعة وانبساط سهولها وخصوبة تربتها وتوفر شبكة مائية كثيفة، مع مناخ متنوع يسمح بإنتاج محاصيل مختلفة. ولدينا الشكل البياني التالي الذي يبين نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام:

¹ Fareed Zakaria, *Is America in Decline? Why the United States Will Survive the Rise of the Rest*, Foreign Affairs, 87 (2008): 26-27; Parag Khanna, "Waving Goodbye to Hegemony," New York Times Magazine, January 27, 2008.

الشكل (3-5): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية.

(القيمة المضافة % من الناتج المحلي الإجمالي).



Source: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?end=2015&locations=US&start=2005> le 02/03/2016 19:00.

1-1 خصائصه:

- يتميز الإنتاج الزراعي بالمردودية العالية، ويحقق الاكتفاء الذاتي للو.م.أ مع تصدير الفائض للأسواق الدولية.
- يتميز الإنتاج الزراعي بالتنوع، فهناك الزراعات الكثيفة كالقمح والذرة والصوجا والقطن، والزراعات الواسعة كالحبوب، والزراعات المتعددة التخصصات كالفواكه والخضر والبقول السوداني والشمندر... إلخ، والجدول التالي يوضح ذلك:

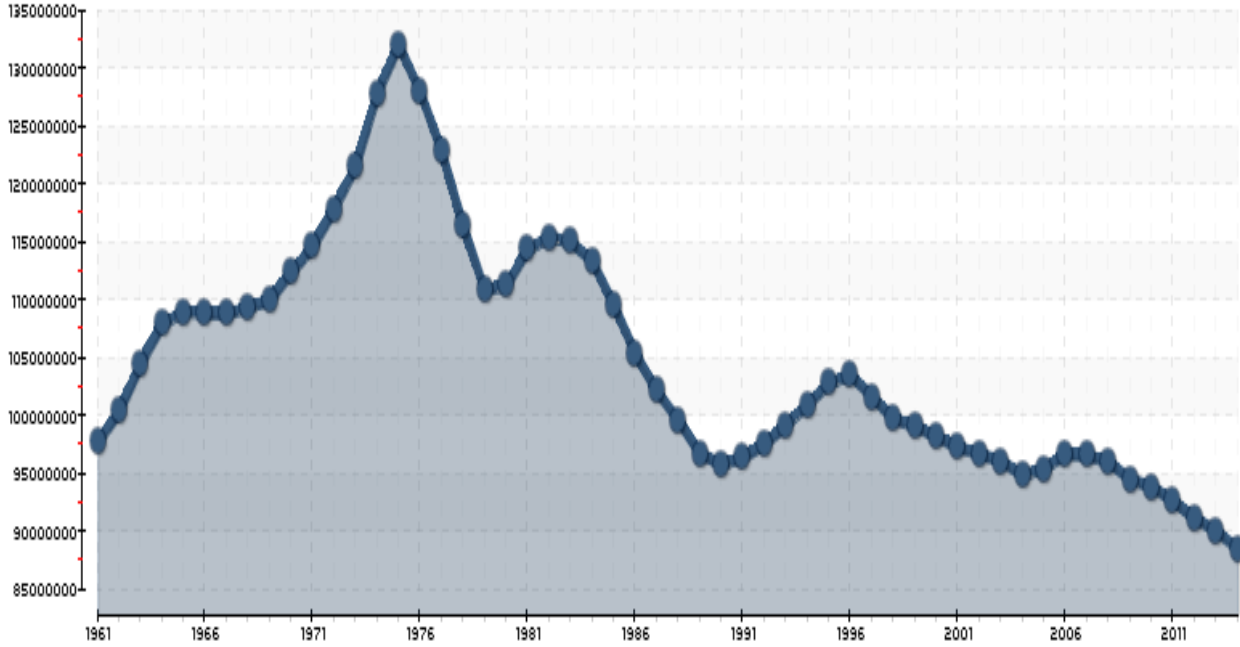
الجدول (3-4): الإنتاج الزراعي الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية.

قمح	طن 55,395,400	منظمة الأغذية والزراعة	2014
زيت زيتون	طن 10,000	منظمة الأغذية والزراعة	2013
زيت زهرة الشمس	طن 195,600	منظمة الأغذية والزراعة	2013
زيت السلجم	طن 706,000	منظمة الأغذية والزراعة	2013
الشعير	طن 3,849,230	منظمة الأغذية والزراعة	2014
موز	طن 6,525	منظمة الأغذية والزراعة	2013
برتقال	طن 7,574,094	منظمة الأغذية والزراعة	2013
تفاح	طن 4,081,608	منظمة الأغذية والزراعة	2013
ذرة	طن 361,091,140	منظمة الأغذية والزراعة	2014
نبيذ	طن 3,217,000	منظمة الأغذية والزراعة	2013
زيت الذرة	طن 1,610,000	منظمة الأغذية والزراعة	2013
بطاطس	طن 20,056,500	منظمة الأغذية والزراعة	2014
فول الصويا	طن 108,013,660	منظمة الأغذية والزراعة	2014

Source: <https://ar.actualitix.com/country/usa/ar-statistics-agriculture-united-states.php>
le 15/03/2016 20:00.

- تمركز الإنتاج الزراعي في الوسط الشرقي: تتم الزراعة الأمريكية في القسم الشرقي (وجود سهول، مناخ معتدل، شبكة مائية من البلاد) بينما تتم تربية الماشية في القسم الغربي.
- اهتمام العائلات والشركات الرأسمالية بالزراعة المتنوعة.
- أهمية تربية المواشي والدواجن: تساهم بنسبة هامة في الناتج الداخلي الإجمالي، وتتوفر على قطاع هام من البقر والغنم والخنازير. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول منتج للألبان واللحوم في العالم. والشكل التالي يوضح حجم قطاع تربية المواشي والدواجن:

الشكل (3-6): احتياطات تربية الماشية في الولايات المتحدة الأمريكية.



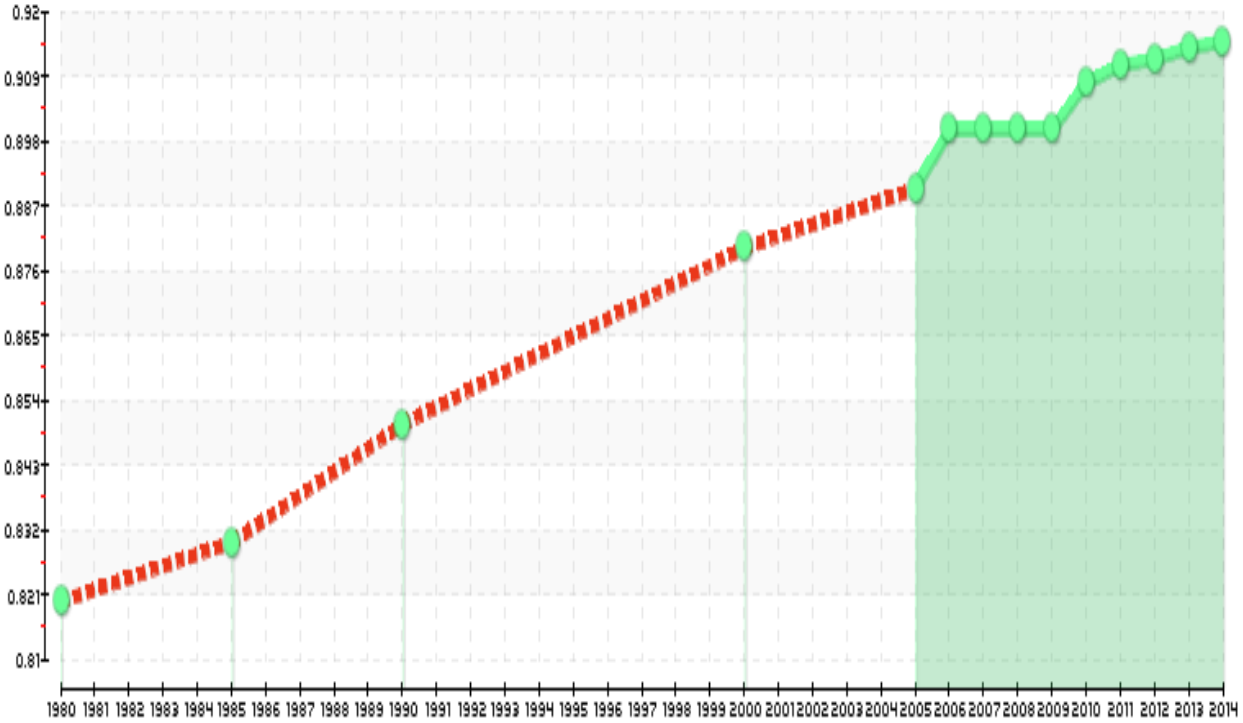
Source: <https://ar.actualitix.com/country/usa/ar-statistics-agriculture-united-states.php>
le 10/05/2014 15:26.

2-1 العوامل المتحكممة في القطاع الفلاحي:

- العامل الطبيعي: وجود سهول شاسعة وخصبة (السهول الوسطى والعليا)، وتوفر مراعي شاسعة لتربية الماشية، وشبكة مائية مهمة (الميسيسيبي والميسوري)، وسدود مهمة لسقي الأراضي الزراعية، إضافة إلى ذلك تنوع المناخ (المحيطي والمتوسطي والشبه المداري الرطب والقاري الرطب).
- العامل العلمي: توفر شبكة كثيفة من المعاهد ومدارس البحث والتكوين الزراعي، تساهم في إرشاد وتأطير الفلاحين، مع تقديم أبحاث هامة لفائدة الإنتاج الزراعي وتربية الماشية.
- العامل التقني: اعتماد أساليب متقدمة في جميع مراحل الإنتاج الزراعي (الأسمدة، الآلات، السقي، الأدوية...)، كما تربي الماشية بطرق حديثة منها أساليب تسمين الأبقار feedlot or feed yard.
- العامل البشري: توفر اليد العاملة الخبيرة والمتنقلة في جميع المناطق الفلاحية. والشكل البياني الموالي يظهر قوة مؤشر التنمية البشرية:

الشكل (3-7): مؤشر التنمية البشري في الولايات المتحدة الأمريكية.

(0 = منخفض، 1 = مرتفع)



Source: <https://ar.actualitix.com/country/usa/ar-statistics-economy-united-states.php> le 20/05/2015 18:12.

- العامل الرأسمالي: تهيمن الشركات المتعددة الجنسيات على كافة مراحل الإنتاج (الحرث، الغرس، الجني) وتوزعه وتسوقه، إلى جانب الأسر الأمريكية التي تعمل في النشاط الفلاحي (تربية الماشية، الزراعة الواسعة، الزراعة الكثيفة، الزراعة المتنوعة)، مع اندماج الفلاحة في علاقات رأسمالية (أكروبيزنيس Agrobusiness) مع قطاعات اقتصادية متعددة كقطاع الصناعة الغذائية ومعاهد البحث العلمي، والنقل، والمطاعم وغيرها. فضلا عن وجود البورصة العالمية للحبوب بمدينة نيويورك.

2- القطاع الصناعي:

إن قوة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية لا يرجع فقط إلى غزارة الانتاج الزراعي وإنما إلى ضخامة صناعتها، باحتلالها المركز الأول بين دول العالم من حيث الإنتاج الصناعي، ويعود ذلك إلى وفرة المواد الأولية اللازمة في الصناعة.

إن التقدم الصناعي الذي بلغته الو.م.أ ليس وليد فترة معينة، بل ساهمت فيه عوامل عدة منذ نصف الثاني من القرن 19 مع انطلاق الثورة الصناعية، ثم تبنى الرئيس فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt لسياسة العهد الجديد New Deal¹ منذ سنة 1933.²

1-2 خصائصه:

- يتميز الإنتاج الصناعي الأمريكي بالتنوع والضحامة.
- الصناعات القديمة: عرفت بعض الصناعات الأساسية والاستهلاكية تراجعاً، كصناعة السيارات والصلب والنسيج وهذا راجع لقوة المنافسة.
- الصناعات الحديثة: تتمثل في الصناعات المتطورة عالية التكنولوجيا التي استفادت من الاستثمارات المكثفة ومن التطور في مجال البحث العلمي، حيث تنتج ثلث الإنتاج العالمي في الصناعات الإلكترونية والكهربائية وتحتل المراتب الأولى في صناعة الطيران (شركة بوينغ Boeing) وغزو الفضاء (ناسا NASA) وكذلك صناعة الاسلحة.
- هناك ثلاث مناطق صناعية كبرى:
 - منطقة الشمال الشرقي: وتضم:
 - ✓ الميكالوبوليس Megalopolis أي المدينة الضخمة، وهي امتداد للمدن من بوسطن إلى واشنطن بطول 750 كلم وبعرض 50-100 كلم، ويعتبر أهم مركز صناعي لتوفره على الثروات الطبيعية وكثافة شبكة المواصلات وتوفر المؤسسات المالية ومراكز البحث والتمركز السكاني الهام.
 - ✓ البحيرات العظمى Great Lakes: تتوفر على ثروات طبيعية مختلفة ومركز بشري هام وشبكة مواصلات كثيفة، وهي أهم منطقة للصناعات الثقيلة وصناعة السيارات.
 - منطقة الجنوب American Southern: تستقطب الاستثمارات الصناعية وتوفر على ثروات طبيعية متنوعة. تنتج صناعات كيميائية ونسجية وإلكترونية.
 - منطقة الغرب الساحلي West Coast: منطقة صناعية حديثة، سيادة حزام صناعي (Maquiladora)¹ على الحدود الجنوبية مع المكسيك.

¹الصفحة الجديدة أو الاتفاق الجديد (New Deal) هي مجموعة من البرامج الاقتصادية جاءت وأطلقت بين عامي 1933 و1938 استجابة للكساد الكبير. تضمنت هذه البرامج مراسيم رئاسية وقوانين قام بإعدادها الكونغرس الأمريكي أثناء الفترة الرئاسية الأولى للرئيس فرانكلين روزفلت.

² <http://www.history.com/topics/new-deal> le 15/09/2017 22:15.

2-2 العوامل المتحركة في القطاع الصناعي:

- العامل الطبيعي: توفر ثروة معدنية هائلة (كالفوسفات، الذهب، الحديد، النحاس، وعلى احتياطات هامة من مصادر الطاقة (الفحم، البترول، الغاز الطبيعي) إضافة إلى مراكز هامة لتوليد الطاقة الكهربائية.
- العامل البشري: لديها موارد بشرية ذات كفاءات علمية وفنية وتقنية عالية، كما تستقطب العلماء والباحثين والمفكرين من مختلف دول العالم.
- العامل العلمي: تعمل على تنمية الشبكة العلمية من الجامعات، المعاهد، مراكز البحث العلمي والمدارس في القطاع العام والخاص، ومنها سيليكون فالي أو وادي السيليكون silicone valley تضم جميع أعمال التقنية العالية في المنطقة، حيث أصبح اسم المنطقة مرادفا لمصطلح التقنية العالية المنطقة الجنوبية من منطقة خليج سان فرانسيسكو في كاليفورنيا، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أو معهد ماساتشوستس للتقنية Massachusetts Institute of Technology ويعرف اختصارا بـ "إم آي تي" (MIT) هي جامعة بمدينة كامبريدج بولاية ماساتشوستس، ويعتبر هذا المعهد من المعاهد المتألقة عالميا.
- العامل الرأسمالي: تواجد مؤسسات مهمة تشجع القطاع الصناعي ومنها: النظام السياسي الفيدرالي الديمقراطي الذي يدعم القطاع الصناعي في الأسواق الداخلية والخارجية ويخطط ويوجه السياسات الصناعية. ثم سيادة النظام الرأسمالي الحر الذي يشجع المبادرة الفردية والمنافسة الحرة مما اوجد مقاولات وشركات صناعية متعددة الجنسية منتظمة في إطار الترسر² وتكتل الشركات³ Conglomerate والشركة قابضة⁴ Holding Company، بل أصبحت تمثل ظاهرة احتكارية احتكار القلة Oligopoly ضاغطة على المجتمعات العالمية.

¹ تستمد كلمة "ماكيلادورا" من الفعل الإسباني "ماكيلار"، وهو ما يعني طحن القمح إلى دقيق. ومع مرور الوقت أصبحت كلمة ماكيلادورا مرتبطة بها عمليات التصنيع والتجميع والتغليف التي قام بها شخص ما.
نعني بـ ماكيلادورا في وقتنا الحالي عملية التصنيع، حيث تستورد المصانع بعض المواد والمعدات معفاة من الرسوم الجمركية، من أجل التجميع، أو التصنيع ثم تصدير المنتجات المجهزة أو المصنعة، وأحيانا تعود إلى بلد المنشأ، وهي مثال على المناطق الاقتصادية الخاصة كما هو الحال في العديد من البلدان.

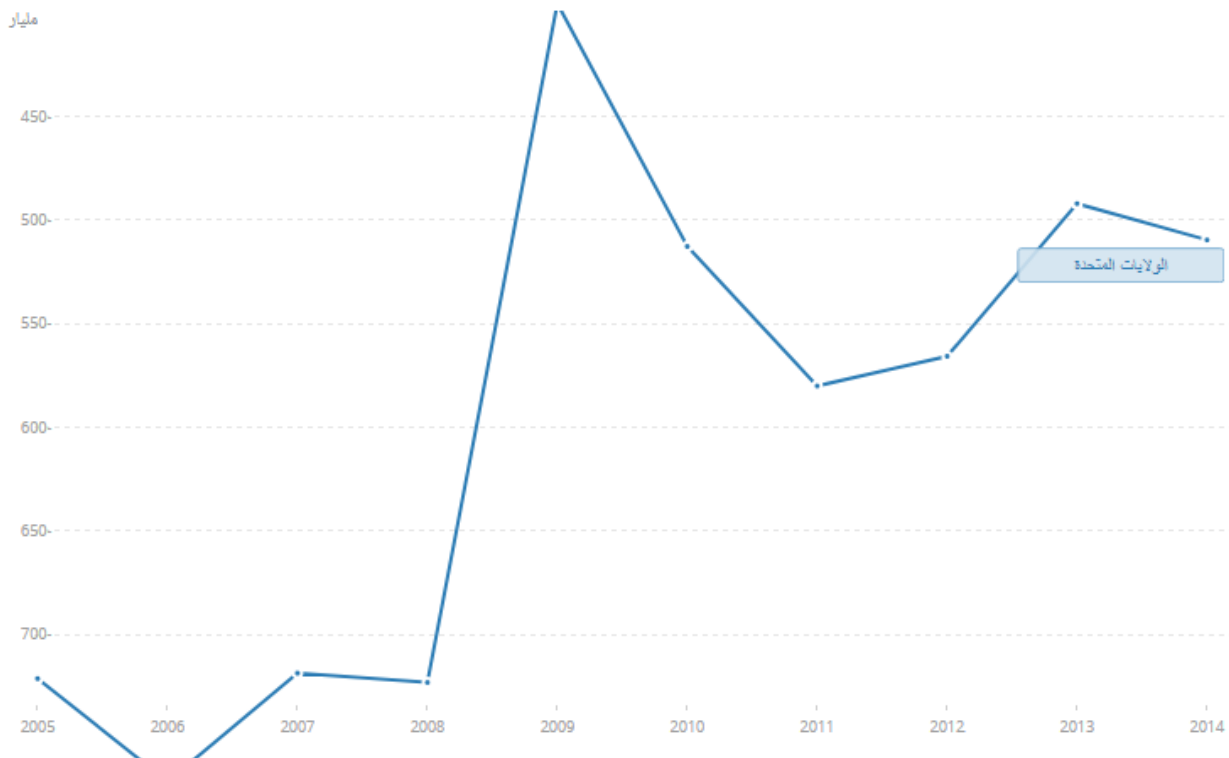
² الترسر Trust: عبارة عن اشتراك عدة مشاريع اقتصادية تفقد كل منها استقلاليتها تحت إدارة واحدة.
³ تكتل الشركات Conglomerate: يعبر عن اندماج شركتين أو أكثر لاصلة لنشاط إحداهما بالأخرى. وهو مصطلح مشابه للشركة قابضة، لكن في التكتل Conglomerate الشركة تتكون من شركات ذوي صناعات مختلفة.
⁴ الشركة قابضة Holding Company: هي الشركة أو المؤسسة التي تمتلك الأسهم المتداولة لشركات أخرى.

3- القطاع التجاري:

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية عجزا دائما في الميزان التجاري، لكن نلاحظ تراجع هذا العجز بشكل واضح سنة 2009 وهذا راجع أساسا لسبب سياسي بالدرجة الأولى وهو انتخاب وتنصيب الرئيس الأمريكي جانفي 2009 والإصلاحات التي قام بها في القطاع المالي والاستثمارات الضخمة في البنى التحتية، ما أدى إلى تراجع العجز ليلغ أقل من 400 مليار دولار وهذا ما هو معبر عنه من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل (3-8): الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

الوحدة: مليار دولار



Source: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CD?end=2014&locations=US&start=2005> le 12/07/2015 15:50.

1-3 خصائصه:

- تصنف الولايات المتحدة الأمريكية كأول قوة تجارية في العالم.
- ضخامة حجم التجارة الخارجية.
- غزارة إنتاجها الزراعي والحيواني والمعدني والصناعي.
- اتساع حجم مساحتها وكثرة عدد سكانها وارتفاع مستوى معيشتهم وبالتالي اتساع حجم السوق الداخلية.

- تطورها التقني في كافة الميادين.
- ضخامة حجم استثمارها في الخارج.
- وجود تسهيلات تجارية.
- تتم معظم المبادلات التجارية مع كندا والمكسيك نتيجة الاتفاقية المبرمة "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية للتبادل الحر نافتا (NAFTA)", ثم مع الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN والصين¹.

2-3 العوامل المتحكمة في القطاع التجاري:

- العامل الطبيعي: يمثل الموقع الاستراتيجي الذي يطل على المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والمنفتح على العالم عملا أساسيا يسهل نقل البضائع وكذا الاستثمارات.
- العامل الخدماتي: توفر شبكة كثيفة ومتطورة من وسائل المواصلات البرية والجوية والبحرية تقوم بتوزيع المنتجات محليا ودوليا.
- العامل التنظيمي: تضم الو.م.أ مؤسسات تجارية ضخمة متعددة الجنسيات تمتلك مؤهلات هائلة وتنافسية عالية في الأسواق العالمية.
- العامل المالي: يتمثل في سيادة ثقافة النظام الرأسمالي، واعتماد الدولار كعملة رئيسية في المبادلات التجارية العالمية.

4- التحديات التي تواجه اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية:

- ترتكز القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية على ريادة أنشطتها الصناعية والزراعية والمالية والتجارية، ورغم ذلك تواجهها تحديات داخلية وخارجية نذكر منها:

1-4 التحديات الداخلية:

- التحدي الطبيعي: تتعرض الولايات المتحدة بشكل مستمر للأعاصير المدمرة إعصار (التورنادو، أندرو، هارفي، إرما...) وما يتبع ذلك من فيضانات، إضافة إلى ذلك هبوب التيارات الهوائية القطبية الباردة وتجمد السواحل مما يعرقل حركة الأنشطة الاقتصادية.

¹ <https://www.heritage.org/index/country/unitedstates> le 12/09/2017 20:30.

- التحدي البيئي: إلحاق الأضرار بالبيئة بسبب الإنتاج الكبير في القطاع الصناعي والفلاحي يؤدي إلى انجراف التربة وتلوث المجاري المائية والهواء مما ينعكس سلبا على السكان.
- التحدي الاقتصادي: توجد معظم الأنشطة الاقتصادية في الشمال الشرقي للو.م.أ وتتركز معظم الكثافة السكانية في تلك المنطقة، مما ساهم في حدوث استنزاف كبير للموارد الطبيعية بتلك المناطق وسبب في حدوث تباينات في التنمية الجهوية في البلاد.
- التحدي الاجتماعي: هناك شريحة واسعة تصل إلى 15% من السكان تعيش تحت خط الفقر في جميع مناطق الولايات المتحدة الأمريكية.¹
- التحدي المالي: تسجيل عجز دائم في الميزان التجاري، وعدم القدرة على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

2-4 التحديات الخارجية:

- المنافسة الحادة في القطاع الفلاحي والصناعي في الأسواق العالمية من طرف الاتحاد الأوروبي واليابان والصين والقوى الآسيوية المصنعة الحديثة.
- المنافسة العلمية والتقنية والفضائية من اليابان والصين والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية وغيرها.
- عدم استقرار قيمة الدولار في الأسواق المالية العالمية.
- الهجرة السرية، خاصة من المكسيك.
- ضمان الأمن والاستقرار للمصالح الأمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية.
- تزايد نفقات الو.م.أ على الحروب.

5- الدورات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1854-2009):

سنعرض جدولاً زمنياً للدورات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1854-2009) حيث بلغت 33 دورة حسب آخر الإحصائيات، مرتبة حسب السنوات والفصول وقمة الدورة وقعرها والمدة الزمنية التي استغرقتها كل دورة حسب المكتب الأمريكي المعتمد في هذا المجال وهو المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية (National Bureau of Economic Research (NBER)²:

¹ <https://www.census.gov/content/dam/Census/library/publications/2016/demo/p60-256.pdf>. Le21/09/2017 13:25.

² NBER Website." US Business Cycle Expansions and Contractions."

الفصل الثالث نمذجة الدورات الاقتصادية وفق نموذج كالدور حالة-الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر-

الجدول (3-5): جدول زمني للدورات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1854-2009).

ملاحظة: رقم الشهر يبدأ في جانفي 1800.

رقم قمة الشهر	تعر الشهر	رقم قمة الشهر	رقم قعر الشهر	المدة، من القمة إلى القعر	المدة، من القمة إلى القمة	المدة، من القعر إلى القعر	المدة، من القمة إلى القعر
	ديسمبر 1854		660				
جوان 1857	ديسمبر 1858	690	708	18		30	48
أكتوبر 1860	جوان 1861	730	738	8	40	22	30
أفريل 1865	ديسمبر 1867	784	816	32	54	46	78
جوان 1869	ديسمبر 1870	834	852	18	50	18	36
أكتوبر 1873	مارس 1879	886	951	65	52	34	99
مارس 1882	ماي 1885	987	1025	38	101	36	74
مارس 1887	أفريل 1888	1047	1060	13	60	22	35
جويلية 1890	ماي 1891	1087	1097	10	40	27	37
جانفي 1893	جوان 1894	1117	1134	17	30	20	37
ديسمبر 1895	جوان 1897	1152	1170	18	35	18	36
جوان 1899	ديسمبر 1900	1194	1212	18	42	24	42
سبتمبر 1902	أوت 1904	1233	1256	23	39	21	44
ماي 1907	جوان 1908	1289	1302	13	56	33	46
جانفي 1910	جانفي 1912	1321	1345	24	32	19	43
جانفي 1913	ديسمبر 1914	1357	1380	23	36	12	35
أوت 1918	مارس 1919	1424	1431	7	67	44	51
جانفي 1920	جويلية 1921	1441	1459	18	17	10	28
ماي 1923	جويلية 1924	1481	1495	14	40	22	36
أكتوبر 1926	نوفمبر 1927	1522	1535	13	41	27	40
أوت 1929	مارس 1933	1556	1599	43	34	21	64
ماي 1937	جوان 1938	1649	1662	13	93	50	63
فيفري 1945	أكتوبر 1945	1742	1750	8	93	80	88
نوفمبر 1948	أكتوبر 1949	1787	1798	11	45	37	48
جويلية 1953	ماي 1954	1843	1853	10	56	45	55
أوت 1957	أفريل 1958	1892	1900	8	49	39	47
أفريل 1960	فيفري 1961	1924	1934	10	32	24	34
ديسمبر 1969	نوفمبر 1970	2040	2051	11	116	106	117
نوفمبر 1973	مارس 1975	2087	2103	16	47	36	52
جانفي 1980	جويلية 1980	2161	2167	6	74	58	64
جويلية 1981	نوفمبر 1982	2179	2195	16	18	12	28
جويلية 1990	مارس 1991	2287	2295	8	108	92	100
مارس 2001	نوفمبر 2001	2415	2423	8	128	120	128
ديسمبر 2007	جوان 2009	2496	2514	18	81	73	91

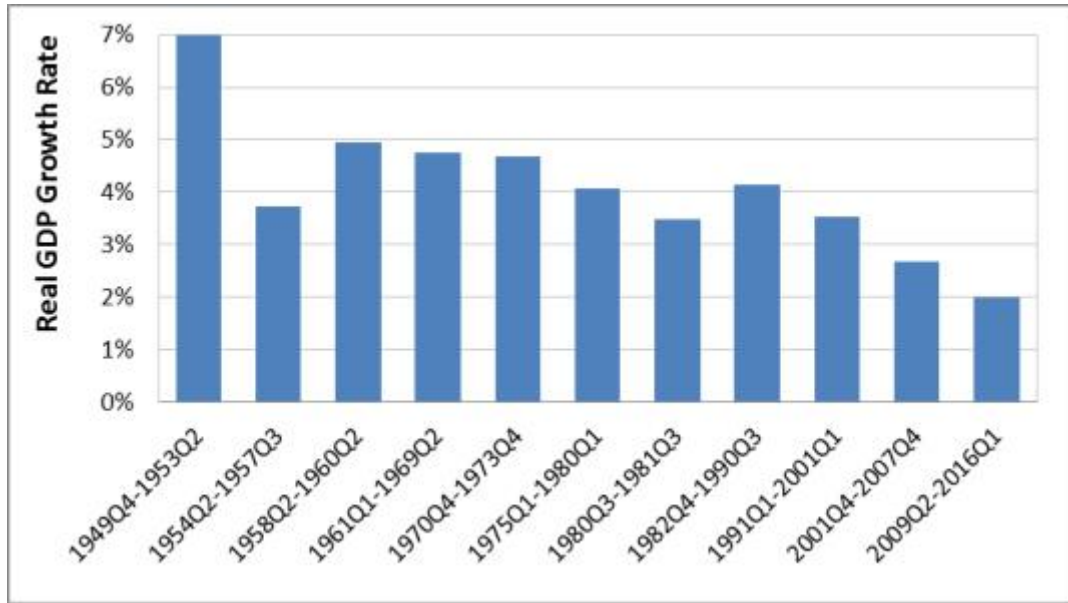
56,2	56,4	38,7	17,5			2009-1854 (دورة 33)
48,2	48,9	26,6	21,6			1919-1854 (دورة 16)
53,2	53,0	35,0	18,2			1945-1919 (6 دورات)
69,5	68,5	58,4	11,1			2009-1945 (دورة 11)

Source: <http://www.nber.org/cycles/cyclesmain.html> le 04/03/2015 13:55

6- دورة كوندرا تيفف ودورة الابتكار لجوزيف شومبيتر في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية:

بات الركود طويل الأجل سمة أصيلة في المراكز الرأسمالية (الولايات المتحدة-اليابان-الاتحاد الاوربي) ولتوضيح ذلك لدينا الشكل الاتي الذي يظهر انخفاض معدل النمو حتى في مراحل الازدهار، ضمن الدورة الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي:

الشكل (3-9): معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام بالو.م.أ.



Source: <https://fred.stlouisfed.org/series/A191RL1Q225SBEA> le 06/09/2014 18:15.

6-1 دورة كوندراييف في الاقتصاد الأمريكي:

قام عالم الاقتصاد كوندراييف بتحديد أول دورتين كبيرتين ناجمة عن الثورة الصناعية، وهي دورة كوندراييف الكبرى الأولى (1848-1785)، ودورة كوندراييف الكبرى الثانية (1893-1848). وتوقع أن تكون نقطة التحول العليا "نقطة الذروة" في دورة كوندراييف الكبرى الثالثة سنة 1917، وتوقع أيضا أن فترة أزمة وركود سيشهدها الاقتصاد نهاية عام 1920، وهذا ما حصل بالفعل. فقد حل التراجع الدوري الكبير سنة 1929 وبدأ الكساد العظيم الذي استمر حتى بداية سنة 1940، أي عند بلوغ نقطة التحول الدنيا. واستمرت دورة كوندراييف الكبرى الرابعة طيلة فترة 1943-1982، ثم تسجيل دورة كوندراييف الكبرى الخامسة التي بلغت ذروتها تقريبا في العام 2006، ثم بدأ الركود في 2008-2009، وبدأ الدخول في طور الانهيار الذي لا يزال مستمرا في بعض البلدان حتى سنة 2016. فالاقتصاد العالمي يعبر حاليا نقطة التحول الدنيا، وستبدأ مرحلة الصعود المقبلة في دورة كوندراييف الكبرى السادسة في فترة السنتين المقبلتين 2017-2018¹.

وباستعراض أهم التحديثات لهذه النظرية، وعرض المؤشرات الاقتصادية، سنجد أن التطور الرأسمالي خلال الفترة الماضية يأخذ الشكل التالي وذلك وفقا لمؤشر ستاندر آند بورز Standard & Poor's² والذي يعتبر مؤشرا لأسعار أسهم أكبر 500 شركة بالولايات المتحدة الأمريكية:

¹Askar Akaev and Andrey Rudskoy, The synergistic effect of NBIC-technologies and world economic growth in the first half of the XXI century, Economic Policy, 2014, 25-46.

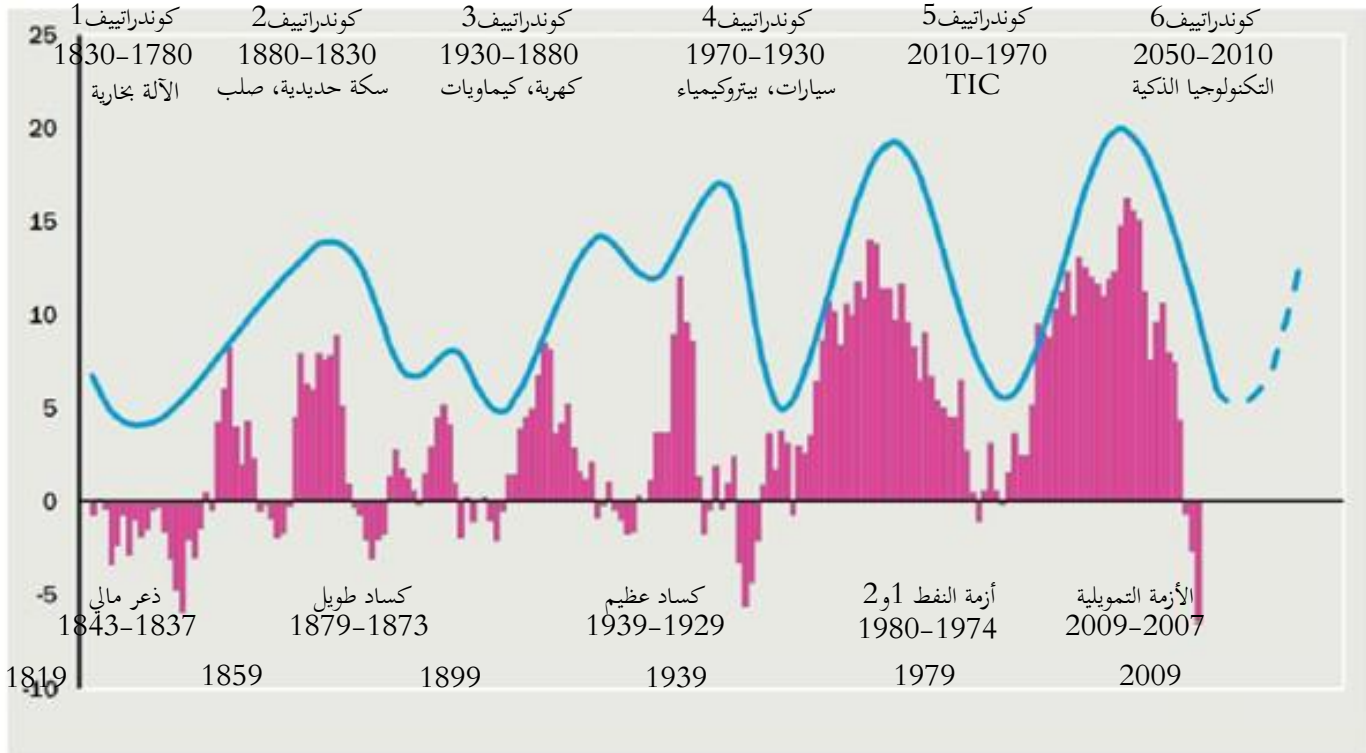
² <https://econpapers.repec.org/article/rnpecopol/ep1420.htm>

² تنشر ستاندارد آند بورز العديد من مؤشرات أسواق الأسهم، التي تغطي جميع مناطق العالم، ومستوى رأس مال السوق ونوع الاستثمار من ضمن تلك المؤشرات:

- إس و بي 500 مؤشر وزني لرأس مال الحر- لأسعار لأكثر 500 سهم يتداول في الولايات المتحدة.
- S&P 400
- S&P 600

الشكل (3-10): دورات كوندراتييف معبر عنها بمؤشر ستاندر آند بورز¹ Standard & Poor's

بالو.م.أ.



Source: <https://valeroginesta.com/the-long-radical-wave-is-coming/> /2016/07/02/ 17:00.

نلاحظ أن ذروة مرحلة الصعود بدأت في سبعينيات القرن العشرين كموجة خامسة، انتهت بأزمة مالية سنة 2008، وبدأت مرحلة الهبوط التي يفترض أن تستمر من 25 إلى 30 عام وفق نظرية كوندراتييف. ومرة أخرى عادت الرأسمالية لتدخل طور أزمة عميقة بدءاً من العام الثامن من القرن الواحد والعشرين .

2-6 دورات الابتكار لجوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter في الاقتصاد الأمريكي:

طور الاقتصادي جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter نظرية كوندراتييف ليشرح نظرية مبتكرة حول الموجات الطويلة، وهي نظرية الابتكار العامة للتنمية الاقتصادية والتي أضحت نظرية كلاسيكية. ثم أظهر الاقتصادي ماساكي

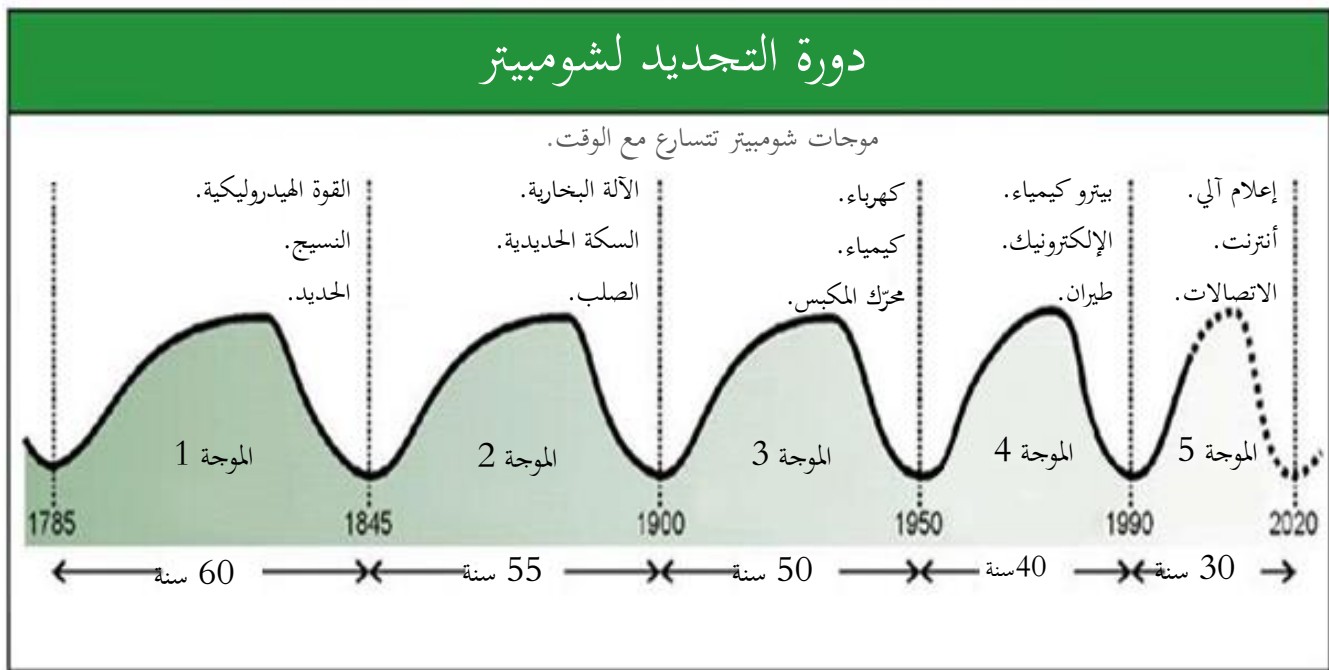
¹ تنشر ستاندارد آند بورز العديد من مؤشرات أسواق الأسهم، التي تغطي جميع مناطق العالم، ومستوى رأس مال السوق ونوع الاستثمار من ضمن تلك المؤشرات:

- إس و بي 500 مؤشر وزني لرأس مال الحر- لأسعار لأكثر 500 سهم يتداول في الولايات المتحدة.
- S&P 400
- S&P 600

هيروكا Masaaki Hirooka¹ وجود علاقة وثيقة بين دورات كوندراتييف والابتكارات، وأثبت لأول مرة أن انتشار الابتكارات يتزامن مع المرحلة التصاعدية في دورة كوندراتييف كما هو مبين في الشكل (3-11). وتعد نظرية دورات الابتكار في التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل لشومبيتر-كوندراتييف أساس التنبؤ الطويل الأجل في ديناميكيات التنمية التكنولوجية والاقتصادية وصياغة استراتيجيات التنمية المستدامة.

الشكل (3-11): دورات الابتكار العامة للتنمية الاقتصادية لجوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter

بالو.م.أ



Source: <http://tpecriseprogres.e-monsite.com/pages/ii-1-innovation-selon-shumpeter/1-1-importance-de-la-destruction-creatrice/> le 16/07/2015 21:36.

نلاحظ من خلال الشكل (3-11) أن في الموجة الخامسة الممتدة من عام 1990 إلى غاية 2020، تعتمد على القطاعات التالية: الإعلام الآلي، الانترنت والاتصالات بشكل أساسي لدعم النمو والازدهار.

¹ Masaaki Hirooka , **Nonlinear dynamism of innovation and business cycles**, Journal of Evolutionary Economics, December 2003, Volume 13, Issue 5, pp 549-576.
<https://link.springer.com/article/10.1007/s00191-003-0172-x> le 22/08/2016 14:00.

6-3 أثر انخفاض ميل معدل الربح على الاقتصاد الأمريكي:

بينت دراسة لاستيبانو مايتو Esteban Maito¹ سنة 2014، أن الربحية العالمية في مرحلة منخفضة، كما بينت تماثل انخفاض الربحية منذ سنة 1870 حتى نهاية القرن التاسع عشر والكساد الكبير في الثلاثينات. فلاحظ أن ميل معدل الربح للانخفاض على الصعيد العالمي من حوالي 40٪ عام 1870 إلى نحو 20٪ إبان الأزمة عام 2007-2008، أما في دول المركز الرأسمالي، فقد انخفض من 42٪ إلى 11٪ عام 2010، كما هو موضح في الجدول التالي تطور معدل الربح في بعض دول المركز الأساسية:

الجدول (6-3): مقارنة معدل الأرباح لأكثر خمسة اقتصادات في العالم لسنتي 1948-2010.

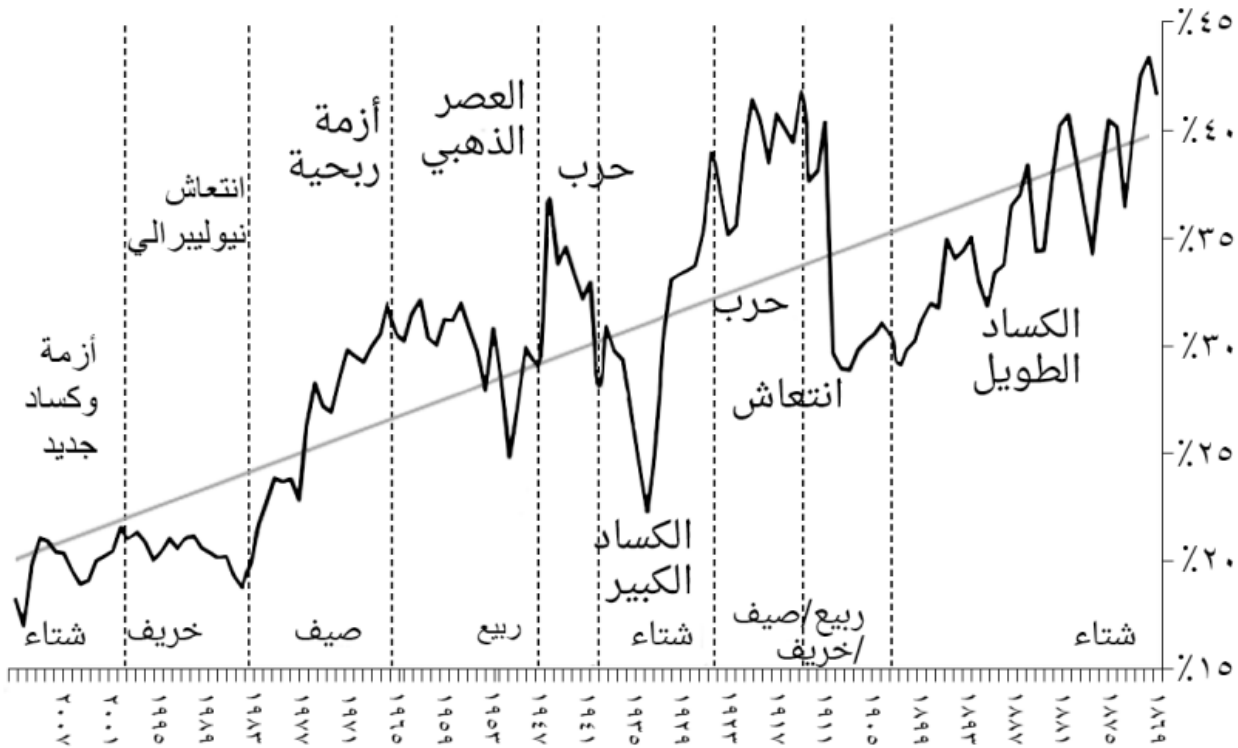
تراجع معدل الربح					
%	الولايات المتحدة	بريطانيا	ألمانيا	اليابان	الصين
1948	33	32	28	31	31
2010	17	8	15	9	18

Source: Esteban Ezequiel Maito, The historical transience of capital: the downward trend in the rate of profit since XIX century, Munich Personal RePEc Archive, Universidad de Buenos Aires, 2014. https://mpira.ub.uni-muenchen.de/55894/1/18/09/2016_16:00.

يعتبر اقتصاد الولايات المتحدة الذي هو محل الدراسة الأهم في الاقتصاديات الرأسمالية، سجل هذا الاقتصاد انخفاض تدريجي في معدل الربح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كان هناك ربحية مستقرة "العصر الذهبي" منذ 1946 إلى غاية 1965، وتلتها فترة ربحية شديدة الانخفاض "فترة الأزمة" منذ 1965 إلى غاية 1980-1982. ومنذ 1982 إلى غاية 1997 كان هناك انتعاش وربحية معتبرة، وهي ما يسمى بالفترة النيوليبرالية. ثم دخل معدل الربح في الولايات المتحدة مرحلة نزول منذ 1997. ومن ثم انتعشت الربحية عام 2009 من المستويات المنخفضة، ولكنها ما تزال تحت المستوى المحقق في 1997، وقد انخفضت أيضا عام 2014، كما هو مبين في الشكل الموالي:

¹ Esteban Ezequiel Maito, The historical transience of capital: the downward trend in the rate of profit since XIX century, Munich Personal RePEc Archive, Universidad de Buenos Aires, 2014. https://mpira.ub.uni-muenchen.de/55894/1/1e20/09/2016_21:00.

الشكل (3-12): معدل الربح العالمي (المتوسط البسيط).



Source: Esteban Ezequiel Maito, The historical transience of capital: the downward trend in the rate of profit since XIX century, Munich Personal RePEc Archive, Universidad de Buenos Aires, 2014. <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/55894/1/> 18/09/2016 18:00.

في دراسة لـ ماركس أثبت فيها أن معدل الربح سينخفض مع مرور الزمن نتيجة وجود تركيب عضوي متصاعد لرأس المال: قيمة رأس المال الثابت (الآلات والنبات والمواد الخام) سترتفع بوتيرة أسرع من رأس المال المتغير (الأجور والفوائد المدفوعة للقوى العاملة). ووجد أن هناك ارتباط عكسي قوي (-0.67) بين التركيب العضوي لرأس المال ومعدل الربح حسب بيانات الولايات المتحدة، كما تم تسجيل بعد ذلك ارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال بنسبة 20% منذ 1946 وحتى 2014، مع انخفاض في معدل الربح قدره 20%.

وقام بعد ذلك هوزيه تابيا غرانادوس Jose Tapia Granados بتدعيم قانون ماركس حول ميل معدل الربح للانخفاض التدريجي، فوجد أن كل حالات الركود الكبرى الخمس التي حدثت في فترة ما بعد الحرب، كانت الربحية فيها تنخفض بعد أن وصلت الذروة قبل سنة أو سنتين على الأقل. وهذا ما يمكن ملاحظته في عام 1973 قبل

الأزمة النفطية الأولى، وفي عام 1978 قبل الأزمة النفطية الثانية، وفي عام 1988 قبل أزمة أوروبا الشرقية، وعام 1997 قبل الأزمة الآسيوية، وفي سنة 2006 قبل الركود¹.

المطلب الثاني: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذور الوحدة للاستقرار **The Unit Root** Stationarity).

نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها. لقد تم استخدام اختبار ديكي-فولر المطور Augmented Dickey Fuller واختبار فيليب - بيرون Phillips - Perron لاختبار وجود جذر الوحدة أو الإستقرارية Stationarity في جميع متغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر.

حيث تمثل t-value القيمة التجريبية الناتجة من تطبيق اختبار Augmented Dickey-Fuller أو Phillips-Perron أما القيمة المقابلة ل Critical value فتمثل القيمة الحرجة وطالما أن القيمة التجريبية الناتجة عن الاختبار أصغر من القيمة الحرجة نقبل فرضية العدم والتي تفرض أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدة بمعنى أنها غير مستقرة.

1-تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF :

تم تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن السلسلة ساكنة إذا كانت قيمة الاختبار أصغر من القيم الحرجة التي يوفرها البرنامج عند تطبيق الاختبار. تبين من خلال الجدول رقم (3-7) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج تحتوي على جذر الوحدة عند المستويات مما يبين أنها غير مستقرة ولا تتصف بالسكون، لكن عند أخذ الفروق الأولى لها يمكن رفض فرضية العدم أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى مما يبين أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، عدا متغيري رأس المال والاستثمار اللذان كانا متكاملين من الدرجة الثانية وأصبحا ساكنين بعد أخذ الفرق الثاني.

¹ https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:gyUNiMGQN-QJ:https://drexel.edu/~media/Files/coas2/politics/Tapia_FromTheOilCrisisToTheGreatRecession%2520-%2520FiveCrisesOfTheWorldEconomy%25202014.ashx%3F%3Den+&cd=4&hl=fr&ct=clnk&gl=dz&client=opera le 04/08/2015 14:23

الجدول (3-7): تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF على متغيرات النموذج عند المستويات والفروقات.

القيمة الدرجة عند الفرق الثاني	القيمة الإحصائية T عند الفرق الثاني	القيمة الدرجة عند الفرق الأولى	القيمة الإحصائية T عند الفرق الأولى	القيم الدرجة	القيمة الإحصائية T	نوع الاختبار %5
ADF	ADF	ADF	ADF	ADF	ADF	
-	-	2.933158-	4.013792-	2.933158-	0.051680	Y
2.935001-	7.010202-	2.933158-	2.646299-	2.933158-	1.240323-	K
-	-	2.933158-	4.804728-	2.931404-	0.176876	S
2.935001-	6.999956-	2.933158-	2.727440-	2.933158-	0.276582-	I

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews N° 08.

2 - تطبيق اختبار فيليب - بيرون PP:

تم تطبيق اختبار فيليب - بيرون PP حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن السلسلة ساكنة إذا كانت قيمة الاختبار أصغر من القيم الحرجة التي يوفرها البرنامج عند تطبيق الاختبار.

تبين من خلال الجدول رقم (3-8) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج تحتوي على جذر الوحدة عند المستويات مما يبين أنها غير مستقرة ولا تتصف بالسكون، لكن عند أخذ الفروق الأولى لها يمكن رفض فرضية العدم أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى مما يبين أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، عدا متغيري رأس المال والاستثمار اللذان كانا متكاملين من الدرجة الثانية أصبحا ساكنين بعد أخذ الفرق الثاني.

الجدول (3-8): تطبيق اختبار فيليب - بيرون PP على متغيرات النموذج عند المستويات والفروقات.

القيمة الدرجة عند الفرق الثاني	القيمة الإحصائية T عند الفرق الثاني	القيمة الدرجة عند الفرق الأولى	القيمة الإحصائية T عند الفرق الأولى	القيمة الدرجة	القيمة الإحصائية T	نوع الاختبار %5
PP	PP	PP	PP	PP	PP	
-	-	2.933158-	3.971458-	2.931404-	0.033040	Y
2.935001-	7.412184-	2.933158-	2.635126-	2.931404-	0.557102-	K
-	-	2.933158-	4.932863-	2.931404-	0.303277-	S
2.935001-	7.635003-	2.933158-	2.707541-	2.931404-	0.274888	I

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews N° 08.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الاستثمار.

لتقدير نموذج الاستثمار نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Least Square Method للنماذج

الخطية بالتحويلات اللوغاريتمية للنموذج الأسّي، كما في الجدول الآتي:

الجدول (3-9): النموذج الاحصائي للاستثمار بدلالة رأس المال والدخل للو.م.أ.

Dependent Variable: LOGI
Method: Least Squares
Date: 03/11/17 Time: 15:30
Sample: 2005Q1 2015Q4
Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.320005	0.172454	-1.855598	0.0707
LOGK	1.109511	0.049444	22.43985	0.0000
LOGY	-0.013999	0.047074	-0.297377	0.7677
R-squared	0.947244	Mean dependent var	3.490423	
Adjusted R-squared	0.944671	S.D. dependent var	0.044171	
S.E. of regression	0.010390	Akaike info criterion	-6.230199	
Sum squared resid	0.004426	Schwarz criterion	-6.108550	
Log likelihood	140.0644	Hannan-Quinn criter.	-6.185086	
F-statistic	368.0816	Durbin-Watson stat	0.531210	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews N° 08.

1- التحليل الاحصائي لنموذج الاستثمار:

- تقدير المعادلة:

$$\text{LOGI} = -0.32000 + 1.10951 \cdot \text{LOGK} + 0.013999 \cdot \text{LOGY}$$

- النموذج الأسّي Le modèle exponentiel :

$$I = 10^{-0.320005} * k^{1.109511} * y^{-0.013999} \dots\dots\dots(1)$$

من خلال النتائج المتحصل عليها من المعادلة المقدرة رقم (1) بواسطة برنامج Eviews, N°8 بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، تبين أن قيمة معامل التحديد المصحح R² بلغت 94% وهي قيمة عالية تشير إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تكاد تكون خالية من الأخطاء، ويعني هذا أن المتغيرات المستقلة قد فسرت ما نسبته 94% من المتغيرات التي حدثت في المتغير التابع، وفي هذا التحليل اختلفت القيم للمتغيرات المفسرة، وهذا يعني اختلاف درجات المرونة، ومن تم اختلاف أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

كما تشير نتائج التقدير أن مرونة رأس المال عبارة عن 1,10 وهذا يعني أن التغير النسبي بمقدار وحدة من رأس المال يؤدي إلى تغير نسبي في الاستثمار بمقدار 1,10، ومع تأثير هذا المتغير نجد أنه معنوي بالنسبة للاستثمار، وهذا يتضح من خلال القيمة الاحتمالية P-value الخاصة بالإحصاء حيث تساوي 0.0000، أي أنها أقل من 0.05 واحصائية ستودنت t-statistic كانت 22.43 أكبر من القيمة الجدولة التي بلغت 2.021، مما يعني يوجد علاقة معنوية بين رأس المال والاستثمار. وكانت مرونة الناتج الداخلي الخام -0.01 أي أن التغير النسبي بمقدار وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام يؤدي إلى تغير نسبي في الاستثمار بمقدار -0.01، وبلغت احصائية ستودنت t-statistic قيمة -0,29 وهي أقل من القيمة الجدولة و القيمة الاحتمالية p-value كانت 0.76 وهي أكبر من 0.05 بمعنى غير مقبولة إحصائياً، مما يعني لا يوجد علاقة معنوية بين الناتج الداخلي الخام و الاستثمار.

2- المعنوية الكلية للنموذج:

عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر بلغت $f=368.0816$ وهي أكبر من القيمة الجدولة التي بلغت 8.59 باحتمال (0.0000)، وهذا دليل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير في المتغير التابع في المعادلة.

3- استقرارية النموذج:

يتصف النموذج بالاستقرارية كما هو مبين في الجدول رقم (3-10)، الذي يعرض بواقي المعادلة المقدرة ودرجة تكامل سلسلة البواقي، حيث بلغت t-statistic بلغت -2,90 وهي أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولة التي تقدر بـ -1,94 بالقيمة المطلقة. كما هو مبين في الجدول رقم (3-10).

الجدول (3-10): بواقي المعادلة المقدرة للاستثمار في و.م.أ.

Null Hypothesis: EEE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.906454	0.0046
Test critical values: 1% level	-2.619851	
5% level	-1.948686	
10% level	-1.612036	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews N° 08

4- التحليل الاقتصادي:

نعلم أن الاستثمار ما هو في الأصل الا رأس المال، أي أن عملية الاستثمار هي تشغيل رأس المال، أي أن رأس المال يشكل وسيلة للاستثمار، وأن متغير رأس المال مستقل يؤدي تطوره إلى تطور الاستثمار كمتغير تابع. وهذا ما تم التوصل إليه في النموذج فأبي تغير نسبي بمقدار وحدة من رأس المال يؤدي إلى تغير نسبي في الاستثمار بمقدار 1,10، هناك علاقة طردية موجبة.

ونعلم أيضا أن الفكر الاقتصادي يعرف الاستثمار بأنه عبارة عن الجزء من الدخل الذي لا يستهلك وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية في أي اقتصاد لذلك. فإن الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية هو ذلك الجزء من الناتج الداخلي الخام الذي يجري إنفاقه على الجديد من الأصول أي من الإنشاءات والمعدات والتجهيزات والمرافق وعلى الإضافات الحاصلة في تلك المدة في المخزون الاستثماري. إلا أننا نرى أن أثر الناتج الداخلي الخام بـ 0.01- أي أن إذا ارتفع الناتج الداخلي الخام بمقدار وحدة يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار بمقدار 0.01-، يمكننا تفسير ذلك من خلال الفترة الزمنية التي أعدنا خلالها الدراسة، لما احتوته هذه الفترة من أزمة مالية عالمية لسنة 2008 تعتبر الأعمق بعد الكساد الكبير لـ 1929-1933، وتلتها أزمة ديون في الو.م.أ سنة 2011 فنرى انعكاسات هذه الأزمة على حجم الاستثمار الإجمالي وكذلك ما ترتب عليها من زعزعة لثقة المستثمرين في تعافي اقتصادي آنذاك.

المطلب الرابع: تقدير نموذج الادخار.

من أجل تقدير نموذج الاستثمار نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية Least Square Method (OLS) للنماذج الخطية بالتحويلات اللوغاريتمية للنموذج الأسّي، كما في الجدول الآتي:

الجدول (3-11): النموذج الاحصائي للادخار بدلالة رأس المال والدخل اللو.م.أ.

Dependent Variable: LOGS
Method: Least Squares
Date: 03/05/17 Time: 12:24
Sample: 2005Q1 2015Q4
Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.467192	0.407704	-8.504180	0.0000
LOGK	1.053447	0.116892	9.012147	0.0000
LOGY	0.767018	0.111290	6.892070	0.0000
R-squared	0.878462	Mean dependent var	3.416294	
Adjusted R-squared	0.872534	S.D. dependent var	0.068800	
S.E. of regression	0.024563	Akaike info criterion	-4.509372	
Sum squared resid	0.024738	Schwarz criterion	-4.387723	
Log likelihood	102.2062	Hannan-Quinn criter.	-4.464259	
F-statistic	148.1721	Durbin-Watson stat	0.254510	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews N° 08.

1- التحليل الاحصائي لنموذج الادخار:

• تقدير المعادلة:

$$\text{LOGS} = -3.467192 + 1.053447 \cdot \text{LOGK} + 0.767018 \cdot \text{LOGY}$$

• النموذج الأسّي Le modèle exponentiel :

$$s = 10^{-3.467192} * k^{1.053447} * y^{0.767018} \dots\dots\dots(2)$$

من خلال النتائج المتحصل عليها من المعادلة المقدرة رقم (2) بواسطة برنامج Eviews, N°8 بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، حيث تبين أن قيمة معامل التحديد المصحح R² بلغت 87% هي قيمة عالية تشير إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تكاد تكون خالية من الأخطاء، ويعني هذا أن المتغيرات المستقلة قد

فسرت نسبة 87% من المتغيرات التي حدثت في المتغير التابع، وفي هذا التحليل اختلفت القيم للمتغيرات المفسرة، وهذا يعني اختلاف درجات المرونة، ومن ثم اختلاف أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

كما تشير نتائج التقدير إلى أن مرونة رأس المال عبارة عن 1.05 وهذا يعني أن التغير النسبي بمقدار وحدة واحدة من رأس المال يؤدي إلى التغير النسبي في الادخار بمقدار 1.05، ومع تأثير هذا المتغير نجد أنه معنوي بالنسبة للادخار وهذا يتضح من خلال القيمة الاحتمالية P-value الخاصة بالإحصاء حيث تساوي 0.0000 أي أنها أقل من 0.05 واحصائية ستودنت t-statistic كانت 9.01 أكبر من القيمة الجدولة التي بلغت 2.021، مما يعني يوجد علاقة معنوية بين رأس المال والادخار. وكانت مرونة الناتج الداخلي الخام هي 0.76 وهذا يعني أن التغير النسبي بمقدار وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام يؤدي إلى تغير نسبي في الادخار بمقدار 0.76، وبلغت إحصائية ستودنت t-statistic 6.89 وهي أكبر من القيمة الجدولة، والقيمة الاحتمالية P-value تساوي 0.0000 وهي أقل من 0.05 وهي مقبولة إحصائياً، مما يعني يوجد علاقة معنوية بين الناتج الداخلي الخام و الادخار.

2- المعنوية الكلية للنموذج:

عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر بلغت $f=148,17$ وهي أكبر من القيمة الجدولة التي بلغت 8.59 باحتمال (0.0000)، وهذا دليل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير في المتغير التابع في المعادلة.

3- استقرارية النموذج:

يتصف النموذج بالاستقرارية كما هو مبين في الجدول رقم (3-12)، الذي يعرض بواقى المعادلة المقدره ودرجة تكامل سلسلة البواقى وبلغت t-statistic -2,10 وهي أكبر من القيمة الجدولة بالقيمة المطلقة من -1,94 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): بواقي المعادلة المقدرة للاذخار في و.م.أ.

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.102773	0.0355
Test critical values:		
1% level	-2.619851	
5% level	-1.948686	
10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews N° 08.

4- التحليل الاقتصادي:

ولشرح هذه النتائج نتطرق إلى ما طرحه الاقتصادي سميث من نموذج يقوم على قاعدة التراكم الرأسمالي لزيادة الثروة والازدهار. فربط كل ازدهار اقتصادي بتكوين رأسمالي سابق. حيث يرى سميث أن رأس المال يؤثر في الادخار ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة. وعلى هذا الأساس فإن زيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة الادخار، بمعنى زيادة توسع الصناعات الحقيقية ثم زيادة كمية العمل المستخدم، مما يرفع من مستوى الإنتاجية، وبالتالي زيادة كمية الإنتاج المحلي الإجمالي وقيمته. وهذا ما تم التوصل إليه إذ أن التغير النسبي بمقدار وحدة واحدة من رأس المال يؤدي إلى التغير النسبي في الادخار بمقدار 1.05، أي هناك علاقة طردية بين كل من الادخار ورأس المال.

وأما بالنسبة للنتائج الداخلي الخام فإنه توجد علاقة طردية بين الدخل والادخار، إذ كلما زاد مستوى الدخل زاد الادخار، والعكس بالعكس. والسبب في ذلك هو أن الدخل الكبير يسمح لصاحبه بتوفير ضروريات الحياة وكماياتها، دون أن يستهلك ذلك دخله كاملا وينطبق هذا الأمر على الاقتصاد الكلي. وهذا ما تم الوصول إليه بالنسبة الناتج الداخلي الخام فإن أي تغير نسبي بمقدار وحدة واحدة منه يؤدي إلى تغير نسبي في الادخار بمقدار 0.76 وبالتالي فإن نتائج النموذج تدعم النظريات التي تؤكد أنه هناك علاقة طردية موجبة بينهما.

المبحث الثالث: نمذجة الدورات الاقتصادية وفق نموذج كالدور دراسة حالة الجزائر للمدة (1992-2014).

تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأحد البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر إلى 20%. وقد مكنت الطفرة النفطية الجزائر من تحقيق العديد من المنجزات الكبرى كسداد الديون، الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

المطلب الأول: تداعيات الأزمات المالية على الاقتصاد الجزائري.

تعاني أغلب الدول النامية ومن بينها الجزائر من عدم توافر مصادر التمويل المحلية، وذلك نتيجة عدم استقرار حصيلة صادراتها متمثلة غالبا في "المحروقات" والتي لا تتسم بالاستمرارية والاستقرار، كونها ذات اقتصاد ريعي، هش معرض لتقلبات أسعار النفط التي يسيطر على 98% من إجمالي صادراتها، ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية.

1- نبذة عن الاقتصاد الجزائري (مناخ الاقتصاد الجزائري):

عملت الجزائر جاهدة في العشريتين الأخيرتين على القيام بإدخال إصلاحات هيكلية عميقة على اقتصادها بغية الخروج من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، هدفها في ذلك الاندماج في الاقتصاد العالمي، والانفتاح على الأسواق الدولية، وهذا راجع لأسباب عديدة أولها: الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفت الجزائر سنة 1986 والناجئة عن السقوط الحر لأسعار البترول المصدر الوحيد لمداخيل الجزائر من العملة الصعبة والموارد الأساسي الذي تبنى عليه الموازنة العامة للدولة، وبالتالي أحدث هذا الهبوط الحاد في أسعار البترول تراجع كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، الشيء الذي أدى إلى عجز كبير في موازنة الدولة، مما نتج عنه أزمة اقتصادية خانقة في الجزائر عجزت الدولة فيها حتى عن تسديد أجور موظفي القطاع العام، مما اضطر الحكومة ساعتها إلى الالتحاق إلى طلب المزيد من القروض الخارجية، و إلى طبع المزيد من الأوراق المالية من طرف البنك المركزي من أجل الإنفاق العام وما نتج عنه من تضخم حاد.

ثانيا: التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم من عوامة الاقتصاد، والانتشار الكبير للشركات المتعددة الجنسية، وانحصار الحدود بين الدول، وضعف المنتج المحلي، حيث شهد العالم ترابعا للاقتصاد العالمي واندماجه في بعضه البعض، فأقيمت التكتلات الجهوية والإقليمية والعالمية، وأبرمت العديد من الاتفاقيات وأقيمت عديد الشراكات، فكان لزاما على الجزائر أن تلحق بالركب العالمي. هذا إضافة إلى الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر،

وكذا فشل تطبيق المخططات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر، كل هذا جعل الجزائر تدخل إصلاحات وتعديلات هيكلية عميقة على اقتصادها.¹

إذ حققت الجزائر في عام 2015 بعد ادخالها إصلاحات وتعديلات هيكلية عميقة تحسينات في جميع مؤشرات التنمية البشرية، وحلت في المرتبة 83 من بين 188 بلدا. وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد 16.6 سنة، وزاد متوسط سنوات الدراسة 5.8 سنة. كما نجحت في تعميم التعليم الابتدائي بمعدل صافي التحاق بالتعليم الابتدائي بلغ 97% وارتفعت فيها معدلات الالتحاق بالتعليم العالي على نحو متساوي.²

كما سيتعين على الجزائر العمل على تحسين نوعية التعليم، إذ جاء الطلاب الجزائريون البالغون خمسة عشر عاما في المرتبة 71 من بين 72 بلدا في مادتي العلوم والرياضيات في برنامج التقييم الدولي للطلاب Programme for International Student Assessment (PISA)³ لعام 2015.

لكن مع استمرار الانخفاض العالمي في أسعار النفط انخفضت إيرادات الجزائر من النفط والغاز إلى النصف في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الانخفاض السريع في احتياطياتها من العملة الأجنبية.

فاعتمدت الجزائر استراتيجية جريئة "نموذج نمو جديد" لمواجهة استمرار الانخفاض العالمي في أسعار النفط يستند إلى ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط مقترنا بمجموعة أساسية من الإصلاحات الهيكلية، التي تهدف إلى استعادة توازن الاقتصاد الكلي وتنويع الأنشطة الاقتصادية. وبالرغم من ذلك، فإن الاعتماد على عائدات النفط والغاز يجعل الجزائر عرضة بدرجة كبيرة لتقلبات أسعار النفط العالمية في مواجهة المخزونات العالمية الكبيرة للنفط، وتراجع الطلب عما كان متوقعا.

1-1 الموارد الطبيعية:

تزخر الجزائر بثروات طبيعية هائلة كالمحروقات، فهي تحتل المكانة 15 فيما يخص احتياطيات النفط المقدرة بـ 45 مليار طن، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج و12 في التصدير، وقد تصل قدراتها التكريرية إلى 22 مليون طن/سنويا. كما تحتل المرتبة 7 في العالم فيما يخص الغاز الطبيعي من ناحية الموارد المؤكدة، والمرتبة 5 من حيث الإنتاج و3 في

1 عبد الكريم كافي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 167.
2 <http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1> 20/10/2016 22:00.

3 البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA بيسا) ، وتجري هذه الاختبارات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD تجرى اختبارات بيسا مرة واحدة كل ثلاث سنوات، لقياس قدرات الطلبة في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم، وكانت أول مرة في عام 2000.

التصدير. فهي تحتل المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط. وهي الممون الثالث بالغاز الطبيعي والبترول للاتحاد الأوروبي والممون الطاقوي الرابع له¹.

إضافة إلى هذه الثروات، تحتزن الجزائر في باطنها، مناجم شاسعة من الفوسفات، الزنك، الحديد، الألمنيوم، والكاولين... إلخ.

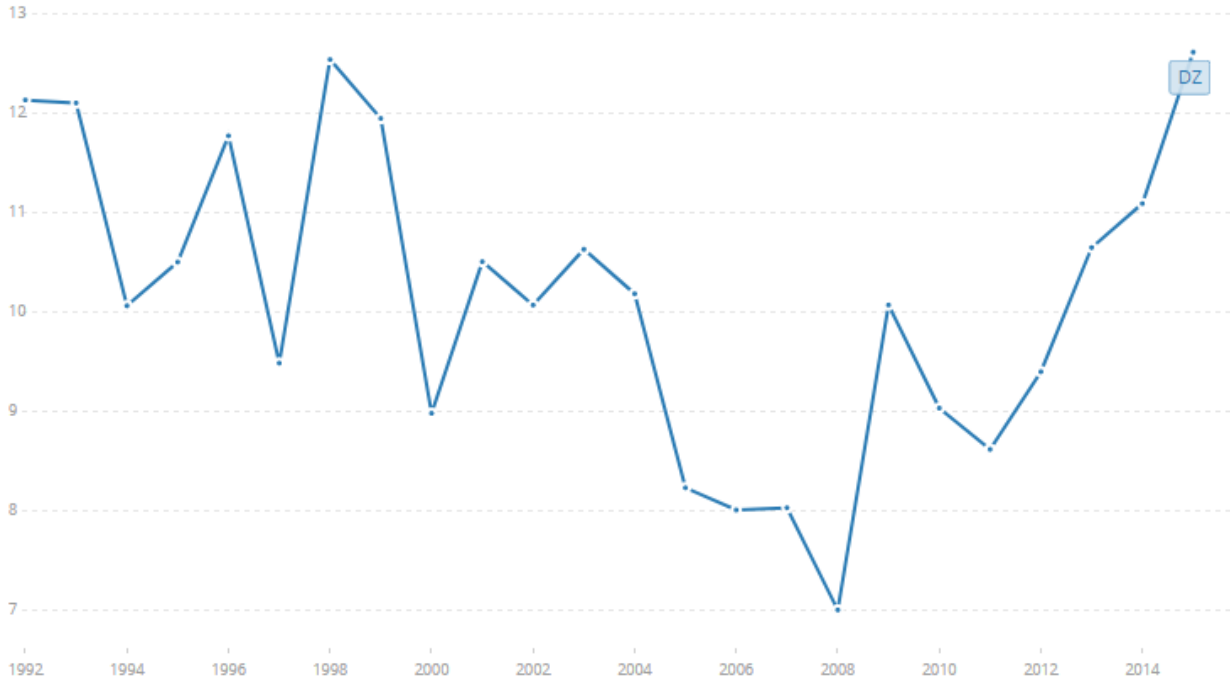
1-2 الزراعة:

تعتبر الزراعة إحدى أقوى الأدوات لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء وتوفير الغذاء لسكان الجزائر المتوقع وصول تعدادهم إلى 41 مليون نسمة بحلول عام 2018. كما تلعب الزراعة دورا حيويا في تحقيق النمو الاقتصادي، ففي عام 2014 شكلت ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتزيد فعالية نمو قطاع الزراعة حوالي مرتين أو ثلاث مرات عن باقي القطاعات من حيث زيادة الدخل بين أشد الفئات فقرا. ومن خلال الشكل (3-13) نلاحظ تذبذب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام حيث سجل نسبة 12,13٪ سنة 1992 ليسجل أدنى نسبة مساهمة سنة 2008 قدرها 7٪، ليعاود الارتفاع سنة 2014 لتبلغ 11,09٪.

¹ <http://www.andi.dz/index.php/ar/connaitre-l-algerie/ressources> le 04/05/2015 19:52.

الشكل (3-13): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

(القيمة المضافة % من إجمالي الناتج المحلي)



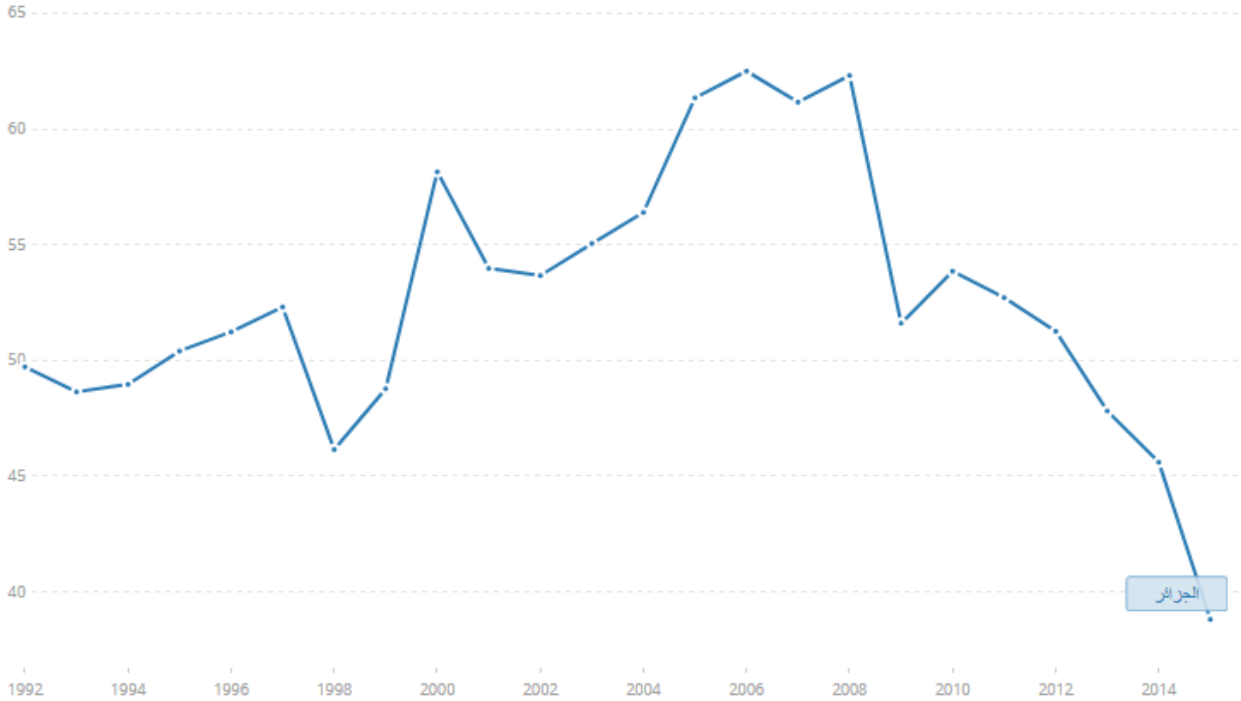
Source: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?end=2015&locations=DZ&start=1992> le 04/05/2015 19:52.

3-1 الصناعة:

تشمل القيمة المضافة في الصناعة: التعدين والصناعة التحويلية، والإنشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. فنلاحظ من خلال الشكل (3-14) أن نسبة مساهمة الصناعة بلغت الذروة سنة 2006 بنسبة بلغت 62,50% لتتراجع إلى 45,60% سنة 2014، وهذا ما يمكن تفسيره أن أصحاب المصانع تخلوا جزئيا عن الصناعات التحويلية ليتجهوا نحو الاستيراد نظرا للأسعار التنافسية من جهة ومن جهة أخرى هامش الربح المحقق أكبر مقارنة بالهامش المحصل عليه من خلال عمليات التصنيع، كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل (3-14): نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

(القيمة المضافة % من إجمالي الناتج المحلي)



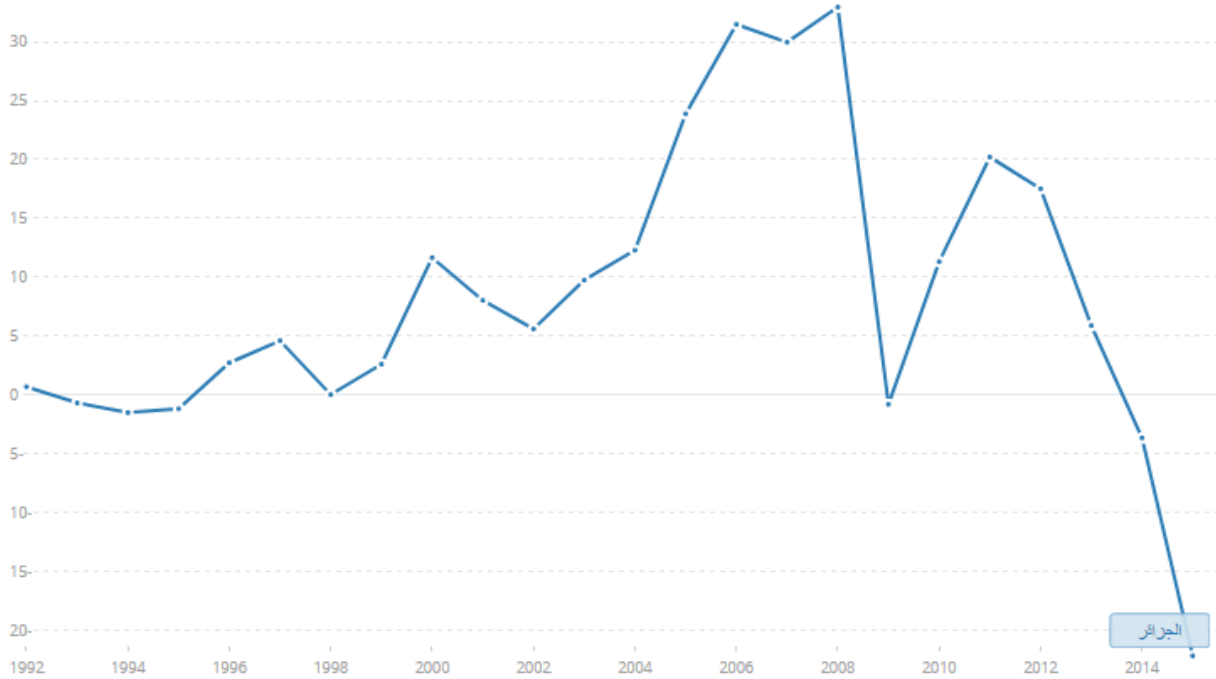
Source: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS?end=2015&locations=DZ&start=1992> le 04/05/2015 20:15.

4-1 الميزان الخارجي:

الميزان الخارجي للسلع والخدمات يساوي الصادرات من السلع والخدمات مخصوما منه الواردات من السلع والخدمات. ومن خلال الشكل (3-15) نلاحظ تذبذب الميزان الخارجي حيث سجل فائضا قياسيا بلغ قدره 32,94 مليار دولار عام 2008 ليسجل أول عجز له سنة 2009 وهذا عائد سببه للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نتيجة تراجع الطلب على المحروقات وارتفاع أسعار المواد الأولية خاصة الغذائية في الأسواق الدولية، ليسجل عام 2014 عجزا قدره -3,65 مليار دولار ليسجل أدنى نسبة مساهمة سنة منذ 2008 قدرها 7٪، ليعاود الارتفاع سنة 2014 لتبلغ 11,09٪. وشكل الموالي يوضح تطور الميزان الخارجي الجزائري:

الشكل (3-15): الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

الوحدة: مليار دولار أمريكي



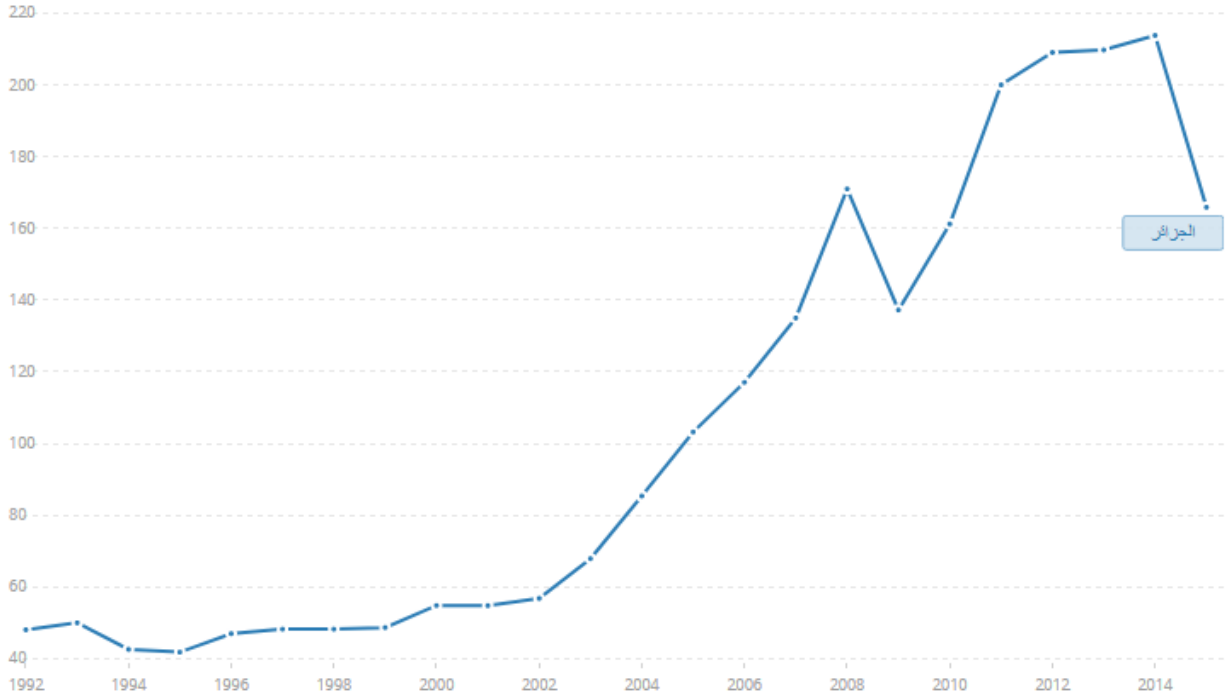
Source: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CD?end=2015&locations=DZ&start=1992> le 07/05/2015 18:12.

5-1 إجمالي الناتج المحلي:

إجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوما منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. نلاحظ من خلال الشكل (3-16) أن إجمالي الناتج المحلي في الجزائر كان يأخذ منحى تصاعدي منذ عام 1992 وبلغ الذروة سنة 2008 بمقدار 171 مليار دولار، لينخفض متأثرا بالأزمة المالية العالمية سنة 2009 ليبلغ 137,21 مليار دولار، ثم يستأنف الاتجاه التصاعدي ليبلغ أقصى قيمة سنة 2014 نتيجة الارتفاع القياسي لأسعار المحروقات ليبلغ 213,31 مليار دولار، لينخفض مجددا متأثرا بالانخفاض الحاد لأسعار المحروقات بعد سنة 2014، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (3-16): إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي).

الوحدة: مليار دولار أمريكي



Source: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2015&locations=DZ&start=1992> le 10/05/2015 14:20.

2- أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية:

يوجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير، وعموما إن الاقتصاد الجزائري عرضة للازمة العالمية للأسباب التالية:

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار الذي شهد تدهورا كبيرا في قيمته.

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل 98% من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري "اقتصاد ريعي" هش عرضة لتقلبات أسعار البترول.

- عدم انخراط الجزائر في التكتلات الاقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة.

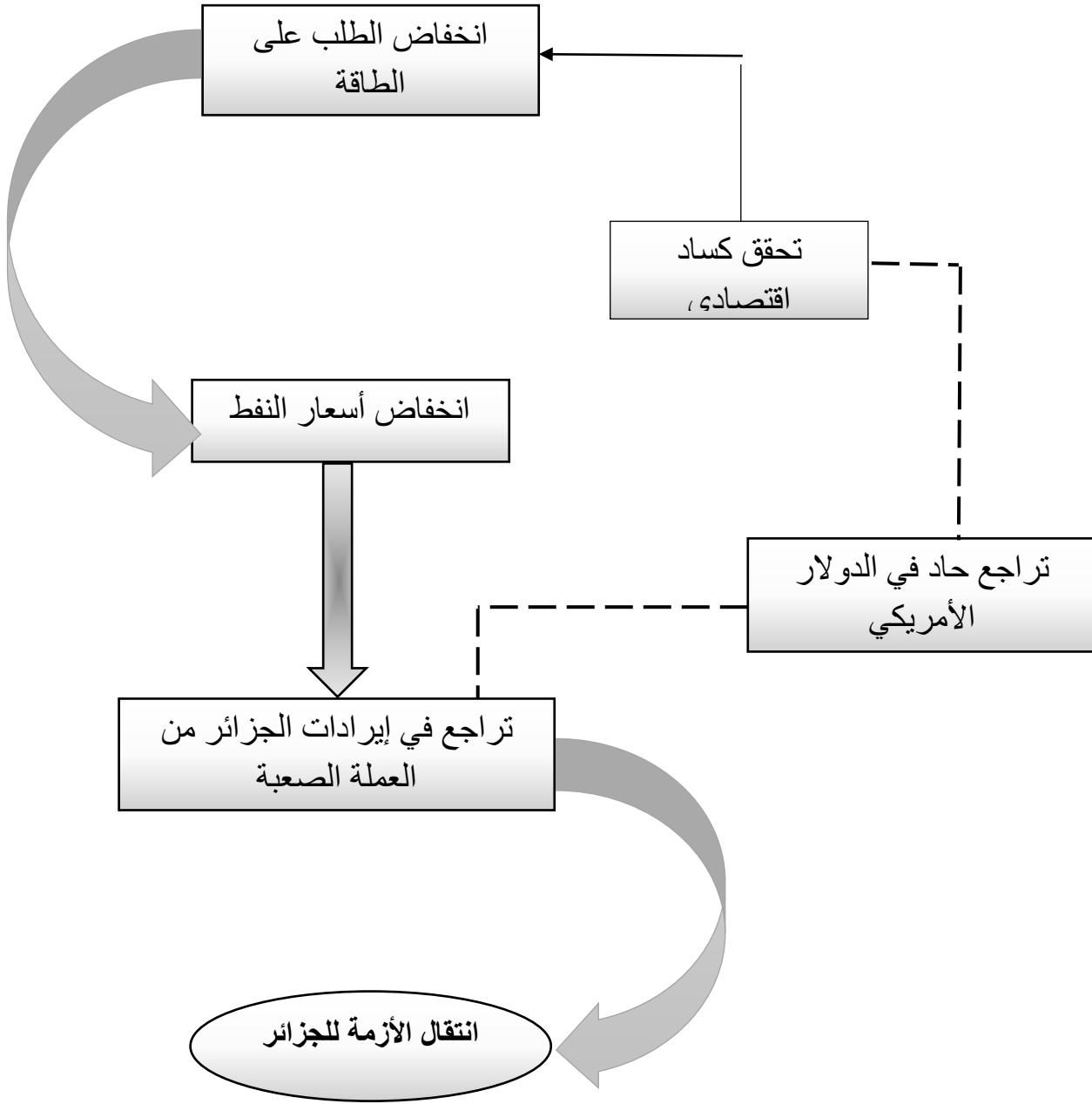
يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية لا محال لكن بمستوى اقل مقارنة مع الدول الأخرى وذلك راجع إلى ما يلي:

- عدم وجود سوق مالي حقيقي كما أن البورصة الجزائرية لم تندمج في الأسواق العالمية.
- عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.
- انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل جزئي حيث أن الجزائر لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3- أثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري:

قبل التطرق لأثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، لا بد من أن نستعرض الشكل الموالي لتوضيح أكثر مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية لمعرفة مدى ارتباط الجزائر بالعالم الخارجي نظرا للعلاقات المالية والتجارية التي تربطه بدول مختلفة كون الاقتصاد الجزائري جزء من الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم(3-17): مدى تأثير الجزائر بالأزمة المالية.



المصدر: ناجي بن حسين، عرض عام حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008 PP، ص4.

عرض-عام-حول-الأزمة-المالية-العالمية/24487136/presentation/fr.scribd.com

- سيتأثر الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل في حال حدوث أزمة مالية عالمية، بحيث سيتراجع الطلب على المحروقات، وستتأثر أسعار البترول بشكل كبير، وبما أن الولايات المتحدة هي أكبر اقتصاد في العالم، ستتراجع قيمة الدولار بسبب زيادة عجز الموازنة السنوية، وبالتالي ارتفاع نسبة التضخم، ومادامت 98 % من صادرات الجزائر يتم فوترتها بالدولار و50 % من الواردات تتم بالأورو سيرتفع معدل التضخم في الجزائر "التضخم المستورد" وترتفع فاتورة الواردات "تآكل احتياطات الصرف الأجنبي".
- غالبا ما لا تتوافر البلدان النامية على الآليات التقليدية لامتنصاص الصدمات أو التخفيف من حدتها، كسياسات تثبيت أوضاع الاقتصاد الكلي، والأسواق المالية العميقة والمتنوعة النشاط وهو ما يزيد حدة الآثار الناجمة عن الاضطرابات ويتيح الفرصة للصدمات الخارجية لزيادة حدة تقلب الاقتصاد الكلي وعدم استقراره مما يشكل مخاطر كبيرة على اقتصادياتها.

مع كل هذه التوقعات حول تجدد الأزمات المالية العالمية، يجب على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في استراتيجيتها الحالية، بالإضافة إلى إعادة النظر في طريقة بناء اقتصاد أكثر تنوعا للصادرات، خصوصا أن الأسباب التي تجعل الاقتصاد الوطني هش ترجع للتبعية المطلقة لأسعار المحروقات.

المطلب الثاني: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذور الوحدة للاستقرار The Unit Root Stationarity).

نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها. لقد تم استخدام اختبار ديكي-فولر المطور Augmented Dickey Fuller واختبار فيليب - بيرون Phillips-Perron لاختبار وجود جذر الوحدة أو الإستقرارية Stationarity في جميع متغيرات محل الدراسة.

1- تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF :

تم تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن السلسلة ساكنة إذا كانت قيمة الاختبار أصغر من القيم الحرجة التي يوفرها البرنامج عند تطبيق الاختبار. تبين بحثنا هذا من خلال الجدول رقم (3-13) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج تحتوي على جذر الوحدة عند المستويات مما يبين أنها غير مستقرة ولا تتصف بالسكون، لكن عند أخذ الفروق الأولى لها يمكن رفض فرضية العدم

الفصل الثالث نمذجة الدورات الاقتصادية وفق نموذج كالدور حالة-الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر-

أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى مما يبين أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، عدا متغيري رأس المال والاستثمار اللذان كانا متكاملين من الدرجة الثانية أصبحا ساكنين بعد أخذ الفرق الثاني.

الجدول (3-13): تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF على متغيرات النموذج عند المستويات والفروقات.

نوع الاختبار %5	القيمة الإحصائية T	القيمة الإحصائية T	القيمة الإحصائية T عند الفرق الأولى	القيمة الإحصائية T عند الفرق الأولى	القيمة الإحصائية T عند الفرق الثاني	القيمة الإحصائية T عند الفرق الثاني
	ADF	ADF	ADF	ADF	ADF	ADF
Y	0.609934	-3.004861	-4.682932	-3.012363		
K	2.690000	-3.004861	-2.805402	-3.012363	-6.790696	-3.029970
S	-0.352803	-3.004861	-5.218152	-3.012363		
I	2.777690	-3.004861	-2.429221	-3.012363	-6.724686	-3.020686

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews N° 08.

2- تطبيق اختبار فيليب - بيرون PP:

تم تطبيق اختبار فيليب - بيرون PP حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن السلسلة ساكنة إذا كانت قيمة الاختبار أصغر من القيم الحرجة التي يوفرها البرنامج عند تطبيق الاختبار.

أما في بحثنا هذا تبين من خلال الجدول رقم (3-14) أن السلاسل الزمنية للمتغيرات النموذج تحتوي على جذر الوحدة عند المستويات مما يبين أنها غير مستقرة ولا تتصف بالسكون، لكن عند أخذ الفروق الأولى لها يمكن رفض فرضية العدم أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى مما يبين أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، عدا متغيري رأس المال والاستثمار اللذان كانا متكاملين من الدرجة الثانية أصبحا ساكنين بعد أخذ الفرق الثاني.

الجدول (3-14): تطبيق اختبار فيليب - بيرون PP على متغيرات النموذج عند المستويات والفروقات.

القيمة المجدولة عند الفرق الثاني	القيمة الإحصائية T عند الفرق الثاني	القيمة المجدولة عند الفرق الأولى	القيمة الإحصائية T عند الفرق الأولى	القيمة المجدولة	القيمة الإحصائية T	نوع الاختبار %5
PP	PP	PP	PP	PP	PP	
		3.012363-	4.685772-	3.004861-	0.915689	Y
3.020686-	10.50999-	3.012363-	2.872985-	3.004861-	2.618818	K
		3.012363-	5.424604-	3.004861-	0.128456-	S
3.020686-	13.99076-	3.012363-	2.325211-	3.004861-	2.170939	I

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews N° 08.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الاستثمار.

من أجل تقدير نموذج الاستثمار نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Least Square Method للنماذج الخطية بالتحويلات اللوغاريتمية للنموذج الأسّي، كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-15): النموذج الاحصائي للاستثمار بدلالة رأس المال والدخل للجزائر.

Dependent Variable: LOG(I)
Method: Least Squares
Date: 10/16/16 Time: 14:59
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(K)	0.642984	0.100282	6.411772	0.0000
LOG(Y)	0.516815	0.120109	4.302874	0.0003
C	-4.312796	0.801978	-5.377696	0.0000
R-squared	0.994100	Mean dependent var		24.04127
Adjusted R-squared	0.993510	S.D. dependent var		0.784257
S.E. of regression	0.063180	Akaike info criterion		-2.564556
Sum squared resid	0.079834	Schwarz criterion		-2.416448
Log likelihood	32.49240	Hannan-Quinn criter.		-2.527308
F-statistic	1684.935	Durbin-Watson stat		1.143730
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews N° 08.

1- التحليل الاحصائي:

• تقدير المعادلة:

$$\text{LOG}(I) = 0.642984 * \text{LOG}(K) + 0.516815 * \text{LOG}(Y) - 4.312796$$

• النموذج الأسّي Le modèle exponentiel :

$$I = 10^{-4.312796} * K^{0.642984} * y^{0.516815} \dots\dots\dots(3)$$

من خلال النتائج المتحصل عليها من المعادلة المقدرة رقم (3) بواسطة برنامج Eviews, N°8 بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، حيث تبين أن قيمة معامل التحديد المصحح R2 بلغت 99 % وهي قيمة عالية تشير إلى العلاقة القوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث تكاد تكون خالية من الأخطاء، ويعني هذا أن المتغيرات المستقلة قد فسرت نسبة 99% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع، وفي هذا التحليل اختلفت القيم للمتغيرات المفسرة، وهذا يعني اختلاف درجات المرونة، ومن تم اختلاف أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

كما تشير نتائج التقدير أن مرونة رأس المال هي 0.64 وهذا أن التغير النسبي بمقدار وحدة واحدة من رأس المال يؤدي إلى تغيير نسبي في الاستثمار بمقدار 0.64 ، ونجد أن المتغير رأس المال معنوي بالنسبة للاستثمار، وهذا يتضح من خلال القيمة الاحتمالية P-value الخاصة بالإحصاء المقدرة بـ 0.0000 أي أنها أقل من 0.05 ، وإحصائية ستودنت t-statistic التي قدرت بـ 6.41 أي أكبر من القيمة الجدولة التي بلغت 2.086، وكانت مرونة الناتج الداخلي الخام تقدر بـ 0.51 ، وهذا يعني أن التغير النسبي بمقدار وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام يؤدي إلى تغيير نسبي في الاستثمار بمقدار 0.51، وبلغت قيمة إحصائية ستودنت t-statistic 4.30 وهي أكبر من القيمة الجدولة التي بلغت 2.086 ، والقيمة الاحتمالية P-value هي 0.0003 وهي أقل من 0.05 بمعنى مقبولة إحصائياً، مما يعني بوجود علاقة معنوية بين الناتج الداخلي الخام و الاستثمار.

2- المعنوية الكلية للنموذج:

عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر بلغت $f=1684.935$ وهي أكبر من القيمة المحدولة التي بلغت 8.66 باحتمالية المحسوبة (0.0000)، وهذا دليل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وأن المتغيرات المفردة في النموذج ككل ذات تأثير في المتغير التابع في المعادلة.

3- استقرارية النموذج:

يتصف النموذج بالاستقرارية كما هو مبين في الجدول رقم (3-16) الذي يعرض بواقي المعادلة المقدرة ودرجة تكامل سلسلة البواقي وبلغت إحصائية ستودنت $t\text{-statistic}$ 4.72 وهي أكبر من القيمة المحدولة كانت 3.02 بالقيمة المطلقة. كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): بواقي المعادلة المقدرة للاستثمار في الجزائر.

Null Hypothesis: D(RESID03) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.727317	0.0014
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews N° 08

4- التحليل الاقتصادي:

كما أشرنا سابقا أن الاستثمار ما هو في الأصل إلا رأس المال، أي أن عملية الاستثمار هي تشغيل رأس المال، وأن متغير رأس المال مستقل يؤدي تطوره إلى تطور الاستثمار كمتغير تابع. وبالتالي علاقة الاستثمار بمردودية رأس المال نظرا للارتباط الوثيق بين رصيد رأس المال ومردوديته الاقتصادية والمالية، إذ أظهر النموذج ان متغيري رأس المال والاستثمار لهما علاقة إيجابية ومتوافقان مع المنطق الاقتصادي، فعند زيادة التراكم الرأسمالي بنسبة 100% سيزداد الاستثمار بنسبة 64%، وهذا ما يعزز المنطق النظري.

الفصل الثالث نمذجة الدورات الاقتصادية وفق نموذج كالدور حالة-الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر-

نلاحظ من خلال المرونات أن هناك علاقة طردية وإيجابية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي وخاصة الاستثمار المباشر الذي يعتبر هو الأكثر تأثراً بنمو الناتج الداخلي الخام مقارنة بالأنماط الأخرى من الاستثمارات مثل استثمار المحفظات، ونظراً لعدم توفر سوق مالي متكامل في الجزائر فتقريباً جميع الاستثمارات هي فعلاً استثمارات حقيقية وفعالية ذو مردود إيجابي على الاقتصاد الوطني، فبعد اعتماد الجزائر اقتصاد السوق في تسعينيات القرن العشرين، وفتح الأبواب أمام المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب ونمو الانتاج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات ساهم كل ذلك في الرفع من قيمة الاستثمارات، وهذا ما توصلنا إليه من نتائج، حيث سجلنا علاقة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار. إذ ظهر ان متغيري الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) والاستثمار لهما علاقة إيجابية ومتوافقان مع المنطق الاقتصادي، فعند زيادة الدخل بنسبة 100% سيزداد الاستثمار بنسبة 51%.

المطلب الرابع: تقدير نموذج الادخار.

من أجل تقدير نموذج الاستثمار نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية Least Square Method (OLS) للنماذج الخطية بالتحويلات اللوغاريتمية للنموذج الأسي، كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-17): النموذج الاحصائي للادخار بدلالة رأس المال والدخل للجزائر.

Dependent Variable: LOG(S)
Method: Least Squares
Date: 10/16/16 Time: 16:03
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(K)	-0.931679	0.172141	-5.412314	0.0000
LOG(Y)	2.424124	0.206176	11.75756	0.0000
C	-14.50961	1.376650	-10.53979	0.0000
R-squared	0.984323	Mean dependent var		24.26723
Adjusted R-squared	0.982756	S.D. dependent var		0.825875
S.E. of regression	0.108452	Akaike info criterion		-1.483902
Sum squared resid	0.235239	Schwarz criterion		-1.335794
Log likelihood	20.06488	Hannan-Quinn criter.		-1.446654
F-statistic	627.8851	Durbin-Watson stat		0.815942
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج Eviews N° 08.

1- التحليل الإحصائي:

• تقدير المعادلة:

$$\text{LOG}(S) = -0.931679 * \text{LOG}(K) + 2.424124 * \text{LOG}(Y) - 14.50961$$

• النموذج الأسّي Le modèle exponentiel :

$$s = 10^{-14.50961} * k^{-0.931679} * y^{2.424124} \dots\dots\dots(4)$$

من خلال النتائج المتحصل عليها من المعادلة المقدرة رقم (4) بواسطة برنامج Eviews, N°8 بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، حيث تبين أن قيمة معامل التحديد المصحح R2 بلغت 98% وهي قيمة عالية تشير إلى أن العلاقة بين المتغير التابع الادخار والمتغيرات المستقلة تكاد تكون خالية من الأخطاء، ويعني هذا أن المتغيرات المستقلة قد فسرت نسبة 98% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع، وفي هذا التحليل اختلفت القيم للمتغيرات المفسرة، وهذا يعني اختلاف درجات المرونة، ومن تم اختلاف أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

كما تشير نتائج التقدير أن مرونة رأس المال هي -0.93، وهذا يعني أن التغير النسبي من رأس المال بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغيير نسبي في الادخار مقداره -0.93، مما يعني وجود علاقة معنوية بين رأس المال والادخار، وهذا يتضح من خلال القيمة الاحتمالية P-value الخاصة بالإحصاء حيث تساوي 0.0000 أي أنها أقل من 0.05 ، واحصائية ستودنت t-statistic تقدر بـ -5.412314 بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولة التي بلغت 2.11، وكانت مرونة الناتج الداخلي الخام هي 2.42 ، وهذا يعني أن التغير النسبي بمقدار وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام يؤدي إلى تغير نسبي في الادخار بمقدار 2.42، وبلغت قيمة إحصائية ستودنت t-statistic 11.75756 وهي أكبر من القيمة الجدولة، والقيمة الاحتمالية p-value كانت 0.0000 وهي أقل من 0.05 بمعنى مقبولة إحصائياً، مما يعني وجود علاقة معنوية بين الناتج الداخلي الخام و الادخار.

2- المعنوية الكلية للنموذج:

عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر بلغت f=627.8851 وهي أكبر من القيمة الجدولة التي بلغت 8.66 باحتمالية المحسوبة (0.0000)، وهذا دليل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير في المتغير التابع في المعادلة.

3- استقرارية النموذج:

يتصف النموذج بالاستقرارية كما هو مبين في الجدول رقم (3-18) الذي يعرض بواقي المعادلة المقدرة ودرجة تكامل سلسلة البواقي، وبلغت t -statistic 3.02 بالقيمة المطلقة وهي أكبر من القيمة المحدولة بالقيمة المطلقة 3.01، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): بواقي المعادلة المقدرة للاذخار في الجزائر.

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.022590	0.0490
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Eviews N° 08.

4- التحليل الاقتصادي:

نلاحظ من خلال المرونات أن هناك علاقة عكسية بين متغير رأس المال الاذخار، إذ ما تم التوصل إليه أن التغير النسبي بمقدار وحدة واحدة من رأس المال يؤدي إلى التغير النسبي في الاذخار بمقدار -0.93، أي هناك علاقة عكسية بين كل من الاذخار ورأس المال. فعند زيادة التراكم الرأسمالي بنسبة 100% سينقص الاذخار بنسبة 93%، وهذا ما يناهز المنطق النظري. يمكننا تفسير ذلك من خلال ما يمثله الاقتصاد الموازي *The Informel Economy* من نسبة هامة من الحجم الكلي للاقتصاد الجزائري حيث صرح الوزير السابق للتجارة الجزائري مصطفى بن بادة أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 60 مليار دولار، ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام نهاية 2011¹، مما دفع بالحكومة الجزائرية مارس 2017 في إنجاز أول دراسة شاملة وعلمية منذ الاستقلال حول الاقتصاد الموازي (*Underground Economy*) بالتعاون مع مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية بدعم من برنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، والتي تحمل عنوان "الاقتصاد الموازي: التصورات الصيغ العملية

¹ <http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2012-03-15-1.1611807>.

والتأثيرات"، وهذا سيؤثر على النموذج بحيث لا يمكننا تجاهل نحو 40٪ من حجم الاقتصاد الجزائري كما لا يمكننا في نفس الوقت حساب نسبة الادخار، الاستثمار ورأس المال في اقتصاد غير رسمي.

وأما بالنسبة للنتائج الداخلي الخام فإنه توجد علاقة طردية بين الدخل والادخار، إذ كلما زاد مستوى الدخل زاد الادخار. وهذا ما تم الوصول إليه بالنسبة الناتج الداخلي الخام فإن أي تغير نسبي بمقدار وحدة واحدة منه يؤدي إلى تغير نسبي في الادخار بمقدار 2.42 وبالتالي فإن نتائج النموذج تدعم النظريات التي تؤكد أنه هناك علاقة طردية موجبة بينهما. إذ ظهر ان متغيري الدخل (الناتج المحلي الاجمالي) والادخار لهما علاقة ايجابية ومتوافقان مع المنطق الاقتصادي، فعند زيادة الدخل بنسبة 100% سيزداد الاستثمار بنسبة 242%.

الخلاصة:

باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قائدة للعالم الرأسمالي وتزعمها لبلدان العالم اقتصاديا منذ 125 سنة (تمثل أكثر من 23٪ من الاقتصاد العالمي)، كان لابد من دراسة هذا الاقتصاد الضخم الذي يمثل منبع الازمات، حيث سجلنا ما يقارب 33 دورة من الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي، ثم قمنا بمحاولة تطبيق نموذج كالدور على اقتصاد الو.م.أ، إذ أظهر النموذج ان متغيري رأس المال والنتاج الداخلي الخام لهما علاقة ايجابية ومتوافقان مع المنطق الاقتصادي مع كل من الاستثمار والادخار.

أما فيما يخص الجزائر فهي دولة مصدرة للمحروقات بنسبة تفوق 97٪ من اجمالي الصادرات، ما يجعلها باستمرار عرضة لحالة من التقلبات في دورتها الاقتصادية، حيث توصلنا أن الجزائر تتميز بارتفاع درجة تقلب الاقتصاد الكلي وعدم استقراره، بسبب اعتمادها على تصدير سلعة واحدة أساسية عرضة لتقلبات سعرية واسعة في الأسواق العالمية، مما فاقم من ارتفاع درجة تقلبات الاقتصاد الكلي فيها، وهذا ما يشكل أحد العوائق الرئيسية أمام مسار التنمية وزيادة مستويات الرفاهية.

فتوصلنا أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية من خلال انخفاض الطلب العالمي على المحروقات نتيجة تراجع نمو الاقتصاد العالمي، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار المواد الأولية ولا سيما المواد الغذائية في السوق العالمي مما ينعكس سلبا الميزان الخارجي للدولة، وهذا ما تم تسجيله من خلال المنحى التصاعدي لإجمالي الناتج المحلي منذ عام 1992 إلى غاية الذروة عام 2008، لينخفض متأثرا بالأزمة المالية العالمية سنة 2009.

أما السبب الثاني الذي يؤثر في أداء الاقتصاد الجزائري فهو الأزمات النفطية التي تؤدي إلى انخفاض مستمر في أسعار المحروقات، وهذا ما تم ملاحظته من خلال الاتجاه التصاعدي لإجمالي الناتج المحلي منذ عام 2009 ليبلغ أقصى قيمة سنة 2014 نتيجة الارتفاع القياسي لأسعار المحروقات ليبلغ 213,31 مليار دولار، لينخفض مجددا متأثرا بالانخفاض الحاد لأسعار المحروقات.

وفيما يخص تطبيق نموذج كالدور اللاحطي حاولنا رغم ضعف السوق المالي المحلي (البورصة) وكبر حجم السوق الموازي صياغته على شكل دالة أسية تحاول تفسير الاستثمار بدلالة الدخل ورأس المال، وكذلك تفسير الادخار بدلالة الدخل ورأس المال.

الخاتمة العامة

تعد الرأسمالية مجموعة من الممارسات والمؤسسات التي تتيح لملايين البشر تحقيق مصالحهم الاقتصادية في السوق وهي ليست نظاما موحدًا ومتناسقًا، مما يجعل الرأسماليون يتسببون في وقوع أضرار جسيمة نتيجة غياب التنسيق المركزي لهذه السوق، كما تبين من انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر الذي نتوقع أنه لن يكون آخر حالات الذعر المالي، فقاعة الدوت كوم فقاعة الإسكان سبقتهما فقاعة بحر الجنوب في القرن الثامن عشر، ومن قبلها فقاعة زهور التيليب في القرن السابع عشر، لذا فاحتمال تكرار هذه الأزمات وارد وبشدة.

تحدث جيمس ماديسون James Madison الرئيس الرابع للولايات المتحدة عن أن تركيز السلطة في فرع واحد من فروع الحكومة هو بمثابة الاستبداد. وينطوي كامل هيكل دستور الولايات المتحدة على توازن للقوى، وخطر التركيز يكون أكبر إذا كان كل من الحكومة والاقتصاد يسعيان وراء نفس الهدف (الربح). فعندما تعمل الحكومة يدا بيد مع رجال الأعمال فلبد من أن آلية التصحيح الذاتي للسوق ستتعرض. وعندئذ ستكبت المنافسة وتتفشى المحسوبية ويحظى عدم الكفاءة بالحماية. وتحظى جماعات الضغط بفرصة ذهبية نتيجة تبادل التبرعات مقابل المحسوبية.

ولقد توقع شوم بيتر Schumpeter في كتابه (Capitalism, Socialism and Democracy, 1950) أن الرأسمالية محكوم عليها بالانهيار، بسبب نزوعها إلى تدمير المؤسسات التي تحميها¹. ومثالا على ذلك فساد شركات الحسابات أثناء أزمة الرهن العقاري عام 2008، وكذلك خلق التقلبات الاقتصادية عدم الاستقرار للأسر التي من اللازم وجودها لغرس الانضباط واحترام القانون، وهما الأمران اللذان لا غنى عنهما كي تعمل السوق على نحو جيد.

كانت الأزمة المالية لعام 2008 قاسية بما فيه الكفاية بحيث غيرت الآراء في الدول الرأسمالية إلى ضرورة إيجاد نظام مالي جديد وإصلاح شامل للقوانين، فالرأسمالية لا تستطيع أن تحقق التقدم والازدهار إلا إذا كان هناك نظاما قانونيا فعالا وسلطة قضائية أمينة، وخدمة عامة "بجردة من أي غرض"، ومسكا عصريا للدفاتر، وسجلات ملكية دقيقة، ونظاما رشيدا لتحصيل الضرائب، ونظاما تعليميا ناجحا، وشرطة نظيفة، وساسة نظيفين، ومن ثم تولد الرأسمالية الثروة لدفع تكاليف هذه المنافع الاجتماعية، وتبقى المسألة مرتبطة بدرجة صدق الإرادة السياسية اللازمة. لكن افتقار اقتصادات السوق للتنظيم الحكومي تحديدا هو ما عزز فرص دورات الانتعاش والركود. ستواصل الدورات الاقتصادية في الظهور على امتداد تاريخ الرأسمالية، لكن يظل إيجاد حلول للمشاكل الناجمة عن

¹ Joseph A. Schumpeter, **Capitalism, Socialism and Democracy**, 3rd ed, New York, 1950, 61.

الرأسمالية هو التحدي القائم. فعندما تكون وسائل الإنتاج الحيوية في يد فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد في ظل أنظمة مالية فاسدة تقوم على السمسرة، الربا والرشا، وبذخ وتبذير، عندئذ على البشرية توقع ما ليس بالحسبان. فالمستقبل مرهون بمدى التغيير الذي سيطرأ على الأخلاقيات السائدة في المجتمع، وعلى إدراك الكل أن مبدأ المسؤولية الاجتماعية لا يقل أهمية عن مبدأ السوق الحرة، وإذا تم تجاهل هذه الحقائق فإن مصير النظام الرأسمالي هو الانهيار.

أظهرت المقارنة تماثلاً يكاد يكون متطابقاً بين أزمتي 1929 و2008، حول أسباب ومسار الأزميتين رغم الفترة الفاصلة بينهما "ثمانين عاماً"، مما يدل أن الأسباب الحقيقية تكمن في الأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، وفي هذا المجال يطرح المفكرون المسلمون الفكر الاقتصادي الإسلامي كحل دائم لهذه الأزمات باعتباره بديلاً للنظام الرأسمالي. فالاقتصاد الإسلامي لا يزعم أنه قادر على استئصال التقلبات الاقتصادية، لكن مبادئه قادرة أن تمنع هذه التقلبات من أن تتحول إلى كوارث تدمر حياة البشرية وثرواتها. ولذلك يتعين على الصناعة المالية الإسلامية أن تركز على ابتكار أدوات مالية ومنتجات تجسد خصوصية الاقتصاد الإسلامي، وتتفاعل مع المستجدات المالية والمصرفية في إطار الضوابط. أما إذا كانت منتجات الصناعة المالية الإسلامية مجرد إعادة صياغة للمنتجات المالية التقليدية، فستكون النتيجة في النهاية هي نفسها أي اختلال الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

وفي الأخير نعتبر الرأسمالية نظام وضعي يقف على قدم المساواة مع الشيوعية وغيرها من النظم التي وضعها البشر بعيداً عن منهج الله الذي ارتضاه لعباده ولخلقه من بني الإنسان.

أولاً: اختبار فرضيات البحث:

بعد الدراسة والتحليل لموضوع البحث وفقاً للإشكالية المطروحة، وفي ضوء الفرضيات التي قام عليها البحث تم التوصل إلى ما يأتي:

تنطلق فرضيات الدراسة من أن:

✓ **الفرضية الأولى:** بنية النظام الرأسمالي تحتوي على تناقضات واختلالات تساعد على خلق أزمات مالية متكررة.

تبين أن مبادئ الحرية الاقتصادية والحرية الفردية بمفهوم المصلحة الذاتية لتحقيق الأرباح تحتاج إلى إعادة تقويم، أي وضع ضوابط حقيقية للنظام الرأسمالي تحقق التوازن والمنفعة في نفس الوقت. بمعنى آخر، لا بد من تدخل الدولة في

الخاتمة العامة

الاقتصاد لوضع القيود والضوابط للتعامل في الأسواق لتحقيق التوازن المطلوب، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ **الفرضية الثانية:** سرعة الانتقال للأزمات المالية بين الاقتصاديات الرأسمالية مرده درجة الترابط، التشابك والاندماج الدولي لهذه الاقتصاديات بحكم العولمة الاقتصادية.

توصلنا إلى إمكانية تقسيم الأزمات المالية قسمين:

- أزمات إقليمية: مثل أزمة شرق آسيا وأزمة أمريكا اللاتينية.
- أزمات مالية عالمية مثل أزمة الرهن العقاري، وغالبا ما تكون الأزمة المالية العالمية ناتجة عن أزمة في الولايات المتحدة.
- تعد الأزمة الاقتصادية والمالية 2008 من الأزمات الاستثنائية من حيث النوع والكم، وقد تأثرت جميع دول العالم بها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ **الفرضية الثالثة:** تداول المنتجات المالية الحديثة مثل المشتقات المالية والتوريق وبيع الديون يساهم في تعظيم أثر الأزمات المالية، ويعرض بقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية الحقيقية إلى صدمة حقيقية نتيجة دخول الاقتصاد في حالة ركود.

برزت أدوات الاستثمار الرأسمالية الحديثة نتيجة التطور التكنولوجي الهائل مما أدى إلى إفراز وسائل سريعة للربح، بحيث لا تشمل سلع حقيقية أو أصول ملموسة بل منتجات ذات مخاطر عالية، كتوريق الأصول، البيع على المكشوف، وغيرها من الأدوات والأساليب الحديثة. وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة أن للمنتجات المالية الحديثة دورا كبيرا في تعظيم أثر الأزمات المالية. كما يخشى أن تتحول الأزمات المالية إلى أزمة اقتصادية شاملة تطل قطاعات اقتصادية كأزمة الرهن العقاري وهي أزمة متعلقة بتمويل السكن في الأساس، انعكست بالسلب على المزيد من القطاعات مثل التأمين وقطاع التجزئة بسبب مشكلة الطلب. وهنا يمكننا أن نقول أن الفرضية الرابعة صحيحة إذا كانت هناك أزمة مالية كبيرة وعميقة كأزمة 2008.

✓ **الفرضية الرابعة:** يعتبر الفكر الاقتصادي الإسلامي بديلا للنظام الرأسمالي ويمثل حلا دائما للأزمات المالية.

تميز الفكر الاقتصادي الإسلامي عن الفكر الرأسمالي في إدارة الأزمات بتبنيه فكرة تقاسم الدور بين الدولة أي القطاع العام والقطاع الخاص، وأوجد مفكروه عدة وسائل موزعة بين الدولة ومن جهة ثانية القطاع الخاص الممثلين

بالمستثمرين، المستهلكين والمدخرين، مستمدة من مصدري هذا الفكر: القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وهذا يثبت صحة الفرضية السادسة.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها:

- 1- كلما صارت السوق أكثر تحررا، أصبحت المبادرات الفردية أوسع، وهو ما يستتبع عواقب مترتبة على تصرفات الأفراد. وعندما تتلاقى العواقب كما حدث عام 2008 يمكنها أن تخلق كوارث غير متوقعة.
- 2- تبين وجود مجتمع استهلاكي ترفي قائم على الاقتراض لتأمين حاجاته، حيث يشكل الائتمان عصب الاقتصاد الرأسمالي.
- 3- سيؤدي الإسراف في استغلال الموارد الطبيعية إلى انخفاض المخزون الاستراتيجي لهذه الموارد، وبالتالي من الصعب إدامة عجلة الصناعة مستقبلا.
- 4- من خلال النتائج التي برزت خلال التاريخ الاقتصادي، لاحظنا أن الدول الرأسمالية هي الوحيدة التي تضررت بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية، وأنها السبب في ظهور هذه الأزمات بسبب السياسة الاقتصادية الليبرالية لديها، وعدم سيطرة الدولة على هذا النظام الاقتصادي.
- 5- توقع العديد من المفكرين وعلماء الاقتصاد اختيار النظام الاقتصادي الرأسمالي في المستقبل القريب.
- 6- لجأت الرأسمالية ممثلة بالاقتصاد الأمريكي إلى بعض الحلول الاشتراكية كالتأمين خلال أزمة 2008.
- 7- تشكل الأزمة المالية اضطراب حاد في بعض التوازنات الاقتصادية، اختلال في عدد من المؤسسات المالية تمتد إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى بما يؤثر سلبا على أدائها واستقرارها ومعدلات نموها.
- 8- تلازم الدورات الاقتصادية النظام الرأسمالي منذ نشأته، وهذا من خلال انتظامها وتكرارها، لكن بعض الاقتصاديين نفى هذه الخاصية وسمها بالتقلبات الاقتصادية.
- 9- تمر الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي بأربع مراحل هي مرحلة الانتعاش ثم الراج ثم الانكماش وفي الأخير مرحلة الكساد، مع اختلاف في تسمية الركود فهناك من يقصد به مرحلة الانكماش وهناك من يقصد به مرحلة الكساد وهو الأكثر واقعية.

- 10- تنقسم الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي إلى ثلاث أنواع: الدورة الطويلة، المتوسطة والدورة القصيرة، وهناك من يضيف الدورة الموسمية وهي أقصرهم، تعتبر أهم دورة الدورة المتوسطة التي يعتبرها البعض الدورة الرئيسية.
- 11- هناك عدم توافق بين الاقتصاديين في تفسير الدورات الاقتصادية، فهناك من يرجعها إلى النقص في الاستهلاك، والبعض ينسبها إلى الابتكارات التكنولوجية والبعض الآخر إلى الأسباب المناخية، أما حديثا فهناك فرضية الصدمات الحقيقية، وفرضية الإفراط في الاستثمار، وفرضية نقص المعلومات، وأخيرا فرضية التقلبات النقدية.
- 12- يؤمنون أنصار فرضية التقلب في الاستثمار بوجوب التدخل عن طريق السياستين النقدية والمالية، أما أنصار الصدمات الحقيقية، الصدمات النقدية ونقص المعلومات فيعتبرون التدخلات الحكومية أحد أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، ينادون بترك الاقتصاد حر أي عدم تدخل الدولة، مع التحكم في المعروض النقدي بما يتناسب مع الإنتاج.
- 13- تتمثل المظاهر الحديثة للدورات أنها أقل حدة وأقصر أمدا، وهذا يرجع إلى المحاولات المستمرة من جانب الرأسمالية للتكيف مع الشروط الجديدة ومتطلبات الثورة العلمية والتقنية.
- 14- تعتبر الأزمة المالية لسنة 2008 من أشد الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بعد أزمة الكساد الكبير بين عامي 1929-1933.
- 15- يعتبر نظام المشتقات المالية والتوريق أو نظام التجارة بالديون الشرارة الأولى التي أدت إلى تفجير أزمة 2008.
- 16- إصرار النظام الاقتصادي الرأسمالي على ابتلاع أو استغلال الاقتصاديات النامية لخدمة مصلحة اقتصاد الدول الكبرى المهيمنة حصرا.
- 17- يحتوي النظام الرأسمالي معاملات وهمية ومضاربات تقوم على المقامرة أو الرهان.
- 18- تساهل مؤسسات الاستثمار والبنوك في منح الائتمان إلى أفراد لا يتمتعون بملاءة مالية كافية وغير قادرين على السداد.
- 19- بني الاقتصاد الإسلامي على قاعدة التقاسم في الربح والخسارة، وعلى التداول الفعلي للموجودات والأموال، وتحقيق المنافع المشروعة والعُنْمُ بِالْعُرْمِ، ويحكم ذلك الأولويات الإسلامية وضوابط الحلال الطيب.

- 20- حذر الاقتصاد الإسلامي من استخدام الفائدة والمضاربة، واعتبرها من أهم العوامل التي تؤدي إلى انهيار الأسواق المالية.
- 21- حرمت الشريعة الإسلامية التعامل بالمشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر ووصف مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهى عنها شرعا.
- 22- يعد مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية أحد المبادئ الأساسية في الاقتصادي الإسلامي، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة : 280].

ثالثا: الاقتراحات:

بعد التوصل إلى النتائج آنفة الذكر وبهدف الإسهام في التخفيف من احتمالية حدوث أزمات دورية، يمكن تقديم المقترحات الآتية:

- 1- تعزيز مفهوم "مبدأ المسؤولية الاجتماعية لا يقل أهمية عن مبدأ السوق الحرة".
- 2- إعادة النظر في النظام الاقتصادي والمالي من حيث الفكر بالعودة إلى الدور الأساسي الذي يراد لهذا القطاع بدءا بالنقود ودورها ومرورا بالوساطة المالية ومؤسساتها وانتهاء بأسواق المال.
- 3- إعادة النظر في النظام الاقتصادي والمالي من حيث الممارسة بالضبط الدقيق والمراقبة المستمرة مع تحديد وضبط الأدوار خاصة فيما يتعلق بعملية إصدار النقود وتوليدها.
- 4- ضرورة ربط النشاط المالي بقطاع الاقتصاد الحقيقي بعدم السماح للمؤسسات المالية والبنوك بخلق النقود أو استحداث وسائل الدفع. فالنشاط المالي يجب أن يسهل عملية تبادل السلع والخدمات الحقيقية المنتجة.
- 5- ضرورة مراجعة المعايير المحاسبية الدولية كي تكون أكثر قدرة على تحديد القيمة العادلة للأصول المالية والعينية، مما يسمح بتفادي تضخيم الاستدانة عليها.
- 6- إصلاح المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- 7- منح دور أكثر فعالية للدولة لمراقبة الأسواق المالية وبالذات المشتقات المالية والمتاجرة بالديون والتورق، لما لهذه الأدوات من دور في تعظيم أثر الأزمات ومضاعفته.
- 8- تفعيل مبدأ الحد الأدنى والحد الأعلى لتحرك الأسهم في الأسواق المالية العالمية.
- 9- إعادة النظر في طبيعة الأدوات المالية المستحدثة في الأسواق المالية.

- 10- الحاجة إلى إعادة صياغة النظام النقدي والمالي على أسس جديدة لجعله أكثر شفافية، استقرارا ومسؤولية.
- 11- الحاجة للاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية الأساسية كمؤشر عجز الموازنة في الحساب الجاري، معدل التضخم، البطالة والنمو.
- 12- الالتزام بضوابط الإفصاح المالي والإداري ومتطلباتها، مع وضع معايير للتأكد من صحة هذه المعلومات.
- 13- ضرورة اعتماد المؤسسات المالية والبنكية منظومة تمكنهم من دراسة المراكز المالية للزبائن طالبي القروض باستمرار، ومتابعة أنشطتهم لمعرفة أن القرض الممنوح يستعمل في الأغراض المطلوبة.
- 14- ضرورة التركيز على الاستثمار المباشر أجنبيا كان أو محليا، لأنه حقيقي يساعد في زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الحقيقية، بمعدلات أسرع وأكبر من الاستثمار في الأسواق المالية.
- 15- زيادة حجم المبادلات بين الدول الإسلامية عن طريق تفعيل التجارة البنينة.
- 16- تفعيل المقترحات التي تنص على إقامة تكتلات للدول الإسلامية والإقليمية.
- 17- وضع ضوابط للأسواق المالية بشأن استقبال أو خروج الأموال الساخنة Hot money.
- 18- الحرص على عدم محاكاة العمليات البنكية التقليدية الغربية، والعمل على تقديم نموذج إسلامي أصيل.
- 19- اعتماد مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي لما فيها من حلول لمواجهة والخروج من الأزمات المالية المختلفة، والتي منها تغيير أساليب التمويل العقارية لتكون بإحدى الصيغ الإسلامية، كأسلوب التمويل التاجيري، المشاركة أو المراجعة. ومنع المضاربات قصيرة الأجل كالشراء بالهامش والبيع على المكشوف.
- 20- ضرورة إدراك خطورة سعر الفائدة على الاقتصاد العالمي ككل، كونه يعتبر المحرك الأساسي للنظام الرأسمالي، والبحث عن بدائل تمويلية أخرى من الصيرفة الإسلامية، فهي تتميز ليس فقط باستبعادها للفائدة وتحريم المضاربة في النقود إنما أيضا بارتباط التمويل فيها بالاقتصاد العيني مما يساعد في عملية احتساب دقيقة لمخاطر الائتمان.
- 21- إن النظام المصرفي الإسلامي يدخل مزيد من الانضباط في النظام المالي، بتحريم الفائدة (الربا)، وإلزام الممول المشاركة في المخاطر، وربط التوسع الائتماني بنمو الاقتصاد الحقيقي، ويقلل من الغرر والقمار بتجنب المضاربات.
- 22- الحاجة لإعادة النظر في بعض تعاملات البنوك الإسلامية وتصحيحها من أجل ابعادها عن الشبهات لكيلا تخرج عن المبادئ التي تتبناها وتميزها عن باقي البنوك التقليدية كبيع الديون وبعض أساليب التمويل والتعامل في أسواق المال العالمية .

23- إزام المؤسسات المالية الإسلامية باعتماد المراقبة الشرعية الخارجية، حتى تتحقق الشفافية المطلوبة وتنضبط معاملاتها أمام المتعاملين.

24- تطوير المنتجات المالية الإسلامية التي تخرج المؤسسات المالية الإسلامية من الارتباط بالأدوات والمنتجات المالية التقليدية عبر تنمية مؤسسات بحثية متخصصة .

25- لا بد من تحقق الضوابط الأخرى للاقتصاد الإسلامي غير ضوابط العمل البنكي الإسلامي، كفرض الزكاة وضوابط الصرف وضوابط الإنفاق (الخاص والعام) وتحريم الاحتكار وتحريم الاكتناز وغيرها.

رابعاً: أفاق البحث:

وتبعاً لما تطرقت له دراستنا تبادر إلينا بعض المواضيع محل بحث في مستقبل ومنها:

- دور سياسة المالية والنقدية في مكافحة تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان النامية.
- سياسة التيسير الكمي لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة لمواجهة دورية الأزمات المالية.
- الأزمات الاقتصادية العالمية ومنعكساتها على اقتصادات دول المغرب العربي الكبير.
- ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية.
- معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي.

فالحمد لله أولاً وأخيراً

قائمة المراجع

أولاً-المصادر:

القرآن الكريم.

ثانياً-المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1-1 الكتب:

1. احمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الكلي، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، (بدون سنة نشر).
2. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومنهاج السياسة الاقتصادية، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
3. إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
4. أشرف محمد دوابه، النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010.
5. إيمن باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى 2013.
6. بول سامويلسون، وليام ورد هاوس، مايكل ج.ماندل، الاقتصاد العام، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: أسامة الدباغ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001.
7. جابر جاد عبد الرحمن، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة التفييض، بغداد، العراق، 1948.
8. جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
9. جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر.
10. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1995.
11. حسين علي بخت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
12. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1992.
13. حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1989.
14. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
15. خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، بغداد، العراق، 1987.
16. دومنيك سالفدور، الترجمة: سعدية حافظ منتصر، سلسلة ملخصات شوم :نظريات ومسائل في الإحصاء الاقتصاد القياسي، دار ماكجرهيل، مركز الأهرام للترجمة العلمية، القاهرة، 1982.
17. رفعت المحجوب، الاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1970.

قائمة المراجع

18. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1998.
19. روبرت، ب. كارسون، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة دانيال رزق، مراجعة احمد سعيد دويدار، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 1994.
20. صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة مطبوعات الكويتي، الطبعة الثانية، الكويت، 1983.
21. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.
22. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
23. عامر محمد، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
24. عبد الرحمن، يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدر الجامعية للنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2003.
25. عبد الكريم كاكي، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.
26. عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
27. عبد المحمود عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ط1 مطابع ملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996.
28. عبد الهادي علي التَّجَّار، الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة (63)، الكويت، مارس، 1983.
29. عبد الوهاب الأمين، النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة الرأسمالية، الاشتراكية والإسلام، مطبعة الوطن التجارية، الكويت: 1986.
30. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (الرأسمالية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج 2، بيروت، 1990.
31. عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، 1999.
32. غازي عنابة، المالية والتشريع الضريبي، دار البيارق، الأردن، 1998.
33. فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.
34. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
35. قنطقجي سامر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، سورية، 2008.
36. الكفراوي عوف محمد، النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2، 2003.
37. مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
38. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الرابعة، 2004.
39. محمد أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرضوان للنشر، حلب، سوريا، 2006.

40. محمد الحلواني، إدارة الأزمات في القطاع المالي، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009.
41. محمد شوقي الفنجرى، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، وزارة الأوقاف.
42. محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، دون سنة النشر.
43. محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة أحمد بن شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995.
44. مكيد علي، الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2011.
45. ناجي بن حسين، عرض عام حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.
46. ويليس متشل، الدورة الاقتصادية وأسبابها، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1961.
47. يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات / مدخل متكامل، دار الإثراء، 2009.

2-1 الرسائل والأطروحات والدراسات الجامعية

1. أوكيل نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها- مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
2. إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، أطروحة مقدمة إلى مجلس جامعة سانت كليمنتس St Clements University، جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، سنة 2011.
3. جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في الاقتصاد الأميركي: دراسة قياسية للمدة 1955-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2005.
4. رانيا عبد المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد)، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة (غ م) 2005.
5. لبعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017.

3-1- البحوث والمقالات المنشورة

1. بلعزوز بن علي، عبوة هودة، الأزمة المالية وسبل معالجتها، بحث منشور ضمن الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة.
2. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
3. دونالد ماثيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية، FMI، المجلد 36، العدد 3، جوان 1999.
4. زغدار أحمد، الأزمة المالية الآسيوية والأزمة العقارية الأمريكية... الأسباب والدروس المستخلصة من الأزميتين، ملتقى الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية، خميس مليانة، الجزائر 5 و6 ماي 2009.
5. السيد علي، عبد المنعم، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المؤتمر العلمي العاشر: "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، بيروت، لبنان، 2009/12.
6. عاصم الأعرجي، إدارة الأزمات في ظل العولمة مفاضلة بين الحركية الخطية والحركة اللاخطية، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والابداع " إستراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة جامعة فيلاديفيا كلية العلوم الادارية والمالية، 15-16-03-2005.
7. غيليرمو أورتييز مارتيز، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك للانتعاش الاقتصادي في آسيا، مجلة التمويل والتنمية، عدد حزيران، 1998.
8. قدي عبد المجيد، النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
9. كامل صالح عبد الله، الأزمة المالية العالمية التحديات والفرص المتاحة، ورقة عمل مقدمة البنك الإسلامي للتنمية، 2008.
10. مبارك عبد الكريم، الدورات الاقتصادية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، العدد 34، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1982.

4-1- التقارير:

1. تقرير صادر عن "برنامج المقارنات الدولية (ICP) International Comparison Program" التابع للبنك الدولي في أفريل 2014.
2. تقرير الدورة العظمى الصادر عن "بنك ستاندرد تشارترد 2010" standard chartered.

- 1- http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Government_finance_statistics/fr.
- 2- [:http://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD](http://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD).
- 3- [:https://www.sc.com/en/resources/global-en/pdf/Research/Super-cycle_infographic_FINAL.pdf](https://www.sc.com/en/resources/global-en/pdf/Research/Super-cycle_infographic_FINAL.pdf).
- 4- AustrianSchool/<http://www.bbilo.net/Austrian%20School.html>.16/12/2012.
- 5- <http://cepa.news.school.edu>.
- 6- <http://al-azmah.com/ar>.
- 7- http://Cepa.news.school.edu/Business_Cycles_Theory.
- 8- <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/goodw1.html>.
- 9- <http://cruel.org/econthought/essays/multacc/goodw2.html>.
- 10- <http://economia.unipv.it/harrod/sec-lit/besomi/rpe97.pdf>.
- 11- <http://eet.pixelonline.org/files/guides/pdf/Milton%20Friedman%20and%20the%20Natural%20Rate%20of%20Unemployment.pdf>.
- 12- <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&plugin=1&language=en&pcode=teina225>.
- 13- <http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/048661349402600106>.
- 14- <http://moglen.law.columbia.edu/LCS/theoryleisureclass.pdf>.
- 15- <http://obela.org/system/files/kalecki2010.pdf>.
- 16- <http://teachx.rutgers.edu-gag-notes-macnotes>.
- 17- <http://www.alnoor.se/article.asp?id=242545#sthash.OA7Ut0W9.dpuf>
- 18- <http://www.businessdictionary.com/definition/Willie-Sutton-rule.html>.
- 19- <http://www.centralbank.gov.ye/ar/newsdetail.aspx?NewsID=126&Keyid=99>.
- 20- <http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:227066/fulltext01.pdf>.
- 21- <http://www.fondationmauriceallais.org/leconomiste/marches/>.
- 22- <http://www.investopedia.com/ask/answers/09/south-seas-bubble.asp>.
- 23- <http://www.investopedia.com/features/crashes/crashes3.asp>.
- 24- <http://www.investopedia.com/terms/t/tulipmania.asp>.
- 25- <http://www.math.harvard.edu/library/sternberg/slides/11809LV.pdf>.
- 26- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/fig01.jpg_cvt.htm.
- 27- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/fig06.jpg_cvt.htm.
- 28- <http://www.pepysdiary.com/encyclopedia/479/>
- 29- http://www.prmia.org/sites/default/files/references/Fannie_Mae_and_Freddie_Mac_090911_v2.pdf.
- 30- <http://www.staff.ul.ie/burkem/Teaching/Kaldor.pdf>.
- 31- <http://www.syr-res.com/article/9443.html>.
- 32- <http://www.yourarticlelibrary.com/macro-economics/samuelsons-model-of-business-cycles-interaction-between-multiplier-and-accelerator/38055/>.
- 33- https://academlib.com/893/business_finance/frischslutsky_hypothesis

- 34- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A8
- 35- https://en.wikipedia.org/wiki/Mississippi_Company.
- 36- https://fr.wikipedia.org/wiki/John_Law_de_Lauriston.
- 37- <https://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=15956>.
- 38- <https://mises.org/library/business-cycles>.
- 39- <https://mises.org/library/do-innovations-cause-business-cycles>.
- 40- https://mises.org/system/tdf/Interest%20and%20Prices_2.pdf?file=1&type=document.
- 41- https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/6/6c/Oil_Prices_Since_1861-ar.svg/1000px-Oil_Prices_Since_1861-ar.svg.png.
- 42- https://www.biu.ac.il/soc/ec/d_levy/publications/qje.pdf.
- 43- <https://www.counterpunch.org/2015/12/18/how-slaves-built-american-capitalism>.
- 44- <https://www.federalreserve.gov/pubs/feds/2001/200102/200102pap.pdf>.
- 45- https://www.google.com/url?sa=t&rc=j&q=&esrc=s&source=web&cd=9&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjwseXTkevVAhWHAMAKHUs-AYgQFghmMAG&url=http%3A%2F%2Fwww.utdallas.edu%2F~plewin%2FFEE%2FThe%2520Austrian%2520Theory%2520of%2520Capital%2520and%2520Interest.ppt&usg=AFQjCNF6t1cF-PLCODpbmqV-6UP_FEz5Wg.
- 46- <https://www.kondratieff.net/kondratieff-cycles>.
- 47- https://www.sc.com/id/_documents/press-releases/en/The%20Super-cycle%20Report-12112010-final.pdf.
- 48- <https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2006/12/they-made-america/305385/>.
- 49- Jared Diamond, Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed (New York, 2005). [http://cpor.org/ce/Diamond\(2005\)Collapse-HowSocietiesChooseFailureSuccess.pdf](http://cpor.org/ce/Diamond(2005)Collapse-HowSocietiesChooseFailureSuccess.pdf).
- 50- Le groupe wikipedia ·Crise financière, [Online], dans : wikipedia : the free encyclopedia · disponible sur: http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financiÃ`re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re.
- 51- the Poincaré–Bendixson theorem <http://www.di.univr.it/documenti/OccorrenzaIns/matdid/matdid106054.pdf>.
- 52- <https://ar.actualitix.com/country/usa/ar-statistics-presentation-united-states.php>.
- 53- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2015&locations=US&start=2005>.
- 54- <https://ar.actualitix.com/country/usa/ar-statistics-agriculture-united-states.php>.
- 55- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CD?end=2014&locations=US&start=2005>.
- 56- <http://www.nber.org/cycles/cyclesmain.html>.
- 57- Masaaki Hirooka , Nonlinear dynamism of innovation and business cycles, Journal of Evolutionary Economics, December 2003, Volume 13, Issue 5, pp 549–576. <https://link.springer.com/article/10.1007/s00191-003-0172-x>.
- 58- https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:gyUNiMGQN-QJ:https://drexel.edu/~media/Files/coas2/politics/Tapia_FromTheOilCrisisToTheGreatRecession%2520%2520FiveCrisesOfTheWorldEconomy%25202014.ashx%3Ffla%3Den+&cd=4&hl=fr&ct=clnk&gl=dz&client=opera

- 59- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?end=2015&locations=DZ&start=1992>.
- 60- <https://www.un.org/development/desa/ar/news/policy/economy.html>.
- 61- <http://www.history.com/topics/new-deal>.
- 62- <https://www.heritage.org/index/country/unitedstates>.
- 63- <https://www.census.gov/content/dam/Census/library/publications/2016/demo/p60-256.pdf>.

-2 المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Alain Raybaut, Henry Ludwell, **Moore et le complément dynamique de l'économie pure**, revues oeconomia , 2013.
- 2- Anand, MR , Gupta and Dash, Ranjan, **The Euro Zone Crisis : Its dimensions and implications**, Economic Division, Department of Economic affairs, Ministry of Finance, India, January 2012.
- 3- Anderson. A , **Crisis management – easy to do badly , hard to do right** ,2 strategic digreetion Bard ford , vol , 23, No1.
- 4- Barthalon Eric, **Crises financières**, Revue problèmes économiques ° 2595 ,1998.
- 5- Ben Best, **An Austrian Theory of Business Cycles**, the journal of economic history 52(1):41-60 ,1992.
- 6- Ben Best, **Theory of Business Cycles**, New York University, New York, 1996.
- 7- Blundell-Wingnall, Adrian, Solving the Financial and Sovereign Debt Crisis in Europe, OECD, January 2012.
http://europeanreform.org/files/New_Direction__The_Single_Currency_Towards_a_Federal_Europe_%284%29.pdf.
- 8- Business cycle, **Wikipedia encyclopedia**, united states – 2004.
- 9- David Glasner , **Business Cycles and Depressions**, Garland publishing co, New York , 1997.
- 10- David S. Landes, **The Wealth and Poverty of Nations** ,New York, 1997.
- 11- Dick K. Nanto, **The 1997-98 Asian Financial Crisis**, CRS Report for Congress, February 6, 1998 (www.fas.org/man/crs/crs-asia2).
- 12- Dickey, D. A., and Fuller, W. A (1989), **Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root** ,Econometrica, Vol. 49, 1057-1072.
- 13- Douglas A.Ruby, **Business Cycles**, university of Alabarna , united states, New York, 2003.
- 14- Erica Jeffery, **Long term refinancing operations (LTROs) are open market operations the European Central Bank (ECB) uses to control banking system liquidity**, Euro money ,3 July 2012.

- 15- Fareed Zakaria, **Is America in Decline? Why the United States Will Survive the Rise of the Rest**, Foreign Affairs, 87 (2008): 26-27; Parag Khanna, “Waving Goodbye to Hegemony,” New York Times Magazine, January 27, 2008.
- 16- GARIKAI CHENGU , **How Slaves Built American Capitalism**, DECEMBER 18, 2015.
- 17- Garrison, Roger W. (2001). **Time and Money: the Macroeconomics of Capital Structure**, London: Routledge.
<http://www.euromoney.com/Article/2985829/LTROs.html>
<https://fas.org/sgp/crs/row/R42377.pdf>.
https://mpr.aub.uni-muenchen.de/67547/1/MPRA_paper_67547.pdf.
<https://oeconomia.revues.org/325>.
- 18- International Monetary Fund (October 2012), **World Economic outlook**.<https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/02/pdf/text.pdf>.
- 19- International Monetary Fund, **Euro Area Policy**, Article IV Consultation, International Country Report NO.12/181(Washington DC), JULY 2012. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr12181.pdf>.
- 20- Jack A. Goldstone, **Efflorescences and Economic Growth in World History: Rethinking the ‘Rise of the West’ and the Industrial Revolution**, Journal of World History, 2002.
- 21- Jack Rosenthal, **On Language**, New York Times Magazine, September 8, 2008.
- 22- Jacques Brasseul, **Histoire des Faits Economiques de la Grande Guerre au 11 Septembre**, Edition Coline, Paris, 2003.
- 23- Jared Diamond, **Guns, Germs, and Steel, the Fate of Human Societies** ,New York, 1997, See also Gregory Clark, Princeton, 2007.
- 24- Javier Andres & H. Davhd Lopez, **Money in an Estimated Business Cycle Model of the Euro Area**, Madrid University, 2000.
- 25- John P. Cochran , **Austrian Business Cycle**, Plucking Models and Real Business Cycles , Paper Prepared for Presentation at the Austrian Scholars Conference 7, Alabama , U.S.A, 2001.
- 26- Joseph A. Schumpeter, **Capitalism, Socialism and Democracy**, 3rd ed, New York, 1950.
- 27- Karl Marx, **Contribution to the Critique of Political Economy**, New York, 1977, originally published, 1859.
- 28- Kenneth Pomeranz, **The Great Divergence: China, Europe, and the Marking of the Modern World Economy**, Princeton, 2000.
- 29- Law, John, **Money and trade considered, with a proposal for supplying the Nation with money**, Librairie Du Recueil Sirey, 1934.
- 30- Lutz G.Arnold, **Business cycle Theory**, university of Regensburg, united Kingdom, 2002.

- 31- M. Nelson, Rebecca, Paul Belkin, Derek E. Mix, Martin A. Weiss; **The Eurozone Crisis: Overview and Issues for Congress**, Congressional Research service, March 2012.
- 32- Mabid Al-Jarhi, **Monetary Policy in an Islamic Framework** - Munich Personal RePEc Archive, 2000.
- 33- Mackinnon, J. (1991), **Critical Values for Cointegration Tests**, in R.F. Engle and C.W.J. Granger (ed.), *Long-run Economic Relationships: Readings in Cointegration*, Oxford, Oxford University Press.
- 34- Marie-Claire AOUN DEA, **Diagnostic ET Prospective de l'Économie Mondiale**, Séminaire: Relations Économiques Internationales université de Paris dauphine, Juin 2004.
- 35- Max Weber, **The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism**, trans. by Talcott Parsons, New York, 1958, originally published, Germany, 1904–05.
- 36- Michael Hirsch, **Mortgages and Madness**, Newsweek, June 2, 2008.
- 37- Michael Lewis and David Einhorn, **The End of the Financial World as We Know It**, New York Times, January 3, 2009.
- 38- Milton Friedman, Anna Schwartz , **A Monetary History of the United States, 1867–1960**, Princeton University Press, 1963.
- 39- Moazzam Farooq and Sajjad Zaheer, **Are Islamic Banks More Resilient during Financial Panics?**, IMF Working Paper, February 2015.
- 40- Parrott, Williams, **The European Debt Crisis**, Kaplan Financial, Technical articles, ACCA qualification paper(April 2012) No. 4. <http://upload.news.esnai.com/2013/0328/1364453030981.pdf>.
- 41- Patterson, K , **An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach**. Palgrave, New York, 2002.
- 42- Paul Krugman, **A Catastrophe Foretold**, New York Times, October 28, 2007. Four people—Doris Dungey, Nouriel Roubini, Brooksley Born, and John Bogle—clearly saw what was wrong with the prevailing financial incentives. See Bogle, “The Case of Corporate America Today,” *Daedalus*, 136 summer, 2007.
- 43- Paul M. Johnson, **Glossary of political economy terms**, Auburn University, United States, 2000.
- 44- Philippe Gilles, **Crises et Cycles Economiques**, Edition Armand Coline, Paris, 1996.
- 45- Phillips, P.C.B and Perron, P., (1988), **Testing for a Unit Root in Time Series Regression**, *Biometrika*, Vol.75.
- 46- Porters, Richard, (1998), **An Analysis of Financial Crisis: Lessons for the International Finance System**, FRB/Chicago.IMF. conference – Chicago. 31- Riddell, A.R., (1996), "Globalization : Emasculation or opportunity for Educational Planning ", *World Development*, VOL, 24, No.8.
- 47- R- Gordon. NBEER, **The American Business Cycle**, New York, 1986.

- 48- Rajesh Chakrabarti & Barry Scholnick, **Nominal Rigidities Without Menu Costs: Evidence from E-Commerce**, School of Business, University of Alberta, Canada, /2001, Barry.Scholnick @ualberta.ca.
- 49- Richard M. Ebeling, **The Austrian Theory of the Trade Cycle**, Ludwig von Mises Institute, 1998.
- 50- Robert BOYER. Mario DEHOVE. Dominique PLIHON, **les crises financières**, Ed, La Documentation française, Paris, 2004.
- 51- Robert O'Harrow and Brady Dennis, **Credit Ratings Woes Sent AIG Spiraling**, Los Angeles Times, January 2, 2009.
- 52- Robert F. Mulligan, **Accounting for the Business Cycle: Nominal Rigidities, Factor Heterogeneity, and Austrian Capital Theory**, Western Carolina University and the State University of New York at Binghamton, <http://paws.wcu.edu/mulligan/www/ABCSM C.htm>.
- 53- Roger W. Garrison, **The Austrian Theory of The Business Cycle in the light of Modern Macroeconomics**, University of South Florida, 1986.
- 54- Schumpeter, **The History of Economic Analysis**, New York: Oxford University Press, 1954.
- 55- Simon Winchester, **Historical Tremors**, New York Times, May 15, 2008.
- 56- Smith, Adam, **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations**, London: Methuen & Co., Ltd, First Pub. Date 1776, Pub. Date 1904: A nation that would enrich itself by foreign trade is certainly most likely to do so when its neighbours are all rich, industrious, and commercial nations.
- 57- **The Nonlinear Accelerator and the Persistence of Business Cycles**, 1951, *Econometrica*.
- 58- Thibault CUENOUD **«Crises financières et fondamentaux macroéconomiques: une relation ambivalente**, Université de Poitiers «Faculté de Sciences Économiques «Thèse pour le Doctorat ès Sciences Économiques Et soutenue publiquement le 19 juin 2012.
- 59- Thierry Aimar, Francis Bismans, Claude Diebolt, **Business Cycles in the Run of History**, 2010.
- 60- Thomas L. Friedman, **The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century**, New York, 2005, Jeffrey A. Frieden, *Global Capitalism: Its Fall and Rise in the Twentieth Century* (New York, 2006 [paperback ed., 2007]), 293ff; Robert W. Crandall and Kenneth Ramm, eds., *Changing the Rules: Technological Change, International Competition, and Regulation in Communications* Washington, 1989.
- 61- Vikas Bajaj, **If Everyone's Finger Pointing, Who's to Blame?**, New York Times, January 22, 2008.
- 62- Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson. Estens, **income «Employment and Economic Growth** «Seventh Edition «W.W. Norton & Co «New York «1992.
- 63- William Greider, **One World Ready or Not: The Manic Logic of Global Capitalism**, New York, 1996, 316, 310-11.

- 64- Witold Kwasnicki , Kitchin, Juglar and Kuznetz, **business cycles revisited**, Institute of Economic Sciences, Faculty of Law, Administration and Economics, University of Wroclaw, Poland.
http://kwasnicki.prawo.uni.wroc.pl/todownload/Kwasnicki_cyclesJEBO.pdf.
- 65- Yves Carsalade, **les grandes étapes de l'histoire économique**, Edition Ellipses, 2004.

ملخص:

الغرض من هذه الدراسة هو شرح عواقب الأزمات المالية التي ضربت النظام الرأسمالي بشكل دوري، حيث تمثل هذه الأزمات المالية أهم إفرازات العولمة المالية، مع محاولة تطبيق نموذج كالدور الخاص بالدورات الاقتصادية على كل من الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (2005-2015) والجزائر للفترة (1992-2014). استمر النظام الرأسمالي في تبني نموذج كينز الاقتصادي كوسيلة أساسية في معالجة أزماته الاقتصادية المتكررة منذ منتصف ثلاثينات القرن الماضي وحتى نهاية عقد التسعينات، وتوصلنا أن إلغاء قانون جلاس-ستيغال Glass-Steagall لعام 1933 في عام 1999، ساهم في اندلاع أعمق أزمة مالية عالمية منذ الكساد الكبير 1929. وبما أن الجزائر جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، فلم تكن بعيدة عن الأزمات وتفاعلاتها، فإنها تأثرت سلبا هي الأخرى بحكم اعتمادها الكبير على المحروقات، نتيجة الركود الذي يصيب الاقتصاد العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي على هذه السلعة الاستراتيجية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي العالمي.

وقد توصلت الدراسة في الأخير الى أن أحد أهم الأسباب وراء هذه الأزمات كان الفساد والافساد المالي والأخلاقي، كما توصلنا أن السياسات الاقتصادية القائمة على سعر الفائدة لم تفلح في علاج الأزمات المالية، ولهذا فإنه لا بد للاقتصاد العالمي من نظام بديل يكرس مبدأ الكفاءة والعدالة والمتمثل بالنظام الاقتصادي الإسلامي لتفادي حصول أزمات اقتصادية عالمية في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: النظام الرأسمالي، المنتجات والمشتقات المالية، التقلبات المالية، حدة المخاطرة، مصادر التمويل الربوية، المعاملات المالية الإسلامية.

Abstract:

The purpose of this study is to explain the consequences of the financial crises that hit the capitalist system periodically, these financial financial crises represent the most important secretions of financial globalization, while attempting to apply Kaldor's Model of the Trade Cycle on The United States of America for the period 2005-2015 and Algeria for the period 1992-2014. The capitalist system continued to adopt the Keynesian economic models as an essential means of addressing its recurrent economic crises from the mid-1930s until the end of the 1990s. We concluded that with the repeal of the Glass-Steagall Act of 1933 in 1999, and replace it by Gramm-Leach-Bliley Act In 1999 also known as the Financial Services Modernization Act, contributing to the outbreak of the deepest global financial crisis since the great depression 1929.

Since Algeria is part of the global economic system, it has not been far from crises and its interactions, it has also been negatively affected by their heavy dependence on hydrocarbons as a result of the recession in the global economy, resulting in a decline in global demand for this strategic commodity due to a decline in activity of the world economy.

The study concluded that one of the main reasons behind These financial crises was the financial and moral corruption and sabotage, we also found that economic policies based on the interest rate did not succeed in the treatment of financial crises, it was therefore imperative for the world economy of an alternative system for the efficient principle and justice Represented by the Islamic economic system to avoid global economic crises in the future.

Key Words: Capitalist System, Financial instruments and derives, Financial volatility, Risk sharpness, Usurious funding sources, Islamic financial transactions.